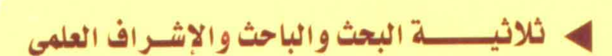
سلسلة منهجية البحث العلمي

-3-

د. عبود عبدالله العسكري

دكتوراة الدولة في الفلسفة

منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية



- ثلاثية البحث والباحث والإشراف العلمي
- اختيار عنوان وموضوع الرسالة العلمية
- خطوات كتابة البحث العلمي
- أهمية المصادر والمراجع في البحث العلمي
- إعداد حلقة البحث وكتابة تقرير البحث والمقالة



- خصائص القاعدة القانونية.
- كتابة البحث القانوني.
- منهجية البحث القانوني.
- هيئة الرسالة وشكلها.





الكتاب : منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية
التـأليـف : د. عبـود عبـد الله العسكـري
التنسيق الطباعي : أ. طاهر عقيل داوود ، د. عبود العسكري
عدد الصفحات : 178
قياس : 17 × 24.5
عدد النسخ : 1000
موافقة وزارة الإعلام : دمشق - 2002/4/25 - رقم 72131
الطبعة الأولى : 2002
الطبعة الثانية : 2004 مصححة ومنقحة ومزيدة
موافقة وزارة الإعلام : رقم 76688 تاريخ 2004/2/25

دار النمير: دمشق - حلبوني - شارع مسلم البارودي
هاتف : 2226207 - فاكس : 2234160
ص.ب : 5175 - دمشق - سورية
E- mail:hdmb@scs-net.org



المقدمة

لعل أهم ما يحتاجه الباحث، وطالب العلم في المراحل الدراسية العليا، الطريقة التي يستطيع من خلالها جمع مادته الأولية، وتحضيرها، وإعدادها، بما يناسب موضوع بحثه، ثـم كيفية استخدامه لهذه المعلومات في بنائه المعرفي الذي يسعى لإشادته سواء أكان هذا المشـروع : بحـثاً جامعـياً، أم رسالة دبلوم دراسات عليا أم أطروحة دكتوراه، أم بحثاً مرسلاً إلى دورية مختصة، أم كتاباً في أحد مجالات المعرفة .. الخ، ومن هنا فإن منهجية البحث تعتبر العلم والفن الأهم والرئيس لمن يعمل في مجال إنتاج المعرفة .

هـناك عـدة اتجاهات في منهجية البحث، تختلف في الجزئيات الشكلية، لكنها تتفق جمـيعها، فـي إرشاد الباحث، والأخذ بيده نحو بحث علمي يسعى إلى التكامل والكمال . ولعل من أوائل الذين كتبوا في هذا المجال، هو **الأسـتاذ الدكتور أحمد شلبي** ويعتبر كتابه " **كـيف تكتـب بحثاً أو رسالة** " من أهم وأقدم المصادر العربية التي يرجع إليها الباحثون فـي هذا المضمار، ثم تتالت المؤلفات ظهوراً، لكنها بقيت قليلة بالنسبة لاتجاهات معرفية أخـرى، ومـا هذا الكتاب إلا واحداً منها، يحاول أن يساعد الباحثين في إنجاز مشاريعهم المعرفـية علـى بيّـنة من العلم وهدي من التجربة، وربما جاء محققاً لغرضه، لما عاناه مؤلفـه في مرحلة الدراسات العليا، ولما يصادف من عقبات يقع فيها طلابه في الجامعة، حيـن يعـدون بحثاً جامعياً، أو حلقة بحث دراسية، هذا في كلية الآداب، أما الطلاب في الكليات العلمية، فربما احتاجوا معلومات أولية بسيطة في مبادئ الإحصاء، حتى يستطيعوا قـراءة وتفسـير تجاربهم على مستوى الواقع العلمي، وهؤلاء الإخوة، سيجدون شيئاً عما يبحثون .

لقد حاولت أن أستعرض جميع الاتجاهات في منهجية البحث، حتى يختار الباحث مـا يناسـبه . وفي هذه الطبعة الثانية، التي جاءت مصححة ومنقحة ومزيدة، تجاوزنا ما وقعـنا فـيه من خطأ في الطبعة الأولى، وتلافينا النقص الذي حدث فيها، فأضفنا في هذه الطـبعة : منهجـية البحث التاريخي، وتوسعت في فصل التوثيق والتحقيق في الأصول، فصـار فصـلين : أحدهمـا بعـنوان : توثـيق الحديث النبوي، والآخر بعنوان : تحقيق المخطوطات،كمـا استعملنا علامات الترقيم في اللغة الإنكليزية وقد وضعت مع علامات

الترقيم في اللغة العربية واستعمال العدد وكتابة الهمزة في فصل مستقل .

لقد عرضت لطرق توثيق المعلومات جميعاً، سواء تم التوثيق في هامش الصفحة وبأشكاله المتعددة، أم تم في نهاية الفصل، أم تم في المتن من خلال فتح قوسين يوضع فيهما اسم المؤلف، اسم الكتاب، ورقم الصفحة، أم بطريقة التوثيق بالأرقام بحيث يوضع بين القوسين رقم المصدر أو المرجع في فهرس المصادر، ثم رقم الجزء، إذا وجد، ثم رقم الصفحة، وكذلك استخدمنا طريقة التوثيق التي تضع بين قوسين اسم المؤلف تاريخ النشر ورقم الصفحة .

أما بالنسبة لتوزيع المادة العلمية في الفصل الواحد فقد عرضت عدة طرق، منها : تقسيم الفصل إلى مباحث وفقرات، أو تقسيم الفصل إلى فقرات رئيسة يتفرع عنها فقرات أصغر وهكذا . وهذا الشكل اعتمد في أكثر فصول الكتاب، كما قسمت بعض الفصول إلى أقسام رئيسة، ثم أصغر منها، أما بالنسبة للشكل الفني للفصل فقد عرضت كيفية كتابته بشكل علمي من خلال وضع عنوان الفصل وفقراته في صفحة مستقلة وتكون الصفحة التالية بيضاء، ثم يبدأ الفصل بالورقة التي تليها، إلا أنني اعتمدت في أغلب فصول الكتاب تدوين عنوان الفصل في أعلى الصفحة الأولى مع رقمه بخط واضح . وقد اعتمدت الفصول المتسلسلة للترابط الواضح بينها جميعاً، ولم أقسم الكتاب إلى أبواب أو أقسام رئيسة .

وفي خطوات كتابة البحث العلمي وضعت مخططاً يساعد الباحث على تحديد موقعه وموقفه العلمي من البحث الذي يتناوله . ويستطيع طالب الدراسات العليا أن يجد نماذج تساعده في إعداد بحثه من حيث الشكل الفني والمنهجي من خلال فصل كامل تحدث عن ذلك .

اعتمدت كثيراً على مناهج البحث في علوم أخرى، فقد رأيت أن الذين ألفوا فيها، قد اقتربوا كثيراً من تحقيق الغاية، فلا أستطيع إضافة شي جديد عما قدموه، فلخصت قسماً منها، وجعلت القسم الآخر مستلاً كما جاء في أصله مع عزوه إلى صاحبه، سعياً وراء تعميم الفائدة على اختصاصات علمية أخرى، فجاءت **سلسلة منهجية البحث العلمي** بثلاثة كتب :

1- منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية .

2- منهجية البحث العلمي في العلوم التطبيقية .

3- منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية .

وقد لجأت إلى هذا التقسيم من أجل تخفيف العبء المادي على الباحث وطالب الدراسات العليا - عندما كانت هذه الكتب الثلاثة مشروع كتاب واحد - هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد استشرت طلاباً وأهل علم في هذا الموضوع، فكانت الإجابة : إنني أتيح لكل مختص أن يطالع منهج بحثٍ خاص به، ولا حاجة له بالمادة العلمية الموجهة لغير اختصاصه، في توزيع المادة العلمية على شكل سلسلة .

ورغم ذلك فقد اعتمدت ثمانية فصول كمادة فنية رئيسة يحتاجها جميع طلاب الدراسات العليا، والباحثين في إعداد بحوثهم، أما بقية فصول كل كتاب من هذه السلسلة فهي مختلفة عن الآخر .

وهنا لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والاعتراف بالجميل لكل من الأخوة الأفاضل :

الدكتور : أحمد زكريا ياسوف، الأستاذ في قسم اللغة العربية بكلية الآداب، جامعة حلب .

والدكتور : عبد الرزاق جاجان الأستاذ بكلية الحقوق، جامعة حلب .

والأستاذ : سعد الدين مصطفى طالب الدراسات العليا في قسم اللغة العربية بكلية الآداب، جامعة حلب، وهناك أخوة آخرون قدموا النصح والإرشاد في اختيار بعض الفصول، فسيجدون صدى اقتراحاتهم جميعاً في هذه الطبعة إن شاء الله . لما قدموه من ملاحظات منهجية وتصويبات لغوية .

وقد جاء الكتاب في مقدمة، وأربعة عشر فصلاً ، وفهرساً للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات :

هناك رموز ومصطلحات محددة تستعمل في البحث العلمي وتوضع في الهامش ولها شكلان : في اللغة العربية، وفي اللغة الإنكليزية، هما الآتيان :

رموز و مصطلحات في اللغة العربية

المختصر	المصطلح	المختصر	المصطلح
س	سطر	**مج**	مجلد
ص	صفحة	**ت**	تاريخ الوفاة
ص،ص	صفحتان متتاليتان	**ق.م**	قبل الميلاد
ص.ن	الصفحة نفسها	**م**	ميلادي
ص – ص	من الصفحة رقم .. إلى الصفحة رقم ..	**هـ**	هجري
ج	جزء	**تر**	ترجمة
م.س	المرجع السابق	**تحق**	تحقيق
م.س.ن	المرجع السابق نفسه	**مخ**	مخطوطة
م.س.ص.ن	المرجع السابق الصفحة نفسها	**مشا**	مشارك مع غيره في التأليف، للمؤَلف أكثر من واحد
ط	طبعة	**ف**	الفصل
د.ط	دون طبعة	**فها**	فهارس
مط	مطبعة	**ها**	هامش
د.ن	دون ناشر	**هـ.ص**	هامش الصفحة
د.ت.ن	دون تاريخ نشر	**الخ**	إلى آخره
د.م.ن	دون مكان نشر	**د.**	دكتور

الرموز في اللغة الإنكليزية و ترجمتها في اللغة العربية :

المختصرات الإنكليزية : Abbreviations and Reference Words

امــتازت اللغات الأوروبية، والإنكليزية بخاصة، بكثرة المختصرات . حتى إذا كثير منها لا يعــرف أصله ولا يتداول إلا في حالات علمية خاصة . ولا يكاد معجم لغوي إنكليزي يخلــو من عدد من هذه المختصرات . وقد رأينا أن نثبت عدداً من المختصرات التي تهم الباحــث باللغــة الإنكلــيزية فــي كثير من مجالاته العلمية، علماً أن المختصرات تعود لمصطلحات لاتينية وقد يستفيد منها الباحثون في المجالات الأدبية والعلمية و التراثية، إذا ما استعانوا بمراجع أجنبية .

المختصر في اللغة الأجنبية	المصطلح في اللغة الأجنبية	المصطلح في اللغة العربية
S.l.a.ı .	Without place, year,or name	من دون ذكر المكان أو السنة
Anon		مجهول (المؤلف مجهول)
Art.	Article	مقال
Par.	Paragraph	فقرة
Cf.		قارن أو راجع
Ed.	Edition	الطبعة ط
Rev.	Revision	محقق/ تحقيق
Et.al.		و آخرون (أي مؤلفون آخرون إلى جانب اسم المؤلف المذكور في المرجع)
F.		الصفحة التالية
Ff.		الصفحات التالية
Fol.		ورقة (من مخطوط)
Ibid.	Ibid ium	المرجع أو المصدر السابق
Loc.cit.	Loco citato (im the Place)	نفس المكان المشار إليه سابقاً
Ms.	Manuscript	مخطوط

n.d.	No date	بدون تاريخ نشر
n.p.	No Place	بدون مكان نشر
Op.cit.	Opere citato	المصدر السابق
N.B.	Nota bene	ملحوظة
Passim.		هـنا و هـناك (أي في أمكنة أخرى من نفس المصدر)
Seq.		الصفحة التي بعدها
Seqq.		الصفحات التي بعدها
Sic.		كذا / هكذا (أي هكذا وجدته في النص و هو ليس من عندي)
Tr.	Translation	مترجم - ترجمة
P.	Page	صفحة
PP.	Page's	صفحات
V.	Volume	جزء
Vol.	Volume	مجلد
B.C.	Before Christ	قبل الميلاد
A.C.	After Christ	بعد الميلاد
A.H.	Islamic calendar	هجري
etc.	Etcetera	الخ (إلى آخره)
P.m.	Bost meridian	بعد الظهر
Pub.	Publishes	ناشر
Pr.	Pren	مطبعة
n.p.	No publishes	دون ناشر
m.pr.	No press	لا مطبعة
J.au.	Joint – author	مشارك
Pub.	Published by	نشر من قبل

ر

Rept.	Reported by	حرر من قبل . نقل عن
vol.	volume	مجلد
vols.	volumes	مجلدات

في الختام أضع هذا الجهد المتواضع بين أيدي الباحثين والطلاب عسى أن يكون عوناً لهم في تحقيق مشاريعهم العلمية، فإن لم أصل إلى الكمال – ولن أصل – فحسبي المحاولة، وإشعال شمعة في طريق البحث العلمي، راجياً ممن يقرأ هذا الكتاب أن يزودني بملاحظاته، وسيجد صداها – إن شاء الله – في الطبعة القادمة والله ولي التوفيق .

د. عبود عبد الله العسكري

جامعة حلب – كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية
حلب في : 9/ ذي الحجة / 1424
31/ كانون الثاني / 2004

الفصل الأول

مناهج البحث

1– ما المنهج: يقدم المعجم الفلسفي تعريفاً للمنهج بأنه : " وسيلة محددة توصل إلى غاية معينـــة "[1] . ويعـــرف " بتل " المنهج بصفة عامة على " أنه الترتيب الصائب للعمليات العقلية التي نقوم بها بصدد الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها "[2] .

أمـــا المـــنهج العلمـــي Scientific Method فيمكن تعريفه بأنه : " تحليل منسق وتنظـــيم للمبادئ والعمليات العقلية والتجريبية التي توجه بالضرورة البحث العلمي، أو ما تؤلفـــه بنـــية العلوم الخاصة " . والمنهج العلمي بهذا المعنى يستخدم أداة منهجية غاية في الأهمـــية وهي التحليل، لمجموعة المبادئ والأسس التي ينطلق منها أي بحث علمي، على أن يتســـم هـــذا التحليل بصفات منطقية مثل الإتساق والضرورة، والتحليل لا يتوقف عند الإلمـــام بهذه المبادئ ولكنه يبحث من بينها عن الأكثر بساطة وضرورة ويحذف المتكرر أو المشـــتق مـــن غـــيره مـــن المبادئ . كما يمتد التحليل إلى مجموعة العمليات العقلية والتجريبـــية، فنحن نجري مجموعة من عمليات الإستنباط والاستدلال المنطقي والرياضي علـــى ما توفر لدينا من معطيات، ونعود في إجراء ذلك إلى مجموعة من قواعد الاشتقاق ذات الطـــابع المنطقـــي الرياضي (العقلي)، ونحتكم بالإضافة إلى ذلك إلى التجريب عند الحكـــم علـــى مجموعـــة مـــن النـــتائج المشتقة بالصدق أو الكذب بمدى مطابقتها للواقع (التجريبي). والمنهج العلمي يمكن أن يأخذ طابع العمومية عندما يشير إلى مجموعة من القواعـــد العامـــة التـــي تعمـــل طبقاً لها كل العلوم، ويمكن أن توجد مناهج نوعية تتعدد باخـــتلاف العلوم والبناء المنطقي لكل علم[3] . وفي كل الحالات فإننا نهدف إلى تحصيل المعرفة العلمية رصيد العلم الحقيقي .

---

[1] - مجمع اللغة العربية : **المعجم الفلسفي**، مادة : منهج، ص: 195 .

[2] - قاسم، د.محمد محمد : **المدخل إلى المنهج البحث العلمي**، ص:52، عزاه إلى :
Bittle,C.N.Logic, the Science of Correct thinking, P.270 .

3 - قاسم، د.محمد محمد : م.س، ص،ص: 53، 54، بتصرف

ويشـير اسـتخدام المـنهج العلمـي – بصفة عامة – إلى عمليتين رئيسيتين، هما الاسـتقراء، والاسـتنباط، أو التحليل والتركيب، حيث يمكن النظر إلى الاستقراء على أنه تحلـيل ينـتقل مـن المشخص إلى المجرد، من الظواهر إلى القانون العام، ومن الحالات التطبيقـية لمـبدأ إلى المبدأ ذاته، كما ينظر إلى الاستنباط على إنه انتقال من البسيط إلى المركـب، مـن المبدأ إلى تطبيقات المبدأ، من الضروري إلى العرضي، من القانون العام إلـى الحـالات الفردية التي تندرج تحته . نمثل بصفة مؤقتة لاستخدام المنهج الاستقرائي بـالعلوم التجريبـية، ونمثل لاستخدام المنهج الاستنباطي بالرياضيات التي تبدأ طبقاً لفكرة التركيب – بأفكار أساسية قليلة وبديهيات، ثم تشيد بالتدريج علماً أكثر تركيباً دون استعانة بملاحظة أو تجربة . كما يمكن القول بأن النسق الاستنباطي يتلاءم والكتب المدرسية بينما المعمـل هو المكان الطبيعي للعمليات الاستقرائية[1] . وغني عن البيان أن العلوم الطبيعية لا تعـرف هـذا الفصل بين ما هو استقرائي واستنباطي، وإنما أوردناه على سبيل الشرح والتفسير، وخاصة أن هذا الكتاب مؤلف للطلاب في المرحلة الجامعية الأولى . والأحرى أن العلـوم الطبيعـية، بـل وأغلـب العلـوم، تستخدم المنهج العلمي بشقيه الاستنباطي والاستقرائي، التحليلي والتركيبي معاً عند دراسة أي ظاهرة .

كان هذا وصفاً عاماً للمنهج العلمي وأما فوائده فتتمثل في أنه " يمنح السيطرة على الطبـيعة، كما يمنح القدرة على التكيف معها وبما يلائمها، وأن نجاحنا في هذين الأمرين هـو مـا أسبغ على العلم مكانته " فلم يعد العلم أو المعرفة العلمية نوعاً من التأمل الحالم يقـوم بـه العالم نحو الطبيعة، بل أصبح العالم نوعاً من السيطرة بالغة القوة بقصد تغيير البيئة إلى الأفضل، إنه انتقال من التأمل إلى التحكم، لكن نعود فنسأل : هل تستخدم العلوم جميعاً منهجاً واحداً، أم أن هناك مناهج تتعدد بتعدد العلوم ؟ وإن تعددت المناهج، فهل ثمة تمايـز وانفصـال بينها، أم أنه يمكن حدوث تداخل وتعاون بين أكثر من منهج . لنحاول التعرف على المناهج بالتعرف أولاً على " علم المناهج " .

2- علم المناهج : كلمة Methodology أي علم المناهج من وضع الفيلسوف الألماني " كانـت " الـذي قسم المنطق إلى قسمين : قسم يتناول شروط المعرفة الصحيحة، وقسم يحـدد الشـكل العام أو الطريقة التي يتكون بها أي علم . والقسم الثاني هو ما يشكل علم

[1] ـ قاسم، د. محمد محمد : م.س، ص: 55، عزاه إلى : . Bittle C.N. , cit. , PP. 270-271

المناهج . ويعني النظر إلى علم المناهج على أنه فرع من المنطق أن نطبق مبادئ وعمليات المنطق على الموضوعات الخاصة بالعلوم المختلفة . ومن ثم يعد علم المناهج بمثابة الجنس الذي تندرج تحته المناهج النوعية للعلوم الخاصة . ويتم هذا القول إن طبقنا أحد مفاهيم المنطق (التعريف والتصنيف) على علم المناهج نفسه، أما إن نظرنا إلى بينة العلوم الخاصة بغرض تحديد المنهج الملائم لكل منها، فإننا ندرك حينئذ فحوى علم المناهج بصفة عامة .

وعلى أي حال، علينا عند تعيين بنية أي علم أن نضع في الاعتبار النقاط التالية:

- تحديد موضوع كل علم تحديداً نوعياً دقيقاً .
- مجرى هذه العلوم خلال تطورها .
- تحديد نمط القضايا والتعميمات التي يتضمنها كل علم .
- الأسس الفلسفية أو الفروض التي يقوم عليها هذا العلم .
- علاقة هذا العلم ببقية العلوم، مع تحديد تطبيقاته .

والنقطتان الأخيرتان على جانب كبير من الأهمية حيث أنهما يحددان طبيعة المنهج النوعي الذي يقدم على استخدامه في علم ما طبقاً لطبيعة افتراضات هذا العلم وأهدافه . ويكشف وجود اختلافات بين موضوعات العلوم عن سبب اختيار أحد النماذج الرئيسية لمناهج العلوم دون نموذج آخر . وإن كانت هذه النماذج لا يعمل الواحد منها بمعزل عن المنهج الآخر بالضرورة، بل قد ينشأ تداخل عند استخدامها ولو بصورة جزئية . ومعنى ذلك أن تعيق وجوه الاختلاف بين مناهج العلوم تبعاً لاختلافها يعد الأمر غير منطقي، ذلك أن وراء هذه المناهج كلها وحدة العقل الإنساني . ومثال على ذلك) " أننا لا نستطيع أن نفصل بين المنهج الرياضي والمنهج التجريبي بالنسبة إلى الرياضيات أو إلى العلوم الطبيعية، فكل علم من هذه العلوم – أو ينتمي إليها – يلجأ إلى المنهجين معاً في معظم عملياته – فالرياضة تعتمد على المنهج التجريبي إلى جانب اعتمادها على المنهج الرياضي (الاستدلالي) . وأي علم من العلوم الطبيعية لابد أن يلجأ حالياً إلى المنهج الرياضي في إحدى مراحله على الأقل " .

3 _ **أنـــواع المـــناهج** : وتنقسم المناهج إلى أنواع، ويرتبط هذا التقسيم بطبيعة البحث في كــل علم، وأدوات هذا البحث، والغاية التي نتوخاها منه . نعرض هنا لستة مناهج رئيسية من بينها، وهي :

1- المـــناهج العقلية : Rational Methods (الفلسفية) : ولا تعني هذه التسمية أن مــا يــندرج تحــتها كــل المناهج العقلية وأن ما عداها من مناهج لا يستخدم العقل، بل المقصود بكونها Rational اعتمادها على إعمال الذهن والارتكان إلى التأمل على تفاوت في الدرجة فيما بينها تستخدم العلوم التأملية هذا النوع من المناهج . وقد قدمت لنا الفلسفة مجموعة من أساليب المنهجية في إطار ما يسمى " مناهج البحث الفلسفي " هي [1] :

أ- **المــنهج التحلــيل الســقراطي** : ويعتمد على طرح الأسئلة وتصنيف الإجابات ويهدف إلى التوصل إلى الماهيات .

ب- **المــنهج التركيبــي** : قــال به أفلاطون وأرسطو ومفكرون العصور الوسطى، ويتضمن عرضاً برهانياً بالعلاقة العلية بين الفكر والوجود .

ج- **منهج التنسك** : ويعني بممارسة التطهر على المستويين الأخلاقي والذهني، يؤدي إلى استنارة العقل، نادى به أفلاطون وأوغسطين وبعض المتصوفة .

د- **المــنهج النفســي** : ويعنــي بالبحــث في أصول الأفكار، استخدمه " ديكارت " وأتباعه، كما استخدمه التجريبيون الإنجليز .

ه- **المــنهج الــنقدي " الترانسندنتلي "** : قال به " كانت " ويهتم بتحليل شروط قيان المعرفة وحدودها .

و- **المــنهج الجدلي** : ويتأسس على التسليم بفكرة، ثم التسليم بنقيضها، والتسليم ثالثاً بالمركب بينهما، وقد أقام هذا المنهج أصحاب المنهج الهيجلي والقائلين بالجدلية الجدلية .

ز- **المذهــب الحدســي** : قال به " برجسون " وينادي بالإدراك المباشر للواقع عندما يمتزج الشعور بعملية التغير والصيرورة إمتزاجاً تاماً .

ح- **مــنهج التدبر والاستبطان الميتافيزيقي** : ويهدف إلى إنماء الحقائق والقيم الكامنة بالإنسان، حتى تصل به إلى الله .

---

[1] - د.محمد محمد قاسم : م.س . ص: 57 .

ط- منهج الإصطفاء : وهو منهج نقدي تاريخي، ويعني بالانتخاب المقصود والفعال، قال به " شيشرون " و " سواريز " و " كوزان " .

ي- المـــنهج الوضـــعي : كما هو عند " كونت " و " سبنسر " والتجريبيين المناطقة، ويحاول أن يطبق الإجراءات الدقيقة للعلوم الوضعية على الفلسفة .

2- المـــنهج البديهـــي (الاستنباطي) : The Axiomatic Mathod : ويستخدم في العلـــوم الـــنظرية والرياضـــيات مـــن بينها على وجه الخصوص، ويستند الاستنباط إلى مجموعة من الحدود الأولية والتعريفات والبديهيات والمصادرات، وينتقل منها – في إطار مجموعة من قواعد الاشتقاق الصارمة – إلى ما يترتب عنا من نتائج أو نظريات .

تـــتعلق الـــتعريفات بتصورات خاصة بكل عالم، ففي الهندسة نعني بتحديد معاني حـــدود كالـــنقطة والخط، وفي علم الحساب نعني بتحديد معاني كالعدد الصحيح والإضافة والنقصـــان ... الخ أما البديهيات فهي قضايا واضحة بذاتها لا يبرهن عليها، ولها خواص ثلاث : الوضوح النفسي، الأولية المنطقية الصورية . أما المصادرات فإننا نسلم بها رغم أنها ليست واضحة وضوح البديهيات وإن كنا نستنتج منها نتائج دون الوقوع في تناقض . تشـــكل مجموعـــة التصورات السابقة النسق الاستنباطي الذي إن اتسم بضرورة تربط بين مقدماتـــه ونتائجه، إلا أنه لا يتسم بالعمومية، حيث لا يتحتم على العلم (الرياضيات مثلاً) أن يكـــون له نسق استنباطي بذاته لا يتغير، بل يمكن أن تتعدد الأنساق داخل العلم الواحد تعدد مجموعة الافتراضات الأولية التي ينطلق منها، ولابد للنسق في هذه الحالة أن تتوفر فـــيه شـــروط مـــنها : استقلال مقدماته وبساطتها . بالإضافة إلى كفاية عناصره المكونة للبرهنة على قضايا العلم موضوع البحث، وعدم انطوائه على تناقض داخلي .

3- المـــنهج الاســـتقرائي The Inductive Method : هـــو منهج البحث في العلوم التجريبـــية كالطبـــيعة والكيمـــياء والأحياء، كما تستخدمه بعض العلوم الإنسانية كالتاريخ والنفس والاجتماع . يهدف إلى الكشف عن اطراد الظواهر وانطوائها تحت قوانين بعينها. ويستلزم هذا المنهج تطبيقاً دقيقاً واعياً لمجموعة من الخطوات والإجراءات يمكن تصنيفها في ثلاث مراحل هي مرحلة الملاحظة والتجربة ومرحلة تكوين الفروض العلمية ومرحلة تحقيقها . أما الإجراءات فهي :

1- الملاحظة وأدواتها المختلفة وتصنيف المشاهدات في ضوء التحليل والمقارنة .

2- ثم اختيار الوقائع المتشابهة. وضع فروق تدور حول تعيين العلة أو القانون .

3- التحقق باستخدام القواعد التجريبية .

4- الاستنباط وما يتعلق به من برهان وتفسير .

5- ترتيب النتائج .

6- صيغة القانون العلمي أو تكوين النظرية المناسبة في قضية .

وتنطوي هذه المراحل والخطوات الاستقرائية على الاعتقاد بمبادئ مثل مبدأ اطراد الحوادث في الطبيعة ومبدأ العلية، ويمكن أن تخضع لتقويم فلسفة العلم ومناقشتها، كما تخضع لنفس التقويم أدوات منهجية أخرى مثل الملاحظة طبيعتها وتأثرها بالنظريات السابقة التي يعتقد بها الباحث، الفروض وشروط تكوينها بصورة علمية، مشكلة الاستقراء والحلول المتاحة كلها، كما أن موقف العلماء المعاصرين من مراحل الاستقراء، وأهميته كمنهج، يكشف إلى حد بعيد مدى ما يمكن أن تسهم به فلسفة العلم في تطوير المنهج .

4- المنهج الوصفي The Descriptive Method : وتستخدمه العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، ويعتمد على الملاحظة بأنواعها بالإضافة إلى عمليات التصنيف والإحصاء مع بيان وتفسير تلك العمليات . ويعد المنهج الوصفي أكثر مناهج البحث ملاءمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم ظواهره واستخلاص سماته . ويأتي على مرحلتين[1]. الأولى مرحلة الاستكشاف والصياغة التي تحتوي بدورها على ثلاث خطوات هي تلخيص تراث العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بموضوع البحث، والاستناد إلى ذوي الخبرة العلمية والعملية بموضوع الدراسة، ثم تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة وتلقي الضوء عليها أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التشخيص والوصف وذلك بتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها تحليلاً يؤدي إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات وتقديم تفسير ملائم لها .

5- المنهج التاريخي The Historical Method : هو منهج تعول عليه العلوم التي تدرس الماضي بسجلاته ووثائقه ويعتمد هذا المنهج على الجمع والانتقاء والتصنيف وتأويل الوقائع . ومن ثم كان العمل الأول للمؤرخ هو الاهتداء إلى الواقعة التي اختفت في الماضي والتثبت منها، إذ أنها نقطة البدء في المنهج التاريخي نتعقبها في الوثيقة .

---

[1] - د. محمد علي محمد : **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، ص:186 .

وتـناول الوثـائق بالدراسـة والتحلـيل عمـل نقـدي بالدرجة الأولى، وللنقد التاريخي مرحلتان [1] :

1- التثبيت من صحة الوثيقة والاستعانة بمجموعة من العلوم المساعدة .

2- التثبيت من الواقعة في إطار نقد وثائق لا إرادية تدور حولها .

أمـا العمـل الثانـي للمؤرخ فهو عملية التركيب التاريخي حين ندمج الوقائع في مجموع حضاري شامل يدور في نفس الوقت في سياق زمني واحد .

وهنا يثير التأريخ والعمل بالمنهج التاريخي نقاشاً حول بعض التصورات التي تهتم بها فلسفة العالم مثل : فكرة اتصال التاريخ، منطق التاريخ، الفهم والتفسير لما بين الوقائع من وجوه للشبه أو الاختلاف، السبب والنتيجة، الحتمية التاريخية، مدى تحقق الموضوعية في دراسة التاريخ، وضعية التاريخ .

6- المـنهج النفسـي The Psychological Method : وتسـتخدمه كل العلوم التي تجعـل مـن السلوك الإنساني وتطوره موضوعاً لها. ولا يعتمد المنهج هنا على التحليل الاسـتبطاني وحـده وإنمـا يستند إلى إجراء التجارب[2] . ودراسات علم النفس وفروعه تـندرج تحت ما يسمى بعلم النفس التجريبي الذي أدخل مناهج الملاحظة المدعمة بالآلات العلمـية كمـا تمارسـها العلوم الطبيعية . كما تكمتل صورة المنهج النفسي بالإشارة إلى المـنهج المقـارن- بالإضافة إلى المنهج التجريبي – الذي يقوم بمقارنات، إما بين نماذج مختلفة من الأفراد، أو بين أفراد ينتمون إلى مجتمعات أو حضارات متباينة[3] .

وتمـيل المـناهج النفسـية إلـى تقصـي الأسـباب التـي تقف وراء الظواهر النفسية، وتسلم بالحتمية حتى تصبح مناهج علمية من الوجهة العملية، و إن كانت الحتمية لا تظهـر فـي السـلوك الإنسـاني إلا إذا غلبـت علـيه الآلية وكنا نقيس ظواهر ذات أساس فسيولوجي، أما الإنسان حر الإرادة المتحرر من الشروط الفسيولوجية والاجتماعية فإنـه لا يـنطوي تحـت مقولة الحتمية، وهنا تنشأ الحاجة لفلسفة العلوم لتناقش الحتمية، السببية، الحرية[4]... إلخ .

---

[1] - بول موى : **المنطق وفلسفة العلوم**، ص،ص : 256،257 .

[2] - محمد محمد قاسم : م.س، ص: 61، عزاه إلى : . Runes , op. cit. , P. 197

[3] - بول موى: م.س. ص- ص: 252-254 . بتصرف

[4] - محمد محمد قاسم : م.س . ص: 63 .

4- في الفلسفة والمنهج : ما زال العلم محور حديثنا فلسفة ومنهاجاً، و إذا كنا نسلم بداية أن الفلسفة ليس من حقها أن تزعم امتلاك ناصية الحق أو الحقيقة المطلقة، فإن علينا أن نؤكد أيضاً هذا القول على العلم والفلسفة بصفة عامة، ويمكن أن ينسحب أيضاً على أدوات ومناهج كل منهما . وإن اتخذنا " مناهج العلوم " أو " علم المناهج " مجالاً لتطبيق هذه المقولة، وجدنا أن هذا العلم يدرس المناهج وارتباطها بالعلوم المختلفة من جهة، كما يدرس السبل التي يسلكها العلماء بهدف الاقتراب من اليقين في ميدان تخصصهم، وقد زعم العلماء أن علم المناهج قد تكون على أيديهم داخل المعامل، بحجة أنهم لم يدخلوا إلى معاملهم مزودين بقواعد عامة يؤدي اتباعها إلى الكشف عن الحقائق، وإنما كان محك ذلك هو الاتصال بالوقائع وممارسة التجارب المعملية . ويضيفون إلى حجتهم السابقة القول بأنه ينبغي على العلم في مرحلة تكوينه ألا يسبقه مذهب فلسفي يخضع له العالم في إجراء بحوثه وبناء على ما تقدم رأى أغلب العلماء أنه ليس للمنطقي أن يفرض قواعد بعينها على العالم المتخصص.

وينبئنا الواقع العلمي بما يخالف هذا الزعم، حيث أن العالم المتخصص في نطاق محدود لا يستطيع أن يتبين العلاقات والروابط التي تنشأ بين النطاقات المختلفة للعلم وما ينشأ من تشابك بين المناهج المختلفة وتداخلها عند دراسة موضوع واحد . وهنا يبرز دور عالم المنطق عندما يحاول أن يضع صورة عامة للمناهج التي يتبعها العقل الإنساني عند بحثه عن الحقيقة العلمية[1] . فهو وحده القادر على الإلمام بمختلف ميادين العلم في نظرة واحدة شاملة تهيئ له أن يدرك الملامح العامة والخصائص الكلية المشتركة بين مناهج المتبعة في فروع العلم المتعددة[2] .

وفي رأينا أن الأقرب إلى الصواب فيما يتعلق بنشأة علم المناهج وتطوره، أن الأمر يبدأ عندما يقدم لنا العالم المتخصص تقريراً مفصلاً عن الخطوات التي اجتازها عند إعداده بحثاً في نطاق تخصصه . ثم يأتي عالم يتسم بسعة في الأفق وشمول في المعلومات ليحاول أن يحدد لنا الإطار المنهجي الذي اتبعه الباحث المتخصص، وموضع هذا الإطار من المناهج المعروفة . ويأتي دور عالم المنطق في نهاية الأمر ليصنف المناهج المتاحة أمامه، بحثاً عن العلاقة بينها والخصائص العقلية للأنساق، مع صياغة

---

1 - د. محمد محمد قاسم : م.س . ص، ص : 92 - 93 .

2 - د. عبد الرحمن بدوي : **مناهج البحث العلمي**، ص: 10 .

النـــتائج العلمـــية التي سبق أن توصل إليها العلماء في إطار مذهبي للبحث عن الحقيقة . ومعـــنى ذلك أن الفلاسفة بصفة عامة والمناطقة بوجه خاص لا ينتقدون الإجراءات التي قـــام بها العلماء بصدد الكشف عن قوانين ونظريات، فتلك حلبة العلماء دون منازع، وإنما يتناولون المناهج التي التزم بها العلماء والتصورات والمصادرات في مسيرتهم نحو كشف العلاقة بين الوقائع والقوانين والنظريات . إن المنطقي يصوغ قواعد ويقدم توجيهات عامة يدور معظمها حول شروط سلامة الاستنتاج للاهتداء بها أثناء البحث العلمي .

أمـــا الـــدور الأهـــم لفيلســـوف العلم أو لعالم المناهج أو للمنطقي، فهو أن يناقش الفـــروض التـــي تقـــوم علـــيها العلـــوم المختلفة ويوازن بينها ويضعها موضع الفحص والاختـــبار، مســـتنداً في ذلك إلى إلمام كافٍ بالعلوم التي يوازن بينها، وقدرة كافية على تحلـــيل ما تثيره هذه العلوم من إشكالات ومحاولة وضع حلول لها[1] . ويكشف " د.عبد الغفـــار مكـــاوي " عن أهمية تدخل فيلسوف العلم بقوله : " ... ذلك أن مشكلات الأسس والمســـلمات والفـــروض التي تعتمد عليها هذه العلوم والمناهج التي تسير عليها، لا يمكن معالجـــتها بهذه المناهج نفسها، وإلا وقعنا في الدور : فمشكلة تطبيق منهج معين لا يمكن مناقشتها عن طريق هذا المنهج بنفسه . إذ يستحيل مثلاً أن نبرهن على خلو نسق منطقي ورياضي من التناقض بوسائل هذا النسق نفسه .. كما يستحيل بغير نظرية فلسفية أن نميز مناهج المستويات اللغوية المختلفة في علم الدلالات والمعاني (السيما نطيقا)، كأن نطبق المـــنهج علـــى موضوعات علمية ثم نطبقه على المناهج نفسها في مستوى أعلى . وهذا يؤكـــد ما سبق قوله من أن العلماء لا يمكنهم في مسائل الأسس والمناهج أن يستغنوا عن النقد الفلسفي "[2] .

وحقـــيقة الأمر أن لا غنى للعلماء عن الفلاسفة، ولا غنى للفلاسفة عن العلماء، وقد بـــرزت هـــذه الحقيقة مع نشأة جيل من العلماء وفلاسفة العلم المعاصرين يجمع بين خبرة العلماء ومنطق الفلاسفة ومنهم : " أنشتين " و " رسل " و " كارل بوبر " وغيرهم.

أمـــا الصورة العامة لمنهج العلم فلم تعد تتسم بالاستقرار أو الثبات كما كان يعتقد . ذلـــك لأن المعـــرفة العلمـــية نامية بطبيعتها ومتطورة، ومن ثم فإن أدوات تحصيل هذه المعرفة من أدوات ومناهج يطرأ عليها تحسين وتعديل بين حين وآخر. وننقل رأي " هانز

---

1 - د. محمد محمد قاسم : م.س . ص، ص : 63-64 .
2 - د. عبد الغفار مكاوي : **لِمَ الفلسفة ؟** ص: 103 .

ريشينباخ " في كتابه نشأة الفلسفة العلمية عن عبد الغفار مكاوي، حيث يقول موضحاً هذه النقطة الهامة . " والواقع، صورة المنهج العلمي كما ترسمها الفلسفة العلمية الحديثة مختلفة كل الاختلاف عن المفاهيم التقليدية " العقلية والمثالية " فقد اختفى المثل الأعلى لعالم يخضع مساره لقواعد دقيقة، أو لكون متحدد مقدماً، يدور كما تدور الساعة المضبوطة، واختفى المثل الأعلى للعالم الذي يعرف الحقيقة المطلقة، وأتضح أن أحداث الطبيعة أشبه برمي الزهر منها بدوران النجوم في أفلاكها . فهي خاضعة للقوانين الاحتمالية، لا للعلية، أما العالِمْ فهو أشبه بالمقامر منه بالنبي . فهو لا يستطيع أن ينبئك إلا بأفضل ترجيحاته، ولكنه لا يعرف مقدماً أبداً إن كانت هذه الترجيحات ستتحقق . ولكنه مع ذلك أفضل من ذلك الذي يجلس أمام المائدة الخضراء، لأن مناهجه الإحصائية أفضل، والهدف الذي يسعى إليه أسمى بكثير، وهو التنبؤ برميات الزهر الكونية . فإذا ما سئل عن أسباب إتباعه لمناهجه، وعن الأساس الذي يبني تنبؤاته عليه، لا يكن في وسعه أن يجيب بأن لديه معرفة بالمستقبل تتصف باليقين المطلق، بل أنه يستطيع فقط أن يقدم أفضل ترجيحاته . ولكن في وسعه أن يثبت أن هذه بالفعل هي أفضل الترجيحات، وأن القول بها أفضل ما يمكن عمله . و إذا كان المرء يعمل أفضل ما يمكن عمله، فهل يستطيع أحد أن يطلب منه المزيد ؟ " .

رغم أن للفلسفة هذا التأثير المباشر في تطور ونمو المعرفة العلمية إلا أن هناك من ينظر إلى الحقيقة العلمية مستقلة عن الحقيقة الفلسفية وهناك من يجعل إحداهما أساس عمل الثانية، وهناك ثالثاً من يزاوج بين الحقيقتين بوصفهم نتاجاً طبيعياً لعقل الإنسان، فلنستعرض هذه الاتجاهات .

5- بين المنهجيَّة والمنهج

1- تعريف المنهجيَّة : المنهجية مصطلح محدث راج في الدراسات العليا خاصَّة بمعنى العلْم الذي يُبيِّن كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثه، أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث وتحديد موضوع بحثه حتى الانتهاء منه، أو لنقُلْ هي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيَّات التي تساعده في بحثه .

والغرض من المنهجيَّة تعليم الطالب البحث العلمي وتنمية الروح العلميَّة فيه، وتسهيل مهمته في البحث، وتجنيبه ضياع أتعابه هدراً وموضوعها معايير البحث

والباحــث، واختــيار الأستاذ المشرف، والتهميش، وكيفيَّة كتابة البحث، والتحْشية (كتابة الحواشي)، ووضع الفهارس[1] ... الخ .

2- تعــريف المــنهج : جــاء فــي " لســان العرب " : " طريق نَهْجٌ : بَيِّن واضح ... وَمَــنْهَج الطــريق وضــحهُ، والمنهاج كالمنهج، وفي التنزيل : " **لكلٍّ جعلنا منكم شرعةً ومنهاجاً** "[2] .

والمــنهاج : الطــريق الواضــح . والنهج : الطريق المستقيم[3] . ونميل إلى التمييز بين " المنهج " و " المنهجية " استناداً إلى الاعتبارات التالية :

1- إن " المــناهج " وصــف لأعمــال العلماء المتقدمين وطرائق بحوثهم وأساليبهم ومصــطلحاتهم، فــالعلوم والبحــث العلمي سابقة للمناهج، أمَّا المنهجيَّة فمجموعة معايير وتقنيَّات ووسائل يجب إتباعها قبل البحث وفي أثنائه .

2- إنَّ المنهجــية، كالمــنهج، وصْــفيَّة لأنها تُبين كيف يقوم الباحثون بأبحاثهم لكنها تخــتلف عــنه فــي أنهــا معيارية في الوقت نفسه، لأنها تقدم للباحث مجموعة الوسائل والتقنيات الواجب اتباعها .

3- إن مــناهج الدراســة تخــتلف من علم إلى آخر، فللأدب مناهجه، وكذلك للغة، وللتاريخ، والبيولوجيا، والرياضيات ... أمَّا المنهجية فواحدة عموماً .

4- إن المــناهج تُطــرح عادةً للنقد والتقويم، فيُفَضَّل ما لها وما عليها، وأيها الأولى بالإتــباع، وما المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسات .. أما المنهجية، فمعايير وتقنيات يجــب الــتزامها لتوفير الجهد، وعدم إضاعة الوقت، وتسديد الخطى على الطريق العلمي الصحيح .

5- إن المــناهج مرتــبطة بالمنطق وطرق الاستدلال والاستنتاج، ولذلك فهي تتطور وتتعدل من حين إلى آخر، أما المنهجية فَأَضْحَت، عموماً، جملة قواعد ثابتة[4].

ولمــزيد مــن التوضيح حول هذه الفروقات بين " المنهجيَّة " و " المناهج " نعرض فــيما يلي مناهج البحث في اللغة والأدب، ليقارنها القارئ مع محتويات كتابنا هذا، أي مع ما تشمله مادة " المنهجيَّة " .

---

1 - يعقوب، إميل : **كيف تكتب بحثا** . ص، ص : 9، 10 .
2 - سورة المائدة : 48 .
3 - ابن منظور : **لسان العرب** . مادة : (ن هـ ج) .
4 - إميل يعقوب : م.س . ص،ص: 10-11 .

3- **مـــناهج البحث في اللغة والأدب** : إن أهم مناهج البحث في اللغة المنهجان : الوصفي التقريري، والمعياري التقليدي .

أ- **المـــنهج الوصـــفي الـــتقريري** : يعتبر هذا المنهج الأكثر أهمية وموضوعية، والأكثر جذباً للانتباه والدراسة في العصر الحديث . وجاءت تسميته ردَّة فعلٍ على المنهج التاريخـــي التعليلي المعياري القديم، وقد تطوَّر تطوراً سريعاً في السنوات الأخيرة . وهو ينطلق من الملاحظات إلى الفرضيات على النحو التالي :

1- ملاحظة الأحداث والمعطيات اللغوية .

2- صياغة بعض التعليمات للأحداث المتشابهة .

3- صياغة افتراضات تُفسر هذه الأحداث على ضوء التعليمات السابقة .

4- التأكد من ملاءمة هذه الافتراضات للواقع اللغوي .

5- بناء نظرية قائمة على هذه الافتراضات .

6- اعتماد النظرية السابقة لوصف قضايا اللغة وتفسيرها .

أما الخصائص التي اتَّسم بها، فأهمّها ما يلي :

1- اعتماد معايير واحدة في تحليل التنظيم اللغوي .

2- اعــتماد القواعــد الأكثر وضوحاً وتبسيطاً في تبيان عناصر اللغة، ووصفها، وتفسيرها .

3- شمول المستويات اللغوية (الصوتيَّة، والصرفيَّة، والتركيبيَّة، والدلاليَّة) كافة، واستنفاد القضايا اللغوية بالبحث .

4- اعــتماد الموضـــوعية للتحقق من الافتراضات اللغوية . لذلك لا يتبنى المنهج الوصفي هذه الافتراضات، إلا بعد إخضاعها للتجربة والتدقيق.

5- تــناول اللغـــة علـــى أنهـــا موضوع من موضوعات الوصف، كالتشريح، لا مجموعـــة من القواعد كالقانون . فالباحث في تشريح الجسم الإنساني لا يقول : يجب أن يكون العظم الفلاني بهذا الموضع، أو يجب أن يكون العضو الفلاني بهذا الحجم أو الوزن أو الصـــورة، إنمـــا يشرح شرحاً وصفياً موضوعياً ما يقع تحت نظره، فعلى الباحث في اللغـــة أن يذكـــر خصائصها دون أن يدَّعي أن هذا القول جائز، وذاك لا يجوز، لأن همه وصف الحقائق لا فرض القواعد .

6- اختـــيار مرحلة بعينها لوصفها وصفاً استقرائياً، واتخاذ النواحي المشتركة بين المفـــردات الداخلـــة في هذا الاستقراء، وتسميتها قواعد . فالقاعدة، في الدراسة الوصفية، ليست معياراً، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية .

ب- المـــنهج المعـــياري التقلـــيدي : ســـاد هـــذا المنهج الدراسات اللغوية القديمة – وبخاصـــة فـــي اللغـــة العربية – منذ نشأته في اليونان، على أيام أرسطو، حتى أواخر القـــرن الماضـــي . وكانت بداية الدراسة، عند نحاتنا العرب القدماء، محاولة جِدِّيَّة لإنشاء مـــنهج وصـــفي لدراســـة اللغة، يقوم على جمعها وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة واســـتقرائها للخـــروج بعـــد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم . ولكن منهجهم سرعان ما تحول إلى منهج معياري صارخ، وتظهر هذه المعيارية الصارخة في النواحي التالية :

1- إنَّ الـــنحاة، بعد أن استقرأوا اللغة استقراءً ناقصاً، واستنبطوا بعض القواعد النحوية، عمـــدوا إلى فرض هذه القواعد على اللغة، بدل أن يخضعوها هي نفسها للغة . فأخضعوا الصواب والخطأ، في الاستعمال، لمجموعة من القواعد فرضوها على اللغة .

وكانوا، كلما دهمتهم الأمثلة التي تعارضهم، لجأوا إلى تأويلها أو وصفها بأنها شاذة أو نادرة، أم أن صاحبها قد أخطأ، وهكذا كانوا يذكرون القاعدة، ثم يتبعونها بأمثلة خارجة علـــيها، متناولين إياها بالتأويل النافر والتمحل البعيد، كي تستقيم مع قواعدهم، فإن أعياهم الـــتأويل والتمحّل، حكموا بالقلة أو الشذوذ أو الخطأ . والغريب العجيب أن القرآن الكريم نفســـه لم يسلم من تمحّلات النحويين وتأويلاتهم وتخريجاتهم، مع إجماعهم على أنه أفصح كلام عربي على الإطلاق، وأنه في ذروة البلاغة[1] .

وغنـــي عـــن البيان، أن المنهج الوصفي، لا يتبنى الافتراضات أو القواعد، إلا بعد إخضـــاعها للـــتجربة والتدقيق، وأن هم الباحث فيه، أن يشرح ما يقع تحت نظره وصفياً موضـــوعياً، دون أن يدعـــي أن هذا القول جائز وذاك لا يجوز، لأن همه وصف اللغة لا فـــرض القواعـــد، وعندنا أن القول بالجائز والخطأ والصواب، أمر ضروري في التعليم، فلـــولاه تفسد اللغة، ولكن يجب أولاً استقراء اللغة استقراءً كاملاً، ثم إخضاع القواعد للغة، لا العكس . وذلك بغية التثبت من سلامة هذه القواعد .

---

[1] - اميل يعقوب : م.س، ص-ص : 11- 14 . بتصرف .

2- إن الـــنحاة العـــرب، و إن كانوا قد شملوا بدراساتهم مستويات اللغة كافة (الصوتيَّة والصـــرفيَّة والـــنحويَّة والدلالـــيَّة)، قد خلطوا هذه المستويات خلطاً شديداً، كما نرى في المؤلفـــات الـــنحوية الباكرة والمتأخرة على حد سواء . أما المنهج الوصفي، فيدرس هذه المستويات كلاً على حدة[1] .

3- عمـــد الـــنحاة العـــرب إلى لهجات متعددة، فخلطوا بينها محاولين إيجاد نحْوٍ عام لها جمـــيعاً. والمـــنهج الوصفي يـــدرس كل لهجة على حـــدة . ثم يقعِّدها من ناحية الصوت والصرف والنحو والدلالة .

4- إن المفكريـــن العـــرب افتتـــنوا بالمنطق الأرسطي، إذ اعتبروه سِمة الثقافة، وراحوا يطبِّقونه على علومهم، وبخاصة على علم النحو، حتى أصبح كلامهم في النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه[2] .

هناك عدداً من مناهج البحث يمكن استخدامها وتجريبيها في البحث الأدبي، منها :

1- **المـــنهج التاريخـــي** : يقوم هذا المنهج على قسمة الأدب العربي إلى عصوره السبعة قســـمةً مـــتطابقة مع العصور السياسية . ولا شك أن بين الأدب والتاريخ صلات ووشائج متيـــنة، وخاصة في الأدب العربي، لكن الأدب لا يخضع لتقلب الحكم المفاجئ، بل يتطلب زمانـــاً طويـــلاً لتخمره وتغييره . وليس هناك سور حديدي بين أدب وأدب أو بين عصر وعصـــر . وهـــذا المـــنهج يهمل أثر الأدب في السياسة وأثر البيئة الجغرافية، والنوازع الفردية، والصفات النفسية في الأدب نفسه .

2- **مـــنهج الفـــنون الأدبية** : يقوم على دراسة الأدب العربي دراسة تعتمد على تصنيف نـــتاجه فـــي فـــنون أو أنـــواع أدبية، وعلى تتبع هذه الأنواع والفنون عبر الزمن لمعرفة تطورهـــا وأثـــر العوامـــل الإقليمية فيها، أثر اللاحق بالسابق من الأدباء، والموازنة بين هـــؤلاء، وبيـــن أساليبهم . لكن هذا المنهج يهمل صاحب النص الأدبي، مجتزئاً نتاجه إلى الفـــنون الأدبـــية المختلفة، كما يصعب تطبيقه على القصيدة العربية التي لم تعرف وحدة الموضوع بل وحدة البيت .

3- **مـــنهج الجـــنس** : يدعـــو هذا المنهج إلى دراسة الأدب تبعاً لأجناس الأدباء . وهذا المـــنهج غـــير صـــالح لدراسة الأدب في المجتمع العربي القائم على خليط من الأجناس

---

[1] - م.س.ن، ص : 14 .
[2] - م.س.ن، ص: 27 .

المخـــتلفة . ومن التعسُّف تصنيف أدباء العربية حسب جنسِهم (عَرَب، فُرس، روم ...)، نظــراً لامتزاج الدماء، واختلاط الثقافات، والوحدة المادية والثقافية والعضوية التي خلقها الإسلام في المجتمع العربي .

4 – المـــنهج الثقافـــي : يــدرس الأدب تبعاً للثقافة التي غلبت على الأدباء، فيدرس أدب الــثقافة الفارســية، وأدب الذين اغتذوا منها، وأدب الثقافة العربية وأدب الذين تغذوا بها، وأدب الــثقافة اليونانية وأدب الذين تمثلوا هذه الثقافة، وذلك كلٌّ على حدة . وقد انتُقِد هذا المــنهج فــي أنـــه يهتم بالعناصر العقلية في الأدب دون عناصره العاطفية، كما أنه يُهمل العنصر الفردي والناحية النفسية . وليست الثقافة وحدها هي التي تصوغ الأدب .

5- المـــنهج الفني : يدرس هذا المنهج الخصائص الفنية المشتركة بين الأدباء، مُنتقلاً من النطاق الفردي إلى النطاق العام، جامعاً بين الأدب والنقد من جهة، وبين الأدب والعلم من جهة أخرى، ومُصنفاً الأدباء حسب خصائصهم الفنية، لا حسب التطور الزماني أو غيره، إلى مدارس واتجاهات تتميز كل منها بجملة خصائص فنية .

6- المـــنهج الإقليمي : يدرس الأدب لا حسب الأنواع الأدبية، أو الأجناس، أو الثقافات، أو الخصائص الفنية، بل موزعاً بين الأقاليم، فيدرس الأدب العربي مثلاً في مصر، ثم في الشام، ثم في المغرب ... ولاشك في أثر البيئة الجغرافية في الأدب والأديب معاً، لكن هذا المنهج يهمل العناصر النفسية والذاتية والثقافية وغيرها من العوامل التي تؤثر تأثيراً فعالاً في نشأة الأدب ونمائه .

7 – المـــنهج الطبيعـــي : يُــنكر هــذا المذهب التذوق الشخصي، وكل ما يتَّصل بالذوق وأحكامـــه ويطبق على الأدباء جميعاً قوانين واحدة، وذلك كما تطبق قوانين الطبيعة على كــل العناصـــر، وكل الجزئيات، وكل الكائنات، مسقطاً كل ما يمتاز به الأدباء من فردية ذاتــية، محاولاً جعلهم كأنهم أشياء بيولوجية، مقَسماً إياهم في فصائل تتشكل بحسب ما يقع علــيها مــن مؤثرات خارجية (الجنس، البيئة، الزمان ...)، كما تتشكل فصائل الحيوان والنبات في الطبيعة .

8 – المـــنهج الاجتماعي : يصل هذا المنهج بين دراسة الأدب والدراسات الاجتماعية، إذ إنَّ الأدب، فـــي حقيقـــته، تعبير عن المجتمع، ولا يوجد أدب دون مجتمع ينبثق منه، كما يـــدرس الظواهـــر الاجتماعية في البيئة التي ينتمي إليها الأديب، وطبقته الاجتماعية، وما

عـــاش فيه من أوضاع اقتصادية . وقد أدى هذا المنهج إلى ظهور مقياس اجتماعي جديد هو مقياس الالتزام في الأدب، الذي يُقيِّم الأدب بمقدار التزامه قضايا المجتمع ودفاعه عن الحق بكل أشكاله . ومع القول بـــ " الالتزام " نشأ مذهب " الفن للفن " الذي يرى أن غاية الفـــن عامَّـــةً والأدب خاصَّةً هي ذاته، بغض النظر عما يطرحه من مسائل اجتماعية أو أخلاقية أو نحوها .

9 – **المـــنهج النفســي** : نشأ هذا المنهج مع (سيغموند فرويد) (1856–1939)، ونما على يد تلامذته ومع تطور علم النفس، حتى أصبحت دراسة الأدب والفن على ضوء علم الـــنفس مـــنهجاً رائجـــاً لدى الباحثين الغربيين، ثم ظهر ظهوراً لافتاً للنظر في السنوات الأخيرة في دراسة الأدب العربي . وأهم ما قال به هذا المنهج أن الفن إنما هو تنفيس عن عُقد جنسية أو كبت جنسي، وإنه في دراسة الأدب من دراسة " اللاشعور " الذي منه ينبع الصنيع الفني.

10 – **المـــنهج الجمالي** : يبحث في إدراكنا الجمال ومقاييسه وأحكامنا عليه، والعلل التي تثـــير فيـــنا الشـــعور بالجمال عند هذا الأديب أو ذاك، وطبيعة الإبداع الأدبي، ومصدر الجمـــال فـــي هذا الإبداع، وحقيقته، معاييره، وقيمه، وصلته بمنشئه وبالمجتمع، وبالواقع، وبالمثال المطلق...

11 – **المـــنهج الذاتـــي الموضوعي** : يدعو هذا المنهج، إلى تذوق الآثار الأدبية، ثم إلى تصوير ووصف إحساسنا وانفعالنا بها، ومدى تأثيرها في قلوبنا وعقولنا . وهكذا تستحيل دراســـة الـــتاريخ الأدبي والآثار الأدبية دراسةً ذاتية تأثُّريَّة تعتمد على التذوق الشخصي، دون الدخول في دراسة أحوال المجتمع، أو الوقوف عند شخصية الأديب، أو إقحام بحوث علـــوم الطبيعة، أو علم الاجتماع، أو علم النفس، أو الفلسفة الجمالية . فالمهم تحليل النص تحليلاً لغوياً ونحوياً وبلاغياً قائماً على التذوق الشخصي(1) .

---

[1] - م.س.ن. ص – ص : 29- 32، بتصرف .

الفصل الثاني

ثلاثية : البحث والباحث والإشراف العلمي

1- البحث : إن البحث محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وتنميتها، وفحصها، وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك، لكي تسير في ركب الحضارة العالمية، وتساهم فيها مساهمة إنسانية حية كاملة(1).

فالبحث هو طلب الحقيقة وتقصيها وإذاعتها بين الناس وفق طريقة يسير عليها الباحث ليصل إلى الغاية من موضوع بحثه .

والباحث يسعى لتحقيق أحد الأمور الستة التي تحدث عنها شمس الدين البابلي حين قال : " إن على أي مؤلف جديد أن يعالج إحدى من المسائل الستة التالية :

- أن يبدع شيئاً جديداً
- أو يوضح أمراً غامضاً
- أو يختزل عملاً مسهباً
- أو يرتب دراسة مشوشة
- أو يجمع شتات بحث مبعثر
- أو يصحح دراسة خاطئة .

1 – **أنواع البحوث** : هناك عدة أنواع للبحوث العلمية : منها على مستوى إعداد مقالة علمية أو أدبية ...الخ، ومنها بحوث جامعية في المرحلة الأولى من الدراسة الجامعية تقدم كحلقات بحث عملية، يعدها الطالب أثناء العام الجامعي . ثم تتطور الأبحاث فتصبح رسالة في مرحلة الماجستير،وأطروحة في مرحلة الدكتوراه.

أولاً – بحث يعد لمؤتمر علمي أو لمجلة الكلية أو الجامعة،أو ينشر في كتاب : وهذا النوع من الأبحاث له مواصفات من حيث حجم المقالات وشكلها المحددين للبحث، وفق المخطط الرئيس الآتي :

1- **التمهــيد:** ينبغي لكل مقال أن يبدأ بتمهيد عام حول موضوع البحث الذي اختاره الباحث لدراسته وفحصه بعمق .

2- **مجــال البحث:** يتوجه الباحث في هذا الجزء من دراسته إلى تسليط الضوء على موضوع البحث بشكل دقيق ومحدد،وبعيداً عن القضايا العامة المتعلقة بموضوع بحثه .

3- **الهــيكل الأساســي للبحــث:** يبدأ الباحث في هذا الجزء من دراسته في مناقشته للقضية وإثبات ما توصل إليه من القناعات التي ذكرها في الجزء الثاني /مجال البحث/. وينبغــي عــرض القضــية موضوع البحث بطريقة منسجمة مترابطة . فنوعية المناقشة وعمقهــا فــي هــذا الجزء سيقومان دليلاً على تجربة الباحث وكفايته في الموضوع الذي اخــتاره،وعلى الباحــث أن يتحاشــى كثرة الاقتباسات وطولها،ويجب أن يؤيد الاقتباس نقاش الكاتب حول الموضوع بدلاً من أن يقوم بديلاً عنه.

4- **الاســتنتاجات:** ينبغــي على الباحث عند الفراغ من نقاشه وتقديم أدلته أن يطرح النــتائج المترتبة على نقاشه. وينبغي ألا يكرر الباحث – في هذا الجزء – ما سبق له أن عرضــها مــن أدلة في الجزء الثالث من دراسته،لأن الاستنتاجات يجب أن تكون ببيانات منطقية مستقاة من الأدلة التي سبق للمؤلف عرضها من قبل في صلب دراسته.

5- **النــتائج المترتــبة:** ما دامت الاستنتاجات مستقاة بدقة من نقاش المؤلف و أدلته . فالنتائج المترتبة هي كيفية انطباق هذه الاستنتاجات على الأوضاع المحلية والقومية والدولية.

6- **التوثــيق:** لابــد أن تكون البحوث والدراسات موثقة بصورة شاملة، فالتوثيق هو العلاقــة الممــيزة للبحث الأكاديمي، وينبغي أن تكون أرقام الهوامش متسلسلة و توضع في نهايــة البحــث، بــدلاً من وضعها في أسفل الصفحات[2] . و هناك طرق عديدة للتوثيق يمكن التعرف عليها في الفصل الخامس والسادس .

ثانــياً – بحث على مستوى المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس– الإجازة) : يتوخى فــي هــذا الــنوع مــن البحوث الامتداد والتعمق،كما في الرسالة والأطروحة،ويلجأ إليه عادة،فــي ســنوات الإجــازة لامتحان الطالب في مقدرته على جمع المواد،وترتيبها منطقيا، والتألــيف بيــنها، والتدرب على الأمانة والدقة في النقد،والفهم ومحبة العمل،وهي أول خطوة للباحــث فــي تدريبه على منهجية البحث، والرجوع إلى المصادر . ويكون عدد صفحات البحــث حوالــي العشــرين صفحة . وحلقات البحث هذه لها أهميتها في طريقة تحصيل

المعرفة وفي طريقة تثبيت هذه المعلومات، وقد وجد من خلال التجربة أن هذه المعلومات هي الأكثر استمراراً في حياة الطالب بعد تخرجه، والأكثر عصياناً على النسيان .

وممـــا يؤسف له أن أغلب الجامعات العربية، قد ألغت الرسالة التي كان يتقدم بها الطالـــب حين تخرجه من الجامعة، كمشروع تخرج في الدراسات الأدبية والنظرية، وظل نظام مشروع التخرج في الكليات العلمية، وحبذا لو عادت رسالة التخرج إلى كلية الآداب والعلـــوم الإنسانية واعتبارها مادة مستقلة كما هو في الكليات العملية العلمية، أما من جهة الإشراف على هذه البحوث فيفضل أن يكون الأستاذ المشرف من له خبرة وتجربة طويلة في مجال البحوث والكتابة العلمية .

ثالـــثاً – بحث لنيل درجة الدبلوم (الماتريز،أو الماجستير،أو الماستر) : وهذه التسميات جميعا تدل على مرحلة تلي مرحلة الليسانس، ومدتها سنتان عموماً، وتشترط أغلب الجامعات، قـــبل الـــبدء بتحضـــير البحـــث، سنة تحضيرية في دراسة بعض المواد المتعلقة بمجال التخصـــص. والغاية منها أن يحصل على تجارب أوسع في البحث والتحقيق تحت إشراف أحد الأساتذة المتخصصين . لتكون هذه التجارب مساعداً للباحث عند التحضير لأطروحة الدكـــتوراه، ويكـــون التركـــيز فيها على مناقشة منهج البحث، لأن قيمة الرسالة لا ترتبط بعدد صفحاتها، بل بمنهجيتها، وأسلوبها، وما تكتشفه في موضوعها . وعدد الصفحات غير محدد فهي ما بين 120-200، والعبرة في النوع لا في الكم .

رابعاً – بحث على مستوى الدكتوراه (الأطروحة) : تلي مرحلة الماجستير ويتراوح مدة الدراسة فيها بين سنتين و أربع سنوات حسب الجامعات. والدكتوراه تسمية أكاديمية تطلق علـــى البحث الذي يقدمه الطالب لنيل شهادة الدكتوراه في اختصاصه، وهي أرفع درجات البحث قيمةً،وعلماً، ومنهجاُ،وهي أنواع متعددة:

1- **دكـــتوراه فخـــرية** : تمنحها بعض الجامعات لبعض العلماء المبرزين، أو الأدباء المشهورين، وذلك استناداً إلى مكانة هؤلاء، لا إلى بحث يتقدمون به للحصول عليها .

2- **دكتوراه الجامعة** : وتمنحها بعض الجامعات الفرنسية للطلاب الأجانب بناء على بحث يقدمونه للحصول عليها (تناقشه عادة، لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء).

3- **دكـــتوراه الحلقـــة الثالـــثة** : لا توجد إلا في النظام الفرنسي، ومدتها سنتان على الأقل،وُتنال بناء على بحث تناقشه عادةً، لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء .

4- **دكتوراه الدولة :** ومدتها ثلاث أو أربع سنوات على الأقل، وتمنح بناء على بحث تناقشه عادة، لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء .

والبحــث في مرحلة الدكتوراه أو مــا يسمى(الأطروحة) يُشترط فيه، إلــى جانب ما يُشترط في رسالة الماجستير من سلامة البحث وجودة الأداء، التقصي المتعمق، والإضافة إلــى المعرفة، والجدة في الاكتشاف وأسلوب المعالجة، أما حجمه فغير محدد أيضاً كبحث الماجستير، لأن التقويم يرتكز على النوع لا على الكم[3].

2- الباحث : هناك عدد من الأشخاص الذين يعملون في البحث العلمي : فمنهم من هو مؤهل دراسياً لذلك، و منهم من اعتمد على جهده الشخصي، فمن الباحث ؟

الباحث: هو شخص توافرت فيه الاستعدادات الفطرية، والنفسية بالإضافة إلى الكفاءة العلمية المكتسبة التي تؤهله مجموعة للقيام ببحث علمي فالتأهيل العلمي المسبق في مجال البحث، والتزود من المعارف بقدر كاف، مطلب أساسي لإيجاد الباحث المختص، وتكوين شخصيته العلمية.

والباحــث هو من له القدرة على تنظيم المعلومات – التي بين يديه – التي يريد نقلها إلــى القــارئ تنظــيماً منطقياً له معناه ومدلوله، مرتباً أفكاره ترتيباً متسلسلاً، في أسلوب علمي رصين، بعيد عن الغموض والإطالة[4]. ومن الصفات الواجب توافرها في شخصية الباحث : الأمانة العلمية، والصبر والتأني، والإخلاص والرغبة.

أولاً – الأمانــة العلمــية : وتتمــثل فــي نسبة الأفكار والنصوص إلى أصحابها مهما تضاءلت، و هي عنوان شرف الباحث . وقديما قالوا " إن من بركة العمل أن يُنسبَ القول لأهلــه" . وقد سبق للعرب أن اهتموا بفضائل الباحث الخلقية واعتبروها حجر الأساس في المعمار الفكري الذي يقوم الباحث بإنشائه.

فقــد نــبه الإمــام مالك بن أنس (ت 179هــ)، على أنه لا يؤخذ علم الحديث – وهو أول العلوم تصنيفا عند العرب المسلمين – من أربعة، بقوله :

1- لا يؤخذ الحديث من سفيه .

2- لا يؤخذ من صاحب هوى، يدعو الناس إلى هواه .

3- لا يؤخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس .

4- لا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث به"[2].

و أمـا **ابـن حَجَـر (ت 852 هـ)**، (فقد وضع اثنتي عشرة مرتبة في الجرح و التعديل، يدل تنوعها و تغايرها على تباين أحوال الرواة في القوة و الضعف، و الريبة :

1- الصحابة .

2- من أكد مدحه بأفعل التفضيل، كأوثق الناس، أو كثقة حافظ .

3- من أُفرد بصفة : الثقة، أو متقن، أو ثبت .

4- من قَصُرَ عمن قبله قليلاً، كصدوق أو لا بأس به أو ليس به بأس .

5- مـن قَصُـرَ عن ذلك قليلاً، كصدوق سيئ الحفظ، أو كصدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بآخره، و يلحق بذلك أهل الأهواء و البدع .

6- من ليس له من الحديث إلا القليل، و لم يثبت فيه ما يُترَكُ حديثه من أجله، و يُشارُ إليه بمقبول حيث يتابع، و إلا فليّن الحديث .

7- من رُوى عنه أكثر من واحد و لم يُوثق، و يُشار إليه بمستور،أو مجهول الحال.

8- مـن لم يوجدُ فيه توثيق معتبر، و جاء فيه تضعيف و إن لم يبين،و الإشارة إليه: ضعيف .

9- من لم يَروِ عنه غير واحد و لم يوثق، و يقال فيه : مجهول .

10- من لم يوثق البتة وضُعِّف مع ذلك بقادح، و يقال فيه متروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط .

11- من اتُهِمَ بالكذب، و يقال فيه : متهم، ومتهم بالكذب .

12- مـن أُطلق عليه اسم الكذب و الوضع، ككذاب، أو وضّاع أو يضع، أو ما أكذبه أو نحوها)[5] .

إن الباحـث الديني - الحديثيّ خاصةً - أبدع طريقة رائدة في اكتساب المعرفة، ألا وهي الرحلة في طلب العلم، و التي تمتد في بعض الأحيان لسنوات عدة و على أقل تقدير لعـدة شهور في سبيل التأكد من صحة حديث نبوي، و في المرويات التي تبين مدى الدقة التـي توخاها العلماء في جمعهم لحديث رسول الله - صلى الله عليه و سلم - أن أحد الشـيخين (البخاري – مسلم) سافر عدة أشهر في سبيل الحصول على حديث نبوي ذُكِرَ له أن شخصـاً يحفـظ هـذا الحديث، و هو بعيد عنه، فسافر إليه، وعندما وصل إلى الشخص المطلـوب . وجده يدعو حصانه الطليق كي يمسك به، مدعياً أن في ثوبه شعيراً، و عندما

أمسك الحصان لم يكن في ثوبه شيء، فشاهده الإمام المحدث، و عندها رفض أخذ الحديث عـن هذا الرجل، و عدّه كاذباً، لأنه كذب على حيوان، فـالأولى أن يكذب علـى رسول الله – صلى الله عليه و سلم– المتوفى .

ثانيـاً – الصـبر : وهـو من أهم الصفات الواجب توافرها في الباحث، لأن لكل بحث متاعـبه و مشـكلاته . وعلـى الباحث أن يتعود الصبر حتى يصير طابعاً لشخصيته و بذلك يجعـل البحث شغله الشاغل في جميع الأوقات، وبهذا يستطيع اكتشاف جوانب غامضة لم يكن يراها في بداية بحثه فيتابع الأفكار بتأنٍ .

ثالـثاً – التأني : و هو من لوازم الباحث الرئيسة، لأن إصدار النتائج بسرعة، و دون نقصٍ، يوقـع الباحث في تناقضات بين النتائج و المقدمات، فلا بد من التأني، كي يتمكن الباحث من تكوين الانطباع السليم حول موضوع بحثه، و تأسيس أحكام و تقديرات صحيحة .

رابعـاً – الإخلاص : و هو روح العمل العلمي ، و صفة ضرورية يتوجب على الباحث أن يتحلى بهـا، فهـو القـوة الدافعة للبحث، و التي تجعل الباحث يقدم كل ما يملك في سبيل إنجاز موضوعه. لكن الإخـلاص وحده لا يكفي لإنجاز عمل علمي، بل لا بد من الصواب و مكوناته، و بهما أي : الإخلاص و الصواب نصل إلى غاياتنا و أهدافنا المنشودة بأقل زمن ممكن، و على هدى من العلم و التجربة .

تلـك كانـت الصـفات الأخلاقـية، لكن هناك أمور عملية تتعلق بالمعرفة و التحصيل العلمي، فالباحث يحتاج إلى العلوم، و اللغات التي تساعده على قراءة كل ما يتعلق بموضوعه وفهمه فهمـاً دقيقاً، وصحيحاً، مهما كلفه الأمر من كدّ و جدّ و سفر، و تحمل المشـاق في سبيله، كما يحـتاج الباحـث إلى قدرة على النقد والتحليل، و تحري الحقيقة في كل ما يقرأ، لكي يختار بدقـة و مهـارة، و يعرض بحجة قوية منطقية، مُنظماً عمله، مُنسقاً ، مُبوباً، رابطاً أجزاء بحـثه بلغـة جـيدة مشرقة، فلا يسلّم تسليماً مطلقاً بالآراء التي سُبِقَ بها، والتي قررها أسلافه، بل لا بد أن يفكر فيها و يمعن النظر في محتوياتها، لتبرز شخصيته في كل مراحل البحث، شخصية إيجابية مؤثرة . و ليثبت الباحث سعة اطلاعه، وعمق تفكيره، و قوتـه في النقد و التبصر بما يصادفه من أمور [6] .

و لكـي يصل الباحث إلى نتيجة مشرقة و بناءة في بحثه عليه أن يتّبع الخطوات الإرشادية الآتية، التي تعدُّ بمثابة المساعدة لإتمام عملية منهجية التفكير :

1– التصنيف : و تعتمد على أساسين :

أ- **التراكمـــية** : و ذلك في المعرفة بإضافة الجديد إلى القديم حيث إن كل علم جديد يقوم علـــى أســـاس قديم، و هذه المعرفة التراكمية تسير في اتجاهين : رأسيا و أفقياً، أي اتجاه التعمـــيق فـــي بحث الظواهر نفسها و التي سبق بحثها، و لكن من منظور جديد، و اتجاه التوسع و الامتداد إلى بحث ظواهر جديدة .

ب- **التنظيم** : أي لا نترك أفكارنا تسير بلا ضابط، و إنما نرتبها و ننظمها في وعي من أجـــل تحقيق أفضل تخطيط ممكن للطريقة التي نفكر بها، و هذا يحتاج إلى عامل التركيز بســـبب التشـــابك و الـــتداخل فـــي الكم الهائل من المعلومات المُتعرضِ لها، فكان لزاماً أن نستخلص من هذا التشابك مجموعة الوقائع التي تهمنا في ميداننا الخاص .

2- **الملحوظـــة المـــنظمة للظاهـــرة** : إن الظاهرة الواحدة يمكن تناولها من زوايا متعددة، و لا يغيب عنا أن مفهوم البملحوظة لا يعتمد بالضرورة على مادة حسية، بل يحتاج إلـــى جهـــود و معلومـــات واسعة من أجل تفسير المعطيات، وللجانب العقلي أثر قوي لا يمكن إغفاله .

3- **صـــياغة المسألة** : أو المشكلة، أو الظاهرة في أحد الأشكال الممكنة تصوراً، أو تعبيراً شفهياً ، أو كتابياً، باستعمال الكلمات أو الأرقام أو الرموز .

4- **الـــترابط** : مـــن مظاهـــر التنظـــيم العلمي، الترابط الذي تتصف به الجزئيات المتـــناثرة، فالعلم لا يكتفي بحقائق مفككة، و إنما يحرص على أن يُكّوِن من قضاياه نسقاً محكماً يؤدي فهم أي قضية فيه إلى فهم الأُخريات .

5- **دراسة الأسباب** : و أهمية دراسة أو التعرف على الأسباب الظاهرية للظواهر، حيـــث إن الغالـــب في الكثير من المسببات أن تكون لها أسباب، إلا أنها ليست ضرورة حتمـــية فهـــي خاضـــعة أولاً و أخيراً لتقديرات الله – سبحانه و تعالى _ و قضائه، وفي وقوعهـــا أكـــثر مـــن مسبب، و لا تعارض جوهري بين ارتباط النتائج بالأسباب و بين قضية السببية.

6- **المرونة** : في استحداث البدائل خاصة عند اصطدامك بعائق لم يوضع له حساب.

7- **الإلمام بالواقع المحيط كي نستطيع التوصل إلى الحل الأنجح .**

8- **الاستشارة** : فقد يكون غيرك قد سبقك في حلول توفر عليك جهداً مضنياً، فعليك استشارة أصحاب الاختصاص في بحثك[7] .

و على الباحث أن يجيب عن الأسئلة الآتية قبل البدء بتحضير موضوع بحثه :

1- هل هناك أهداف عامة تريد الوصول إليها ؟ (أهداف رئيسة أو نهائية) .

2- هــل هناك عوائق أو احتياطات، و ما فرصة حدوث كل من العوائق، و ما الاحتياطات المناسبة لكل عائق ؟ .

3- هل هناك قوانين أو مبادئ أو أعراف قد نصطدم بها في أثناء البحث ؟.

4- كيف تصل إلى الهدف بأسرع وقت و بأقل قدر ممكن من الخسائر أو التكاليف[8]؟.

عــند الإجابة بموضوعية و علمية على هذه الأسئلة، على الباحث البدء في تحضير موضــوع بحــثه، أو تغيــيره، أو تعديــل بعض نقاطه . ثم عليه ألا يكون أحد هؤلاء : فكثــيرون مــن المحســوبين على (العلمية) يجدون في تحقيق مخطوط قديم فرصة أكثر سهولة و ضماناً و يسراً لضمان مستقبلهم العلمي و الوظيفي و الاجتماعي، بدلاً من إعمال الذهــن لــردم ســدود عاتية تنتصب – هنا و هناك – في مسالك حياتنا المعاصرة ... ولحفر قنوات جديدة في مستقبلنا القريب و البعيد ... و كثيرون ممن يجبنون عن مجابهة الضغوط الفوقــية الراهــنة، لا يجدون للتعبير عن قدراتهم إلا الارتداد نحو الماضي، و تحولهم، كما يقول الفيلسوف الألماني / **شبنغلر**/ إلى (منظفي أتربة أكاديميين)!!

وكثــيرون ممن يتكئون على معطيات عقول أجدادنا الكبيرة، و لا يجدون في أنفسهم الدافــع و المسوغ لإعمال عقولهم (هم)، و مجابهة تحديات القرن العشرين[9] [الحادي والعشرين] .

تلــك هــي أهــم الصفات الأخلاقية و العلمية الواجب توافرها في شخصية الباحث المثالي، الذي نذر كل ما يستطيع و ما يمتلك في سبيل الوصول إلى هدفه العلمي . و كل إنســان يســتطيع أن يصطنع هذه الصفات لنفسه إذا لم تكن موجودة فيه ما دامت النيــة الخيرة و الإرادة القوية متوافرتان في شخصه، و إلا فعليه أن يبحث لنفسه عن ميدان آخر غير ميدان المعرفة و البحث العلمي .

3- الإشــراف العلمي : لكل حِرفة، أو صنعة، لا بد لها من معلم يشرف على الأفراد الراغبيــن بالانضــمام إليها،مــن أجــل تلقينهم أصول الحرفة، و إشرافه على تنفيذ هذه الأصــول النظرية بشكل تطبيقي، و هنا يدخل عنصر الزمن طال أو قصر كأحد العناصر الرئيســة في تعلم حرفة ما، بالإضافة إلى الجهد المبذول، و الدافعية و الرغبة في الإنجاز

علـــى هدى من العلم والتجربة . و في حال إتقان الحِرفة، كانت تقام احتفالات و مراسيم من أجل ترقــية الصانع الذي اجتاز الاختبار، إلى مرتبة أعلى و بموافقة معلمه الذي صار له والداً على المستوى المهني و أحيانا على المستوى الاجتماعي.

هذا في الحِرَفِ و الأعمال اليدوية، فكيف تكون هذه العلاقة بين الأستاذ و طالبه في مجـــال الفكـــر و المعرفة ؟ إن صلة الأســتاذ المشرف بالطالب صلة الوالدين بولدهما، وصلة الصـــديق بالصـــديق فيها الحزم و المحبة و التقدير، واللطف والحوار المتبادل المدعوم بالتشجيع وعــدم تثبــيط الهمـــة، أو السخرية و الاستهزاء به من قبل المشرف لطالبه مهما كان عمله ناقصـــاً و خاصــــة في البداية، وعدم فرض آرائه مهما كانت صحيحة و مصيبة . و المشرف الــذي يتمــتع بهذه الروح العلمية و الأخلاقية يغدو مثالاً يُحتذى لكل طلابه، و موضع ثقة لديهم، يـــرجعون إلـــيه إذا اعترضـــت طـــريقهم مصـــاعب لا يســـتطيعون حلها أو تجاوزها، و يشاورونه في الرأي فيما توصلوا إليه من نتائج في أثناء بحثهم . مطمئنين إلى حكم من يتمتع بخبرة في البحث و نضج في المعرفة والثقافة وعلم بمنهجية البحث .

و "... يضطلع بمهمة الإشراف العلمي عادة أساتذة متخصصون في الجامعات ممن لهـــم ممارسة طويلة في مجال البحوث العلمية تأليفاً و توجيهاً، تهيئوا لهذا العمل الفكري القـــيادي من خلال تجاربهم الطويلة، و دراساتهم الجادة، و إنتاجهم العلمي الرفيع الخاضع للمقاييس العلمية و المعايير الجامعية المعتبرة، وهذا النموذج من العلماء المتخصصين هم الأكفاء، المهيئون فعلاً للإشراف العلمي، القادرون فعلاً على نقل الخبرات العلمية المتقدمة للأجـــيال الناشـــئة، و المشرف العلمي الجدير بهذا العمل هو الذي يحاول تجديد معلوماته ومعـــرفة ما استجد في مجاله العلمي، و كما يكون هذا بالقراءة فإنه يتحقق أيضاً بحضور الـــندوات العلمية و كتابة الأبحاث ..."[(10)] . ولكن هل تتفق جميع الجامعات على أن يكون الأستاذ المشرف بمرتبة أستاذ أو أستاذ مساعد، و استبعاد المدرسين من الإشراف العلمي، أم هناك جامعات لا تأخذ بهذه المراتب الوظيفية ؟

تعـــتمد الجامعـــات في الوطن العربي على الأستاذ و الأستاذ المساعد في الإشراف على طلاب الدراسات العليا، و تستبعد المدرسين من هذه المهمة . أما في جامعات الغرب و فـــي إنجلـــترا مثلاً، " فكل ما يُفترض في الأستاذ المشرف بجامعات إنجلترا هو صلته العلمية بموضوع البحث و تخصصه و تعمقه فيه، من غير أي اهتمام باللقب الذي يحرزه

لكونــه مدرســاً أو أســتاذاً ... فقد يكون الأستاذ أو الأستاذ المساعد غير متخصصين في موضوع البحث تخصص أحد المدرسين فيه " [11] .

وإن بعــض الجامعات هي التي تحدد الأستاذ المشرف لبحث معين تبعاً لتخصصه العلمــي و خــبرته فــي موضوع البحث، بينما بعضها الآخر يترك للطالب حرية اختيار الأســتاذ المشــرف ضمن اختصاص موضوع البحث، و هذه الطريقة لها من الإيجابيات أكثر ما للطريقة الأولى، لأن الطالب في الطريقة الأولى يضطر للعمل أحياناً مع أستاذ لا يــتوافق نفســياً معــه، "... و هنا – و هذا نادراً – قد يقف الأستاذ المشرف من الطالب موقفــاً عدائياً غير مشجع فتخمد همة الطالب و يتوانى عن العمل و قد يرفض التعاون مع أســتاذه المشــرف "[12] . وبعــد أن اختار الطالب، أو اُختير له الأستاذ المشرف، فما مسؤولية الأستاذ المشرف على البحث المقدم من الطالب للجنة المناقشة بعد الانتهاء من تحضيره ؟

فالمشــرف و إن كــان مسؤولاً إلى حد ما عن بحث الطالب، و ما قام به، إلا أن الطالــب وحــده هو المسؤول الأول و الأخير عن بحثه و عن نجاحه أو إخفاقه فلا يجوز و الحالــة هــذه، أن يلقي الطالب اللوم في حالة إخفاقه على عاتق أستاذه المشرف ليتخلى عــن المســؤولية "، وما الأستاذ المشرف إلا شرطي السير يوجهه أو يصوبه إذا ارتكب خطأً، بيد أنه غير مسؤول إذا و قع على الرصيف، أو حطت به عجلات العربة . "[13].

يقــدم المشرف نصائح عامة للطالب الذي صار لديه خبرة خاصة في موضوعه ؛ فقــد كــرس ســنوات للفكرة عابرة عند المشرف، ويبقى على الأستاذ أن يدافع بقوة عن مخطــط البحــث بشــكل عام الذي يقدمه الطالب لمجلس القسم، "و المرشد مهما كان من اســتقلال فــي موقفه، لا بد من أن يتأثم من إخفاق طالبه، أو أن يعتز بنجاحه فضلا عن تفوقه . و الذي لا يتحمل المرشد مسؤوليته هو آراء الطالب الشخصية، و موقفه الخاص و النهائي من موضوعه، و ذلك احتراما لحرية الرأي و قناعة الفكر "[14] .

إن مــرحلة الدراســات العليا هي مرحلة محاولة استقلال الطالب الباحث و بروز مميزات فكرية و علمية خاصة به . و هنا يعود الفضل في ظهور شخصية باحث مستقلة فكرياً للأستاذ المشرف الذي ظلّ مرشداً و هادياً، و مدرباً في طريق البحث العلمي، دون إلــزام لطالــبه كي يتبنى أفكاره و آراءه في بحثه، و هنا تبدو صورة الوالد لأبناء تختلف طــرق تفكيرهم و سلوكياتهم و هم في أسرة واحدة ، و من أصل بيولوجي واحد، كذلك يظهر

التفاوت العادل بين الرسائل التي يعدها طلاب متعددون و متفاوتوا المواهب و الإمكانات تحت إشراف أستاذ واحد .

تلــك كانــت واجــبات المشــرف نحو طالبه، فما هي واجبات الطالب نحو أستاذه ومرشده العلمي ؟

لعــل أولى واجبات الطالب نحو أستاذه احترامه و الامتثال لنصائحه إذا لم تتعارض مــع بنــية بحــثه العلمية، و إطلاعه على كل ما يعترضه من مشاكل، و احترام وقت مشرفه الثميــن بحيــث يضع بعد موافقة المشرف برنامجا أو موعدا محددا يتم فيه عرض ما استجد مــن نقــاط البحث، و مناقشة الصعوبات التي يتعرض لها الباحث، وذلك في الجامعة أو في مــنزل المشــرف . للــتزود بالملاحظات و الإرشادات اللازمة . " إن شعور الطالب بأهمية الوقــت الذي يقضيه مع المشرف يدفعه للحرص على استغلاله، و الاستفادة منه، و إعطاء أهمــية كــبرى لاقــتراحاته و آرائــه و توجيهاته، إذ أن هذه تمثل المساعدة الحقيقية التي يقدمها المشــرف ليشق الطالب طريقه للبحث و الدراسة . و لعل تحضير الأسئلة و النقاط المُشكِلة مسبقاً، وتدويــن الإجابة حالاً بعد عرضها على المشرف مهم جداً، و كفيل بنجاح البحث و تقدمه . إن الحــياء أو التردد أو الخوف من سؤال المشرف أو استشارته يجب ألا يكون لها مكان في نفس الطالب، فإن المشرف لم يُوجد في مكانه إلا لمساعدة الطالب "[15] .

و بعــد : فالإشــراف العلمي هو توجيه أستاذ متخصص طالبَ البحث إلى المنهج العلمي في دراسة موضوع محدد، و مساعدته في عرض قضاياه و مناقشتها بكيفية علمية، و الأخذ بيده للوصول إلى نتائج لا تتعارض مع معايير العلم و قواعده، و لا مع صفات العالم و أخلاقه .

المصادر والمراجع :

1- ملحس، د.ثريا : **منهج البحوث العلمية** . ط3. (دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت : 1983) . ص: 43 .

2- خــان، د. ظفــر الإســلام : **دليل الباحث إلى إعداد الرسائل الجامعية والبحوث العلمية**. ط1. (مؤسسة الرسالة، بيروت : 1996) . ص-ص:166 – 169،بتصرف.

3- يعقــوب، د.إمــيل : **كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث** . د.ط . (جروس برس، طرابلس، لبنان : د.ت) . ص-ص: 35-37، بتصرف .

4- إبراهيم أبو سليمان، د.عبد الوهاب:**كتابة البحث العلمي**.ط3. (دار الشروق،جدة 1987) . ص: 24 .

5- الصالح، د.صبحي : **علوم الحديث ومصطلحه**. ط8 . (دار العلم للملايين، بيروت: 1975) . ص: 137 .

6- شــلبي، د.أحمد : **كيف تكتب بحثاً أو رسالة** . د.ط . (مكتبة النهضة المصرية : 1952) . ص-ص: 10-12، بتصرف .

7- المنصــور، زهــير : **مقدمة في منهج الإبداع** . ط1. (ذات السلاسل، الكويت : 1985) . ص،ص : 93، 94، بتصرف .

8- م.س.ن، ص: 92 .

9- خلــيل، د.عمـــاد الدين : **كتابات إسلامية** . ط1. (المكتب الإسلامي، بيروت : 1982) . ص،ص: 122، 123، بتصرف .

10- أبو سليمان : م.س، ص:32 .

11- شلبي : م.س، ص:17 .

12- م.س.ن، ص: 64 .

13- م.س.ن، ص-ص :65-67، بتصرف .

14- اليازجــي، د.كمـــال : **إعداد الأطروحة الجامعية مع تمهيد في مقدمات الدراسة الجامعية** . ط1. (دار الجيل، بيروت : 1986) . ص: 21 .

15- أبو سليمان : م.س، ص: 35 .

الفصل الثالث

خطوات كتابة البحث العلمي

3-1- مشكلات ما قبل الكتابة

3-1-1- اختـــيار موضـــوع البحث (المشكلة): لعل اختيار موضوع الرسالة قد يبدو مهمـــة شاقة على الطالب، ولكن لا مانع أن يوجهه الأستاذ المشرف، ويقترح عليه، حتى يتمكـــن مـــن اختيار موضوعه، فأغلب الأساتذة يدركون أن موضوعات كثيرة لا تزال في حاجـــة إلى من يدرسها و يخرجها للوجود. و كثيرون من هم يشغلون أنفسهم بإخراج واحد مـــن هـــذه الموضـــوعات، و يتمـــنون لو أتيح لهم أن يحصلوا على من يعمل معهم في الموضوعات الأخرى . و لكن الأساتذة يحرصون على أن يتركوا الطالب و حرية اختيار موضـــوعه . فإن إحساس الدارس المُلحّ بوجود موضوع جدير بالدراسة أو شعوره بوجود مشكلة يُراد حلها هما البداية المنطقية للقيام ببحث علمي أصيل، و قد أثبتت التجربة بين طلاب الـــبحوث أن الذيـــن يُوفقون إلى اختيار الموضوعات بأنفسهم يكونون أكثر تفوقاً ونجاحاً وســـعادة بـــالعمل من أولئك الذين يُفرض عليهم بحث معين . و في المقابل يحذر العلماء والباحـــثون اعـــتماد طالب الدراسات العليا اقتراحات الآخرين في اختيار موضوع البحث (أبـــو ســـليمان،38). و الطـــريقة العملية في التوصل إلى اختيار بحث مناسب أن يتخير الباحـــث مجموعـــة من المصادر و الكتب في حقل التخصص متنوعة بين قديم وحديث، تمـــثل مـــدارس فكـــرية متـــنوعة، و مـــناهج علمية مختلفة يعكف على تأملها ودراسة موضـــوعاتها بـــتأن و رويـــة و لـــن تخونـــه هذه الدراسة في اكتشاف عدد من البحوث والموضوعات التي تحتاج إلى زيادة في الدراسة و البحث . و سيجد بعد ذلك أمامه قائمة طويلـــة و عناويـــن كثيرة، يلقي بعد ذلك عليها نظرة فحص و اختبار، ليقع اختياره على أحدها مما يتوقع فيه مجالاً واسعاً للبحث و الكتابة .

و إن حســـن اختـــيار الموضوع أو المشكلة هو محور العمل العلمي الناجح . و ليضع

الباحث في اعتباره أنه سيكوّن محور نشاطه و بؤرة تفكيره لسنوات معدودة بل ربما كان قرين حياته إذا استمرت نشاطاته الفكرية في اتجاهه . و ليتوخى في الاختيار ما يتوقعه من فوائـد علمية في مجال التخصص أو أهمية اجتماعية تعود فوائدها على المجتمع يستحق ما يبذل لـه مـن وقـت و جهد و مال . (أبو سليمان، ص: 39) . و في سبيل اختيار موفق لدراسة موضوع علمي يستحسن أن يتفادى الباحث في هذا الاختيار الأمور التالية :

أ- **الموضـوعات التـي يشتد حولها الخلاف** : حيث إنها بحاجة إلى فحص و تمحيص ومـن الصـعب على الباحث أن يكون موضوعياً في الوقت الذي تكون فيه الحقائق و الوقائع مختلفاً فيها إذ ليس البحث مجرد عرض آراء المخالفين و المؤيدين فقط .

ب- **الموضـوعات العلمية المعقدة** : التي تحتاج إلى تقنية عالية لأن موضوعات كهذه ستكون صعبة على المبتدئ في هذه المرحلة .

جـ - **الموضوعات الخاملة** : التي لا تبدو ممتعة فإذا كانت المادة العلمية من الأساس غير مشجعة فإنه سيصبح مملاً و عائقاً من التقدم

د- **الموضـوعات التـي يصـعب العـثور على مادتها العلمية** : في مراكز المعلومات المحلية و بصورة كافية فليس من الحكمة أن يستمر الطالب في بحث تندر مصادره .

هـ- **الموضوعات الواسعة جداً** : فإن الباحث سـيعاني كثيراً من المتاعب، و عليه من البداية أن يحاول حصره و تحديده بدلاً من طرحه كما خطر بباله .

و- **الموضـوعات الضـيقة جـداً** : بعض الموضوعات قصيرة وضيقة، و لا تتحمل لضـيقها تألـيف رسـالة علمـية في حدودها، و سيصيب الباحث الكثير من العنت في معالجتها .

ز- **الموضـوعات الغامضـة** : يتبعها غموض الفكرة فلا يعرف الباحث ما الذي يمكن تصـنيفه مـن المعلومات مما يدخلها تحتها، و الأخرى التي يجب حذفها، و ينتج عن هذا أن الباحـث ربما قرأ الكثير مما ليس له صلة أو علاقة بالموضوع، و حينئذ يصعب أن يخرج برؤية و تصور واضح له .

حـ - **الموضوعات الميدانية** : التي يلفها شيء من السرية و الغموض في الممارسة، وفي تفسير و تأويل نشاطها .

فـإذا تـم اختيار البحث على ضوء التعليمات السابقة، وهو الجانب الأول، فـإن

اختبار استعداد الباحث له في الجانب الآخر، فليتلمس في نفسه مدى توفراه على الكفاءة العلمية و الرغبة الصادقة في البحث التي تزودها بالدافعية و الحماسة في إنجاز بحثه (أبو سليمان،ص ص:41،40).

و يمكننا أن نضع مقياساً لمعرفة ميل الطالب لدراسة موضوع ما، من خلال الأسئلة الآتية، فإذا كانت الإجابة بالنفي في أي من الأسئلة الآتية، فعليه المحاولة بالبحث في موضوع آخر، كسباً للزمن و الجهد .

1- هل يستحق هذا الموضوع ما سيبذل فيه من جهد ؟

2- هل يقدم الجديد ؟

3- أمن الممكن كتابة رسالة عن هذا الموضوع ؟

4- أفي طاقتي أنا أن أقوم بهذا العمل ؟

5- هل أحِبُّ هذا الموضوع و أميل إليه ؟

فليس كل موضوع يستحق المجهود الذي سيبذل فيه، و على هذا يجب أن يحرص الطالب الطموح على اختيار موضوع حيّ، لا يحصل به على الماجستير أو الدكتوراه فقط، بل يفخر بنشره و تقديمه للقراء بعد ذلك، فليست المسألة أن يكتب الطالب رسالة، أو ينال درجة، بل أن يُخرج موضوعاً مفيداً يكون تذكاراً جميلاً لحياة الدراسة، و أثراً خالداً يتكافأ و الوقت الذي قضي فيه و العناء الذي صادف من أجله . و قد يكون الموضوع مفيداً وطريفاً، ولكن المادة عنه غير متوافرة، و لا تكفي لتكوين رسالة، و مثل هذا الموضوع يصلح لمقال علمي ينشر في المجالات العلمية، و لكنه لا يكون موضوع رسالة .

والمقال العلمي من هذا النوع لا يختلف عن الرسالة إلا من ناحية، الكم و أما السؤال عن طاقة الطالب في إنجاز بحثه، فيشير إلى حال الطالب و ظروفه الخاصة، ويشتمل ذلك : اللغات التي يعرفها، و الوقت الذي خُصص لهذا العمل، و مقدرة الطالب المالية ....، و خاصة في الدراسات الميدانية أو التطبيقية . (شبلي، 24-27 بتصرف).

و أخيراً فإن موافقة المشرف على موضوع البحث هو حجر الزاوية، مما لا شك فيه أن أكثر المشرفين من الأساتذة على الرسائل العلمية، عندما يعرض عليهم موضوعاً للموافقة عليه ينظرون أولاً إلى مدى استعداد الطالب للقيام بتلك الدراسة، و إلى توافر المادة العلمية، و مصادر البحث ثانياً . والمشرف الواعي هو الذي ينظر نظرة متساوية

إلـــى الموضوع الذي و قع عليه اختيار الطالب بأنه مفيد و مهم، و إلى المستوى العلمي للطالب، و مدى استعداده لبحثه و معالجة موضوعاته .

إن اختـــيار الموضـــوع لا يعنـــي تلقائـــيا تحديده، و بخاصة في الموضوعات العلمية والثقافـــية ذات العلاقـــة بأكـــثر من علم أو فن، و حتى في الموضوعات المختصة بعلوم معينة، فإنها بحاجة إلى تحديد العناصر المطلوب دراستها، فلا بد أولا، و قبل كل شئ من صياغة الموضوع (أو المشكلة) صياغةً تتبين منها أبعاده، طبيعته، عناصره، الإشكالات حوله .

و مـــن كل هذا الأمور مجموعة يتوصل الباحث إلى تحديد الموضوع، أو المشكلة بصورة دقيقة، منها ننطلق إلى وضع مخطط البحث، و من المسلم به أن هذه المرحلة تعد مـــن أصعب المراحل، و بخاصة بالنسبة للباحث المبتدئ . و يساعد على التغلب عليها ما يأتي :

1ً- قراءة كل ما له صلة بالموضوع أو (المشكلة) من البحوث و الكتابات بحيث يصبح على إلمام تام بكل ما كتب حولها، أو في مجالها .

2ً- الاســتفادة من الخبرات العملية التي اكتسبها خلال السنين من القيام بعمل من الأعمال إذا كان ذا صلة بموضوع البحث، أو المشكلة، مما يهيئ له كفاءة علمية جيدة في البحث.

3ً – الــبحوث الماضـــية التي سبق للباحث القيام بها . وأما الباحث المبتدئ، فإن استيعابه قـــراءة المكـــتوب فـــي الموضـــوع أو المشكلة، يعطيه الثقة بأهمية البحث، و أنه جدير بالدراســـة، و البحث الجيد هو الذي يمد الباحث بالكثير من الأفكار، و يثير تساؤلات أكثر مما يقدم من إجابات . (أبو سليمان، ص ص:42-43 بتصرف) .

و يحـــدث في بعض الأحيان ألا يجد الطالب مادة كافية عن الموضوع الذي اختاره، أو يعـــرف أن هذا الموضوع قد دُرِس من قبل على النحو الذي كان الطالب يزمع أن ينتهجه، أو يـــدرك صـــعوبة الحصول على بعض المراجع الأساسية في الموضوع، و الواجب حينئذ أن يبادر إلى تغيير هذا الموضوع حتى لا يضيع الوقت فيما لا طائل تحته .(شلبي،ص:32).

3-1-2- عـــنوان البحث : العنوان هو مطلع البحث، و هو أول ما يصافح نظر القارئ فينبغـــي أن يكـــون جديداً مبتكراً، لائقاً بالموضوع، مطابقاً للأفكار بعده، فهو الذي يعطي الانطباع الأول في عبارة موجزة تدل بمضمونها على الدراسة المقصودة بها . و العنوان

الجيد هو الذي يراعي الأمور الآتية :

1 - أن يكون مفصحاً عن موضوعه .

2 - أن تتبين منه حدود الموضوع و أبعاده .

3 - أن لا يتضمن ما ليس داخلاً في موضوعه .

4 - إيحاؤه بالأفكار الرئيسة بصورة ذكية .

و الدراسة العلمية المنهجية تقضي أن يحمل العنوان الطابع العلمي الهادئ الرصين، بعيداً عن العبارات الدعائية المثيرة، التي هي أنسب و أقرب بالإعلانات التجارية منها إلى الأعمال العلمية، كما يستبعد الباحث العناوين الوصفية والإنشائية المسجعة المتكلفة التي لا تناسب أسلوب العصر الحديث .

يفضل في اختيار العنوان أن يكون مرناً، ذا طابع شمولي بحيث لو استدعت الدراسة التعرض لتفريعاته، و أقسامه، لما اعتبر هذا خروجاً عن موضوعه، كما أنه لو اكتشف الباحث سعته سعة يضيق معها الزمن المحدد له لأمكن التصرف فيه بالاختصار، و على العكس من هذا لو كان العنوان مضغوطا، ضيق الآفاق و الحدود من البداية، فإن أي خروج عن منهجه يعد خطأ في المنهج، ابتعادا عن الموضوعية، و لوضوح العنوان و دلالته على موضوع الدراسة موضوع آخر، ذلك أنه بعد استكمال البحث، وطباعته فإنه سيصنف ضمن قوائم المكتبات، و يفهرس ضمن مجموعاتها بحسب العنوان، فلا بد من التأكد من تميز كلماته بحيث تكون مفتاحاً لمضمونه دالة على موضوعه يساعد على تصنيفه و فهرسته بشكل صحيح . (أبو سليمان، ص ص :44-45 بتصرف) .

3-1-3 خطة البحث و عناصره : و بعد أن يختار الطالب موضوع البحث، يعد خطة لتنفيذه، و ذلك بالقراءة الواسعة في الكتب المتخصصة بالموضوع، و في الموضوعات المهمة، فيتعرف إلى مدى عمق الموضوع و سعته، بالإضافة إلى أن مقالات الموسوعات تتضمن عادة لائحة بمصادر مفيدة في هذا المجال .

فالخطة إذاً هي فهرس محتويات البحث، و الهيكل العظمي الذي يُبنى عليه البحث، بأنواعه، و هي دليل الباحث للعمل المنطقي المنظم، و تتألف الخطة عادة من :

3-1-3-1- مقدمة : يحدد فيها الباحث أهمية البحث، و مدى الحاجة العملية إليه، ومن سبقه إلى بحثه، و الصعوبات التي اعترضته، و المنهج الذي سوف يستخدمه، كما

تتضـــمن موجـــزاً للأفكار الرئيسة في كل فصل، و المجالات التي قصر فيها الباحثون دون أي تجريح، وضرورة ذكر الإيجابيات والسلبية بحذر ودقة، و ما يتوقع أن يأتي فيه بجديد في موضوعه (المجذوب،49).

ولـــيس مـــن المبالغ في شيء أن يقال : إن الباحث عندما يقوم بتنظيم خطة بحثه، يشـــبه المهندس حينما ينظم خطة البناء تبعاً للغرض المطلوب من البناء، ووفقاً للظروف المخـــتلفة التي تحيط بالمشروع، فلكل من المسجد و المنزل و المسرح تصميم خاص، ثم يتدخل الغنى و الفقر و موقع المكان، و ظروف أخرى كثيرة، فيختلف المنزل في مكان أو لشـــخص عـــنه فـــي مكـــان آخـــر، و كذلـــك يختلف تخطيط الرسائل اختلافاً بينياً تبعاً لموضـــوعاتها، و المـــادة التي كتبت عنها، و المدة المعينة لدراستها و للجامعة التي يتبعها الطالـــب، و غـــير هـــذه المؤثـــرات، و يمكن للطالب أن ينتفع بجهود من سبقوه، فإن مكتبات الجامعـــات تشـــمل مجموعة من الرسائل الناجحة، و هذه الرسائل يجب أن تكون عوناً كبيراً لطلاب الدرجات المماثلة، لأنها تلقي للطالب ضوءا ينير له السبيل، و يجب ألا يكون مفهوماً إذ إن كـــل الرسائل التي نجح أصحابها يمكن ألا تعد نموذجاً، فبعضها في مستوى عادي ليس من الخير أن يعتز به الطالب (شلبي،33) .

و علـــى الطالـــب أن يحاول الحصول على رسالة في المادة التي يبحثها، فطلاب القـــانون يبحـــثون الرسائل التي قدمت في القانون، و طلاب التاريخ يرجعون إلى رسائل تاريخـــية، و هكـــذا، و ليس ذلك فحسب بل من الأفضل أن يحاول الطالب أن يجد رسالة أقرب من حيث الخطوط العريضة إلى موضوعه، و بعد أن يتعرف الطالب إلى نماذج من التخطـــيط لرسائل تشبه رسالته، يقرأ عن موضوعه قراءة عامة، لينمّي فكرته عن اتجاهات الموضـــوع، و في هذا الضوء و ذاك يستطيع أن يضع الخطوط العريضة الأولية لدراسته و أبحاثه، (شلبي، 33-34).

ومن المسلم به في مجال البحوث أن لكل بحث طبيعته، و هذا يستتبع أن تكون له خطـــة تناســـبه و تلائمه، و لكن مهما اختلفت أو تنوعت مجالاتها فالمفروض أن تتضمن العناصر الآتية:

3-1-3-2- عنوان البحث : و قد سبق الحديث عنه في الفقرة 3-1-2 .

3-1-3-3- أهمية البحث : و قد سبق الحديث عنه في الفقرة 3-1-1 .

3-1-3-4- تقرير الموضوع : يعد هذا بمنزلة تحديد للفكرة الأساسية في البحث، و تقرير لما يقصــد الباحث عمله في عبارة مركزة، يبرز فيها خصائص المشكلة التي سيبحثها . و تعد هــذه الفقــرة في خطة البحث المفتاح الحقيقي للبحث، فهي تحدد منهج الدراسة و اتجاهها، و تكشف الجهــود و الدراســات فــي اتجاه موضوع البحث، و هنا لا بد من إيجاد توازن بين الاختصار، وإعطاء فكرة تامة عن البحث .(أبو سليمان،50) .

3-1-3-5- تبويـب البحـث : يــراعى في تبويب الموضوعات أن تكون أقسامه واضحة، منطقية التبويب من غير مبالغة في تقسيمات جزئية . خاصة في الترتيب على أساس سليم، و فكــرة مــنظمة و رابطــة خاصة، الترتيب الزمني مثلاً، أو كالأهمية، أو نحو ذلك، و ليحذر الطالــب أن يضــع الأبــواب و الفصــول ارتجالاً، و على غير أساس مقبول، و أرى أن تعتمد الطــريقة الخوارزمــية و ذلك بأن نقسم البحث إلى فصول، و الفصول إلى أفكار أساسية وأفكار فرعية، وذلك بطريقة تشبه توزع الثمار على أغصان الشجرة، فرب غصن يحمل ثماراً أكثر من الغصن الأكبر منه، و كما هو وارد في هذا الفصل .

3-1-3-6- مــنهج البحث : هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشــف عــن الحقيقة .(جلال محمد عبد الحميد موسى،ص31) فمن خلال منهج البحث يعــرض الباحث قضايا الموضوع بشكل منطقي واضح، و الوسائل التي سيسلكها الباحث ليصــل إلــي نــتائجه المــتوقعة و المطلوبة، و يمكن الرجوع إلى فصل منهجية البحث وأشكالها .

3-1-3-7- الدراســات السابقة : المفروض في الباحث الاطلاع على الدراسات السابقة لموضــوع البحث، بل دراســتها دراسة نقدية فاحصة، يختار منها أهم الكتب و الدراسات التــي أنجــزت فــيها، ليحدد المقبول منها و المرفوض، و يبين مدى صلتها بالموضوع، وأهمــية التفاصــيل الموجودة بها، و ما جاء فيها من تفسيرات . و من خلال هذه النظرات الــنقدية الفاحصة يمكن التعرف على ما إذا كان الباحث وصل إلى أبعد مما توصلت إليه الــبحوث السابقة، أو أنه أخفق في اســتيعاب تلك الدراســات، و هذا يتطلب تقديم الباحث قائمــة وصــفية لهــا، وتقويماً لمحتواها الموضوعي في اختصار، دون استعمال الباحث لأسلوب الهجوم للدراسات السابقة، خشية وقوع الباحث في شــرك الغرور و تضخم الأنا العلمية، و هو لا يزال في أول الطريق . و يستفاد من هذه الخطوة في البحث :

أ- تفادي التكرار في البحوث .

ب- إيجاد المسوّغات المقنعة لدراسة الموضوع الذي تم اختياره.

يستطيع الباحث من خلال العرض للدراسات السابقة أن يبرر قدراته العلمية، فكتابتها بصورة جيدة دلالة النضج العلمي في موضوع البحث، و مما سبق التنويه هنا : إنه ليس خطأ الكتابة في موضوع سبق بحثه، أو مشكلة سبقت دراستها إذا اشتملت الدراسة على تقويم للدراسات السابقة . أو دراسات لجوانب لم تكن في اهتمام الباحثين السابقين، أو قدمت نتائج أخرى متقدمة عما سبقها من دراسات (أبو سليمان،ص 51-52بتصرف).

3-1-3-8- التعريفات : تقديم بعض التعريفات العلمية في الخطة ضروري لتجنب الالتباس بما يشكل من مصطلحات علمية مشتركة لفظياً، و لكنها متباينة مدلولاً و هذا يفيد في توجيه البحث الوجهة التي يقصدها الباحث .

3-1-3-9- تحديد المشكلة : إن هذا العنصر في الخطة هو المكان المناسب للتصريح بالأبعاد التي ستتناولها الدراسة، و التنبيه على كل هذا زيادة أو نقصاً، وهذا ضروري لتحديد مسار الموضوع من البداية و حتى لا تكون ثمة ثغرة يؤاخذه عليها من قبل المناقشون (أبو سليمان،ص52-53بتصرف).

3-2- من التقميش إلى كتابة البحث

3-2-1- التقميش وجمع مادة البحث :

3-2-1-1- التقميش : هو تجميع الشيء من هاهنا و هاهنا، (ابن منظور،مادة، قمش)، وهو في منهجية البحث : مصطلح شائع يعني مرحلة جمع مواد البحث، (ملحس، ص:83)، أو قل هو مرحلة جمع القماش و اختيار نوعه من الأسواق، كي يصنع منه ثوباً جميلاً و متيناً .

وإن الخطوة الأولى، بعد اختيار الموضوع هي العودة إلى الكتب لجمع المواد اللازمة له، و أول ما ينبغي الرجوع إليه، هو الكتب التي تتحدث عن الكتب، كمعجم المطبوعات العربية و المعربة ليوسف اليان سركيس، و فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية، و فهارس الكتب الموجودة في المكتبة الظاهرية في دمشق، و الدوريات المتخصصة في الفهرسة، و فهارس المكتبات غير المنشورة، و خاصة التي تُرتَّب حسب الموضوع، و دوائر المعارف، كدائرة المعارف الإسلامية، و تواريخ الأدب، كتاريخ الأدب العربي

لـــــ (كـــارل بـــروكلمان). و كذلك يستطيع الباحث استشارة أهل الخبرة و الاختصاص، بالإضـــافة إلى أستاذه المشرف طبعاً، و كذلك المسؤولين عن المكتبات مراسلةً و مشافهةً كـــي يرشـــدوه إلـــى المصادر و المراجع المتعلقة ببحثه،و بعد أن يعرف الباحث المصادر والمـــراجع الواجـــب الاطـــلاع عليها، يلجأ الباحث إلى القراءة، و يبدأ أولاً بقراءة المصادر، ثم المـــراجع، و يجـــب أن تكـــون القراءة الأولى سريعة بحيث تتناول: عنوان الكتاب، و فهرسه، ومقدمـــته لمعـــرفة موضـــوعه، و منهج البحث فيه، و الهدف من تأليفه، حتى إذا عرف الباحث الكتـــب التـــي تهمـــه قرأها قراءة تفصيلية متأنية، فيدون ما يراه مناسباً. (يعقوب،ص:43،و ما بعدهـــا) . وفي أثناء هذه المرحلة على الباحث أن يحتفظ برقم تصنيف الكتب التي رجع إليها، كي يستطيع الاستفادة منها، في أي وقت شاء، و يختصر الجهد و الوقت في البحث مرة ثانية .

3-2-2- **تدويـــن المعلومـــات** :وتأتي هذه المرحلة تلقائياً بعد الانتهاء من تدوين القائمة الأولـــية لمصادر البحث، و بيانات التعرف على ما أمكن وجودها، و قبل البدء بالقراءة للبحث، و تدويـــن المـــادة العلمـــية، يحســـن الإعداد لها أولاً، و معرفة الطرق السليمة، حتى يكون الباحث على علم بمتطلباتها.

3-2-2-1- **نظـــام الـــبطاقات في تدوين المعلومات** :وتدون المادة العلمية للبحث على الـــبطاقات المخصصـــة للـــبحوث، و هو الطريق الســـليم و المكان المناسب على المدى القصـــير و الطويـــل لعملية البحث، إذ سماكة البطاقة تجعلها أكثر تحملاً للتداول، و إعادة الـــنظر علـــيها مرة بعد أخرى، و من ثم سلامتها من التلف، مع مرور الزمن،إلى جانب أنه ســـيكون مـــن الســـهل مستقبلاً لدى البدء بالكتابة استعراضها بشكل منظم و فق تصور الباحث للموضوع .(أبو سليمان،ص:99).و بعض الطلاب يلجأوون إلى الكتابة في أوراق، أو دفاتر أو كـــراريس، اعـــتقاداً أنه أكثر اختصاراً للوقت، و أنسب من حيث الثمن، و استمراراً لما اعـــتادوا . و لكن سيتضح على المدى الطويل، و بخاصة عند كتابة البحث أن الكتابة على الـــبطاقات أحفـــظ، وأن الـــرجوع إليها و تنظيم الأفكـــار تقديماً و تأخيراً بسبب مرونـــة ترتيبها أيسر من الناحية العملية (أبو سليمان،ص:99).

و يفضـــل الحجم الكبير من البطاقات لتستوعب النص المقتبس مهما كانت مساحته مـــن غـــير حاجة إلى بطاقة أخرى، أو اللجوء إلى الكتابة على الوجه الآخر، و على الباحث تخصـــيص كـــل فكرة ببطاقة، فربما يعرض للباحث أن يضيف لها بعض المعلومات، أو

التعليقات مؤخراً فيجد لها مجالاً واسعاً، و بالإمكان تدوين معلومات متعددة لعنصر واحد من مصدر أو أكثر على بطاقة واحدة إذا كانت المعلومات قصيرة، شريطة أن تستكمل كل معلومة منها التوثيق الخاص بها (المؤلف،عنوان الكتاب،الطبعة،مكان و تاريخ الطبع، رقم الجزء، رقم الصفحة). ويرسم تحت كل واحد منها خط للفصل بينهما، إلا أن البعض يرى ألا يكتب أكثر من معلومة واحدة على البطاقة، و لا يعتبر ذلك تبذيراً، بل هو من الجود الممدوح.

ويحرص الباحث أن يكون مزوداً دائماً بالبطاقات و يصحبها معه كلما أزمع القراءة لموضوع البحث حتى تصبح هذه عادة ملازمة له، و أن يجعل بين يديه دائماً قائمة المصادر الأولية، و خطة البحث، حتى يتمكن من الحصول على ما يريده من مصادر بسهولة من خلال بيانات أماكن العثور عليها و أرقامها، أما اصطحاب عناصر الخطة فلكي يتدرج في البحث وفقها، و كثيراً ما يطرأ على ذهن الباحث لمحة من فكرة، أو حل لمشكلة أو كلمات و جمل معبرة تنفذ إلى الهدف، و توفي بالغرض، فمثل هذه الأشياء العارضة غالباً ما تكون قيمة، وهي سريعة الإفلات و النسيان كسرعتها عندما عرضت على الذهن، و ضمان الاستفادة من هذه الأفكار الخاطفة هو تدوينها في الحال من غير تباطؤ.و يذكر أن كثيراً من الناس يحرصون دائماً على وجود قلم و ورق إلى جانب فراش النوم، كما أن محاولة الاحتفاظ بدفتر صغير، أو سجل خاص في جيبك، أو حقيبتك مفيد جداً لتدوين الأفكار الطارئة، التي يمكن فيما بعد نقلها إلى ملف خاص إذا ثبتت فائدتها، وربما تقودك المصادفة لدى سماع الإذاعة، أو مشاهدة التلفزيون، أو قراءة مقالة في صحيفة إلى بعض الأفكار مما له صلة بموضوع تفكر فيه أو تبحث عنه . فسجّل كل هذه من غير تردد، مع تسجيل الزمان و المصدر (أبو سليمان،ص:100و ما بعدها).

3-2-2-2- **تنظيم البطاقات** : يمكن أن تتخذ خطة خاصة لتبويب البطاقات وتنظيمها طبقا للإمكانات المتوافرة، و لكن الطريقة النظامية و السهلة هو أن تتبع ما يأتي :

3-2-2-2-1- **تصنيف البطاقات إلى مجاميع بحسب الموضوعات** : أو الخطة، أو المنهج الذي سيتبع في دراسة الموضوع .

3-2-2-2-2- **توضع كل مجموعة في صندوق** : أو ملف خاص مكتوباً عليه عنوان موضوع كل مجموعة، و عمل فهرسة مختصرة لمحتويات كل منها تحت العنوان العام .

3-2-2-2-3- **وضـــع أرقام متسلسلة :** طبقاً للمنهج الدراسي في السير في الموضوع لكل مجموعة من الملفات، أو علب البطاقات.

3-2-2-2-4- **تخصـــص بطاقـــات معيـــنة فهرساً عاما لما تحويه الملفات :** أو علب الـــبطاقات ممـــا يضـــمن سهولة الحصول على المعلومات المدونة في البطاقات في شكل مفصـــل، و في النهاية سيجد الباحث أنها مرتبة في فصول، و أبواب، و تقسيمات أساسية وثانوية. وإن عمل هذه الفهارس مفيد و بشكل خاص لطلبة الدراسات العليا، ومن له صلة قويـــة بالبحوث، و من الأفضل أن تكون الطريقة في تنظيم البطاقات سهلة و مبسطة بقدر الإمكان (أبو سليمان،ص:108).

وعلـــى الباحث أن يخصص بعض البطاقات تحت عنوان (متفرقات) يكتب فيها ما يتصـــل ببحثه اتصالاً ضعيفاً، لأنه قد يحتاج إليها يوماً، و عليه إبقاء عملية الجمع مفتوحة، فكلمـــا عثر الباحث على مصدر أو مرجع جديد فيه معلومات مفيدة لبحثه أو متعلقة به، كتبها على بطاقات، ووضعها في مكانها المناســب في الملف(يعقوب،ص:50).

3-3- **طـــرق نقـــل المعلومات من المصادر :** تتنوع طرق نقل المعلومات من المصادر والمـــراجع حسب اعتبارات كثيرة : الهدف، الأهمية، أهمية القائل، المناسبة ...الخ، فأحياناً يقتضـــي الحـــال نقل النص كاملاً بحذافيره، و أحياناً يستدعي الأمر اختصاره، أو إعادة صياغته، أو فيما يأتي شرح لهذه الأنواع و مناسبة استخدام كل منها، وهي :

3-3-1- **نقل النص كاملاً :** ينقل النص كاملاً و دون تغيير في الحالات الآتية :

3-3-1-1- النص من القرآن الكريم، أو السنة المطهرة، أو الكتب المقدسة .

3-3-1-2- إذا كانت تعبيرات المؤلف و كلماته ذات أهمية خاصة .

3-3-1-3- إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في سلامة ووضوح .

3-3-1-4- الخشـــية مـــن تحريف المعنى بالزيادة، أو النقصان، و بخاصة إذا كان موضوعاً ذا حساسية خاصة.

3-3-1-5- فـــي معرض النقض و الاعتراض على المخالف لا بد من نقل كلامه نصاً، في مـــثل هـــذا الـــنوع مـــن النقل لا بد من العناية التامة في نقل النص الأصلي بعباراته، و علاماته الإملائية، و حتى في أخطائه، و يتدارك هذا الخطأ مباشرة و ذلك بتصحيحه ووضعه بين قوسين مربعين[ ]، أو يدون كما هو، ثم يدون بين قوسين مربعين كلمة [هكذا]، وفي حال

اقتباس جزء من النص لا بد من التأكيد أن الجزء المأخوذ من النص لا يؤدي إلى تغيير المعنى، أو تشويه قصد المؤلف، و يتعين على الباحث هنا وضع النص بين قوسين حتى لا يتهم بالسرقة.

3-4- إعادة الصياغة : أن يعيد الباحث صياغة أفكار النص بأسلوبه الخاص، و هذا يتناسب إذا كان النص الأصلي يعتريه ضعف في التعبير، أو تعقيد في الأسلوب، أو عدم إحاطة بالأفكار، فيلجأ إلى إعادة صياغته بتعبير أقوى، جامع للأفكار التي يريد طرحها، والتغيير البسيط لبعض عبارات المؤلف، أو كلماته لا يعني إعادة صياغتها، كما أن هذا لا يسوّغ نسبتها إلى الكاتب، و السبيل لتفادي مثل هذا هو قراءة الجزء الذي يريد إعادة صياغته، ثم يطوي الكتاب، ثم يبدأ في صياغة تلك الأفكار بعباراته و أسلوبه .

3-4-1- التلخيص :وذلك بأن يعمد الباحث إلى تلخيص موضوع كامل، أو فكرة بأكملها شغلت حيزاً كبيراً من الصفحات فيصوغها بأسلوبه الخاص، من غير التأثر بالمؤلف حين وضعها في الإطار والصياغة، و كل ما يهتم به هنا الاحتفاظ بالفكرة، و الموضوع الرئيسي .

3-4-2- الاختصار :أن يقلص الباحث عبارات النص إلى مقدار الثلث أو الربع بطريقة مركزة جداً، مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف ووجهة نظره و استعمال عباراته، وكلماته غالباً، و كل ما يفعله الباحث في النص هو حذف التوضيحات، و التفاصيل، وكل ما يمكن أن يستغني عنه في النص، و يتمكن القارئ من إدراكه دونه.

و تكون الإشارة في الهامش إلى المصدر في الطرق السابقة الثانية و الثالثة و الرابعة بكلمة (راجع) أو (انظر)، ثم يدون اسم المؤلف، فعنوان الكتاب، ثم الصفحات، فقد جرى الاصطلاح أن تشير هذه الكلمة إلى تصرف الكاتب في النقل (أبو سليمان، ص:100).

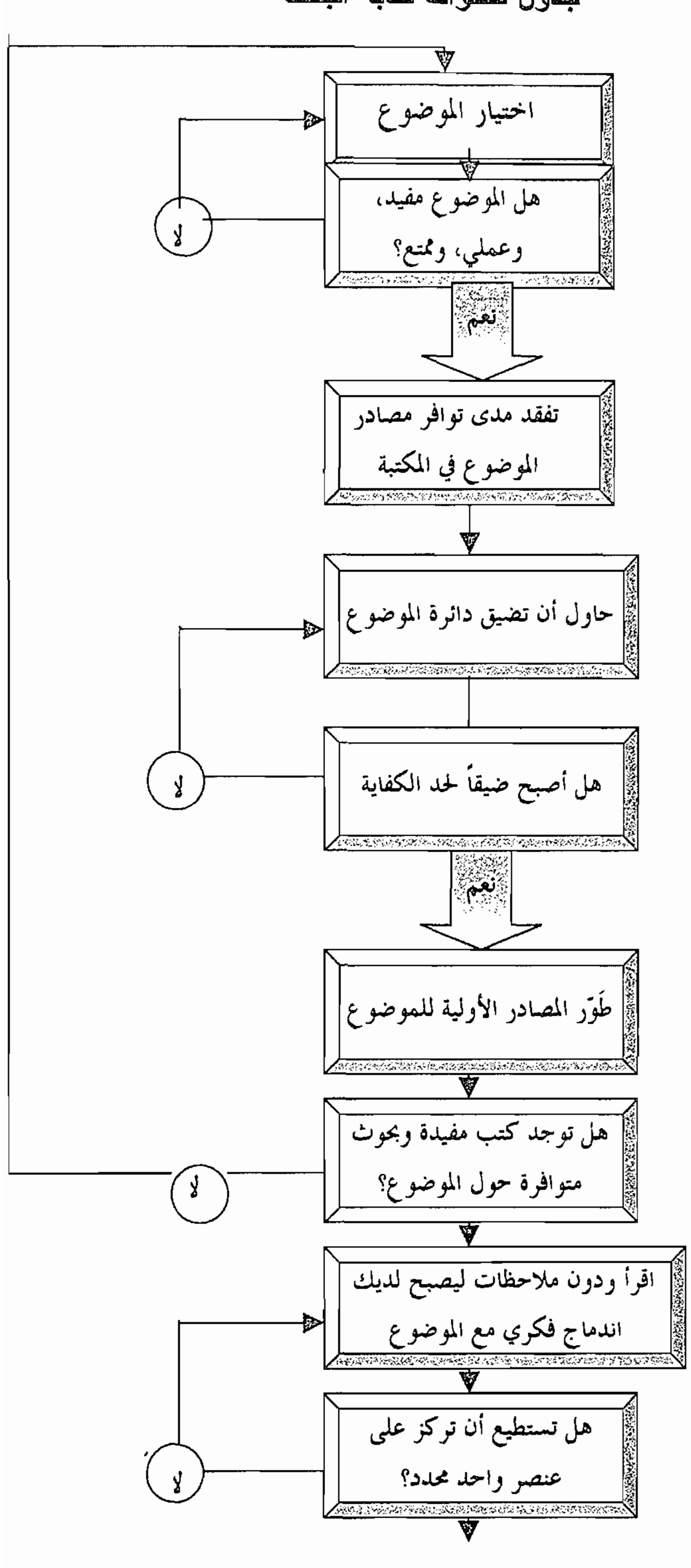
3-5- الشرح و التحليل : كثيراً ما يجد الباحث نفسه أمام نصوص تحتاج إلى شرح وتحليل لتبيين المراد منها، و إظهار أبعادها.

3-5-1- الجمع بين التلخيص أو الاختصار أو الشرح و اقتباس النص : وتجتمع بعض هذه الأنواع من النقل مع الاستشهاد بالنص في ثنايا العرض حيث تقتضي المناسبة ذلك، كأن يتخذ الباحث من النص مقدمة لتلخيص فكرة أو شرح و تحليل لها.

3-5-2- الخطــوط العريضـــة :وأحياناً يجد الباحث نفسه مضطراً إلى إجمال مضمون كــتاب أو رســالة، أو نــص، فيضعها في عناوين رئيسة بقصد تعريف القارئ عليها، أو إعطـــاء فكرة سريعة عنها حيث لا يكون لذكر التفاصيل أهمية، أو أنه ليس مكانها الملائم في البحث، في كل هذه الأنواع، و جميع الحالات لا بد من الإشارة إلى المصدر، وتوثيق المعلومات توثيقاً علمياً كما سبق توضيحه (أبو سليمان،ص:104 و ما بعدها) .

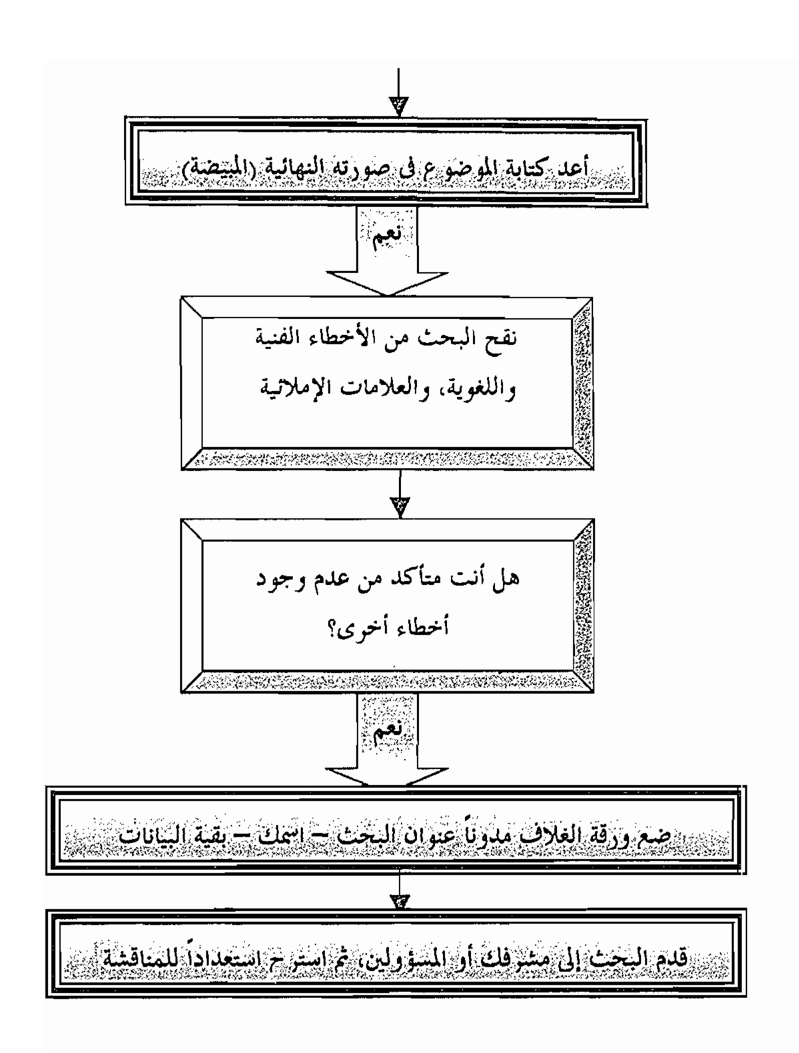
3-6- مخطط خطوات كتابة البحث : ويمكننا وضع مخطط لجدول خطوات كتابة البحث كما يلي :

جدول خطوات كتابة البحث





نعم
طور العناصر الرئيسة للموضوع
في عبارات محددة
استمر في القراءة
وتدوين المعلومات
هل أصبح لديك القدر الكافي من
الملاحظات والمعلومات والأفكار؟
لا
نقح أفكار الموضوع وعناصره الرئيسة
ضع هيكل المسودة (الخطة التفصيلية)
اكتب مسودة البحث كلاً، أو جزءاً
اكتب مسودة المقدمة والخاتمة
هل أنت راض عن العمل؟
(تذكر أن وقتك محدود)
نعم
دون التوثيقات والتعليقات والمصادر
هل اكتملت
التعليقات والمصادر؟
لا


أعد كتابة الموضوع فى صورته النهائية (المبيضة)
نعم
نقح البحث من الأخطاء الفنية
واللغوية، والعلامات الإملائية
هل أنت متأكد من عدم وجود
أخطاء أخرى؟
نعم
ضع ورقة الغلاف مدوناً عنوان البحث – اسمك – بقية البيانات
قدم البحث إلى مشرفك أو المسؤولين، ثم استرح استعداداً للمناقشة

الفصل الرابع

أهمية المصادر والمراجع في البحث العلمي

المبحث الأول : قضايا نظرية

- تعريف المصادر و المراجع .
- تقويم المصادر و المراجع .
- كيفية استخدام المصادر و المراجع .
- أنواع المصادر و المراجع .
- كيفية الحصول على المصادر و المراجع .

المبحث الثاني : أمثلة تطبيقية

- تدوين المصادر و المراجع بجميع أشكالها في اللغة العربية .
- تدوين المصادر في اللغة الإنكليزية .



الفصل الرابع

أهمية المصادر والمراجع في البحث العلمي

المبحث الأول : قضايا نظرية

اعتاد بعض الباحثين، أو بعض طلاب العلم في مراحله الجامعية الأولى، على عدم التفريق بين المصدر و المرجع، أو المصدر الرئيس و المصدر الثانوي، ففي اللغة : المصدر هو : المنهج أو الأصل، و هو مشتق من الصدر، أو الصدارة في كل شيء . أي: تعني الأهمية و الموقع المتقدم .

1 - تعريف المصدر : هو الكتاب الذي تجد فيه المعلومات و المعارف الصحيحة من أجل الموضوع الذي تريد بحثه، على حين أن **المرجع** هو : مصدر ثانوي، أو كتاب يساعدك في إكمال معلوماتك و التثبيت من بعض النقاط و المعلومات التي يحويها تقبل الجدل .

و ترجع أصالة المصادر إلى أنها أقدم ما عُرف عن الموضوع الذي ندرسه، فهي ذات قيمة رفيعة . و لا ريب في أن أكثر المصادر أصالة هو ما كتبه المؤلف بيده، وكذلك ما أملاه، و أجاز روايته عنه، فقد اعتنى القدماء بتحمل الكتب و توثيقها، و ما وضعوه لذلك من صور إجازات بالسماع و القراءة و التناول، و هم بذلك إنما كانوا يريدون من جهة المحافظة على المصادر الأصلية، و من جهة ثانية كانوا يريدون التوثق من هذه المحافظة، و أنه لم يدخل تلك المصادر أي تحريف، و كذلك لم يدخلها أي تنقيح، فهي لا تزال بصورتها التي تركها عليها المؤلف، وقِدَم المصدر جزء لا يتجزأ من أصالته[1].

وكي نفرق بين المصدر والمرجع نضرب المثال الآتي : ديوان المتنبي يعد مصدراً أساسياً رئيساً لا يمكن الاستغناء عنه مطلقاً لمن يريد دراسة حياة المتنبي وشعره، و مجتمعه و عصره ... الخ . و المعلومات التي يحويها معلومات أساسية

[1] - ضيف، د.شوقي، **البحث الأدبي**، ص:213.

وحقيقـية لا يجـادل فـيها أحد، أما جميع من ما كُتب عن المتنبي، فيعد مراجعاً، أو مصادر ثانوية لدراسة المتنبي .

2- تقويـم المصادر : ليس كل مصدر ذا قيمة علمية لا يرقى إليها الشك، و ليست جميع المصادر متساوية في قيمتها، و إنما هنالك عناصر مهمة يجب توافرها في المصدر حتى يمكـن القول : إنه مصدر جيد و علمي، و هناك ناحيتان يجب مراعاتهما قبل الحكم على مصدر من المصادر . هاتان الناحيتان هما : الناحية الخارجية و الناحية الداخلية .

1 - الناحـية الخارجـية : هي مظهر الكتاب من حيث : الورق الذي استعمل في طـباعة الكـتاب والحـروف المسـتعملة في طباعة الكلمات، و طريقة ترتيب الحروف والكلمات، ووسائل الإيضاح، و الخرائط و الصور، و الأشكال والخطوط البيانية وترتيب المواد، و الفهارس بأنواعها .

2- الناحية الداخلية : تعتبر العنصر الرئيس في تقويم المصدر، و لها أثر بالغ في اعتبار الكتاب مصدراً من الدرجة الأولى، أو الثانية، هناك نواح معـينة يجب الالتفـات إليها و أخذها بعين الاعتبار من أجل تقويم المصدر، وهي :

آ- **المؤلـف أو المؤلفون** : لعل هذه الناحية هي أهم نقطة في عملية التقويـم و التثمين هذه، فالحكم على المؤلف و الكتاب يعتمد أساساً على المؤلف أو المؤلفين الذين أنتجوا هذا العمل .

ب- المحـرر أو هيـئة الـتحرير : إن معرفتنا بالأشخاص القائمين على إصدار الأعمال بشـكل سلسلة، ضمن هيئة تحرير، تعطينا فكرة عن قيمة العمل ذاته . وذلك مثل : سلسلة عالم المعرفة التي تصدر في الكويت .

جـ - خطة العمل : تعتبر خطة العمل من أهم العناصر الدالة على الأصالـة والابتكار، و هـي التـي تحدد قيمة مصدر ما، و تميزه على نظرائه من المصادر المشابهة . و يجب علينا أن نتساءل و أن نجد الجواب عن تساؤلاتنا : هل هناك خطة واضحة معينة يسير عليها جمـيع المسـاهمين فـي تألـيف هـذا المصدر بشكل منتظم ؟ أو هل يسير الأمر بشكل عشوائي ؟.

د- طـريق معالجـة المواضـيع : يجـب معـرفة ما إذا كان جميع المؤلفين يعالجون موضوعاتهم بشكل شامل و دقيق أم يركزون على جانب دون جانب، هل المعالجة عميقة

أو سطحية، هل المعالجة متعصبة تظهر وجهة نظر معينة دون بقية وجهات النظر الأخرى، أو أنها منصفة تحاول أن تعرض جميع وجهات النظر ؟ .

هـ- جدة المعلومات : يجب التساؤل هل المعلومات التي يوردها المؤلفون أحدث شيء وأوثقه في الموضوع أو أنها قديمة ؟ و هل المصادر التي استخدمها المؤلفون و استمدوا منها معلوماتهم مصادر أولية أساسية أو مصادر ثانوية قديمة؟ هل يذكر المؤلفون مصادرهم و يزودون مقالاتهم بلائحة مصادر للتوسع أو لا ؟كل هذه العناصر و أمثالها تعطي قيمة للكتاب و تحدد مكانه بالنسبة لبقية المصادر[2].

حـ- كيفية استعمال كتب المصادر : إن الاستعمال المستمر و العمل للمصادر يجعل الدارس لمثل هذه الأمور عارفاً بخصائصها مطلعاً على مميزاتها و طرق استعمالها، و لكن الملحوظات الآتية سوف تكون مساعدة عند الاطلاع على المصدر لأول مرة، و في تكوين رأي عنه، و بالتالي في إصدار حكم لمصدر أو عليه :

1- **فحص صفحة العنوان :** و ذلك من أجل الحصول على معلومات كالتالي:

أ - **مدى و مجال الكتاب** كما يبدو من العنوان .

ب- **اسم المؤلف أو المؤلفين .**

ج- **سجل المؤلف السابق** غالباً يذكر المؤلفون درجاتهم العلمية أو مراكزهم و ألقابهم و أسماء كتبهم السابقة[3].

د- **دار النشر .**

هـ- **تاريخ النشر :** يستحسن موازنة تاريخ النشر بتاريخ الإيداع القانوني، وتاريخ المقدمة، و على الرغم من أن هذه التواريخ لا تقدم ضمانا أكيداً لتاريخ المعلومات التي يحويها الكتاب إلا أنها تساعد أحياناً في تحديد ذلك و خصوصاً إذا كانت هذه التواريخ أقدم من تاريخ النشر .

2- **يستحسن قراءة المقدمة أو التمهيد،** و ذلك من أجل الحصول على معلومات كالآتي :

أ- معلومات أوفى من أجل تحديد مدى و مجال الكتاب .

ب- معرفة بعض الخصائص المميزة .

2- حمادة، د محمد ماهر، م . س، ص ص :22- 24، بتصرف .

3 - م.س، ص:24 .

ج- حدود الكتاب و بالتالي حدود الموضوع المعالج .

د- لموازنته بالمصادر الأخرى التي تعالج نفس الموضوع .

3 – **يستحسن فحص الكتاب نفسه :** و ذلك من أجل معرفة : ترتيبه، نوع مداخله، الإحـــالات و الإحالات المعترضة، اللوائح المتممة له مع اعتبار عددها و نوعها و صلتها بـــالعمل الأصـــلي، مع اعتبار شمولها و تنوعها و دقتها . مستوى و نوعية المقالات مع اعتبار ما إذا كانت مبسطة أو علمية، محايدة أو متعصبة، و خصوصاً ما إذا كانت مزودة بمصـــادر بيبليوغرافية مستوفية للغرض، أم بشكل ملحق بها، أو بشكل ذكر للمصادر في الـــنص نفســه أو بشــكل مصـــادر أو مراجع في أسفل الصفحات ؟ يجب قراءة عدد من المــــواد[4] و موازنتها بمواد أخرى مشابهة في كتب أخرى، و مهما يكن ترتيب المواد فـــي المصدر جيداً و سهل التناول، فإن صدق المعلومات التي يحويها أكثر أهمـــية بما لا يقـــــاس، و معـــرفة صـــدقها ودقتـــها النســـبية أو عدم صدقـــها، و عدم دقتها النسبية أساسية من أجل تقويم المصدر و إصدار الحكم له أو عليه .

4- **عـــند فحص كل من المقدمة و المواد :** يستحســـن ملاحظة الدلائل و الإشارات التي تـــدل علـــى الحياد و فقدان التحيز، فمثلاً إذا كان الكتاب يبحث مواضيع جدلية دينية أو سياسية أو هل يطرح الكتاب وجهة نظر واحدة من الموضوع فحسب ؟ أم يعرض وجهات الـــنظر المتعارضة ؟ ثم هل يعرض الكاتب وجهات النظر المختلفة بنفس الروح ؟ و هل يخصـــص لهـــا نفس المجال ؟ و في كتب التراجم هل يتم انتقاء الأسماء و نوع المواد و حجمها يقـــرره بحـــال من الأحوال الرغبة في إيجاد المشتركين فعلاً ؟. و عند دراسة ترتيب المواد في مصدر ما يستحسن مراعاة إمكانية الاختلاف و التنوع في ترتيب المواد في كتب أخرى تتبع نفس الترتيب العام.

5- **إذا ادعـــى الناشر أن الكتاب موضع البحث إصدار جديد :** يستحسن النظر في حجم التغير الذي حدث به، و موازنته بالطبعات القـــديمة لاكتشاف الحقيقة، و معرفة مدى التغيير الذي أصـــاب العمـــل الجديـــــد . إن كثـــيراً من الكتب التي يعاد طبعها يدعي ناشروها أنها إصدار جديد معدل ومنقح، و لكن عند فحصها بدقة يتضح أن التغيير الذي أصابها طفيف، و أنها لا تحوي شيئاً هاماً ذا

---

4 - حمادة، د محمد ماهر، م . س، ص :25 .

غنـاء بحيث يجوز اعتبارها طبعة معدل[5]، أما إذا كتب طبعة جديدة منقحة ومزيدة، فهذا يعني أن الباحث أضاف أشياء جديدة، أو حذف أشياء وجدها غير ذات أهمية .

3- أنواع المصادر

1- الوثـائق : و هـي الأوراق و السجلات الأصلية المكتوبة، و هي بمعظمها غـير منشورة، و تكمن قيمتها في أن معلوماتها جديدة، و صحيحة، لأنها تسجل الوقائع وقـت حدوثها، أو بعده بقليل، و تشمل الوثائق مجموعات واسعة في شتى المجالات، مثل: التقارير الرسمية، و نصوص الاتفاقات والمعاهدات، و أحكام المحاكم، و مضابط الاجتماعات، و محاضر المؤتمرات، والندوات، وسجلات الضرائب، و سجلات المحاكم الشرعية و الأوقاف، و الفـتاوى، وعقـود البيع و الشراء، و محاضر جلسات المؤسسات والبلديات، و البرديات للقرون الماضية، و غير ذلك[6] .

والمخطوطـات هـي : كتب غير مطبوعة، و المهم منها هو الذي لم يتم تحقيقه ونشره بعد، و قيمتها في المعلومات الجديدة و المركزة التي تضمها، و إذا لم تتوافر نسخة أصلية من المخطوطة، فيمكن الاعتماد على نسخة مصورة على ميكروفيلم[7].

2- الأوراق الخاصـة : و هـي تكـون ملكاً لشخص معين و قيمتها في أنها تضم معلومـات تفصيلية معينة أكثر من أي مصادر أخرى، كما أنها تكون صريحة و صادقة لأنهـا غـير مخصصة للنشر عادة، و هي تعتمد كثيراً على المشاهد العينية، أو المشاركة الفعلـية لصاحبها في صنع الأحداث، و تشـمل هذه الأوراق : المذكرات و اليوميات والرسـائل المتـبادلة مـع الآخريـن، والأوراق الشخصية الأخرى[8]، كما في الترجمة الشخصـية عند أحمد أمين في كتابه (حياتي)، وطه حسين في كتابه (الأيام)، والعقاد في كتابه (أنـا) وتوفـيق الحكـيم فـي كتابه (زهرة العمر)، و بمقدار بَوح الكاتب عن حياته و أحداثها وتجاربهـا و كل ما عاناه فيها غير مستتر، ولا حُذف شيء من حقائقه، تكون قيمة يومياته و مذكـراته، و مـا يصنع لنفسه مـن ترجمة ذاتية، و هـو إذا عَمَّى فيها الحقائق أو موّهها أصبحت لا جدوى لها، بل أصبحت عديمة القيمة[9] .

---

5 - م .س، ص:26 .

6 - المجذوب،د. أنور طلال. **منهج البحث وإعداده**. د.ط . (مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، بيروت :1993)، ص: 66، عزاه إلى عبد المنعم ماجد . **مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي** . ط2. (القاهرة:1964)، ص:17 .

7 - م .س،ص :66 .

8 - سالم، سيد عبد العزيز .**التاريخ والمؤرخون العرب**.(دار النهضة العربية،،بيروت:1984)، ص:125

9 - ضيف، د.شوقي . البحث الأدبي، ص:214 .

3- الوقفيات : و هي وثائق مهمة، لأنها تتضمن معلومات واقعية وافية عن العصر الذي كتبت فيه، تاريخية وعمرانية، واقتصادية واجتماعية، ودينية وإدارية، و هي تزودنا بالكثير من المصطلحات، و المفاهيم و الأسماء التي كانت سائدة في العصر الذي دُونت فيه[10].

4- النقوش : و هي من أهم المصادر خاصة في البحوث التاريخية و الأثرية، وهي وثائق أصلية تضم كتابات محايدة و صحيحة، و فيها تفاصيل وافية كذلك عن المجتمع الذي كُتبت أو نقشت عنه، و تتألف من صور و زخارف، أو نصوص مكتوبة، وهي قد تكون منقوشة على الجدران، أو الأعمدة، أو الأواني المختلفة[11] .

5- المسكوكات : و هي العملة المعدنية من ذهب أو فضة أو برونز، و أهميتها في صحة ما عليها من نقوش و كتابات . و دراستها أصبحت علماً خاصاً يدعى (علم النميّات) . ومعلوماتها تلقي ضوءاً على عصرها من النواحي السياسية و الاقتصادية و غيرها .

6- المخلفات الأثرية: وهي البقايا التي خلفها الإنسان من قطع فخار، أو أوان معدنية أو غير معدنية، و من ملابس و أثاث، و صور و أختام، و محتويات مقابر، و حطام سفن قرب الشاطئ، و هي تعطي صوراً واضحة عن الماضي الذي تنتمي إليه[12]

7- كتابات الرّحالة : وهي التي كتبها أولئك الذين جابوا الأقطار، و جالوا في الأصقاع والديار، بعد أن كانوا شهوداً عياناً لما رأوه، أو لما سمعوه من أفواه الناس، و التفاصيل الموجودة في هذه الكتب عادة، تكون دقيقة و غزيرة قلما يوجد مثلها في وثائق أخرى، وإن كان يشوبها أحياناً ميل الكاتب و مزاجه[13].

8- الروايات الشفهية : الروايات الشفهية بأهمية و قيمة الروايات المدونة، وذلك أن هذه قبل أن تدون، كانت روايات شفهية، و هي روايات أصلية و يمكن الوثوق بها وغالباً يكون أصحابها شهودا عياناً، شاهدوا الأحداث أو شاركوا فيها[14] .

---

10 - سالم، سيد عبد العزيز . م .س . ص:163 .

11 - ماجد، عبد المنعم .م . س . ص :163 .

12 - المجذوب، م.س .ص:17،عزاه إلى:لويس جو تشلك، ص:58 .

13 - م . س،ص .ن، عزاه إلى : علي إبراهيم حسن.استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ الإسلامي، وفي التاريخ المصري الوسيط،ط3 ، (دار النهضة المصرية، القاهرة : 1980)، ص : 37 .

14 - م.س. ص.ن، عزاه إلى مسعود ضاهر، التاريخ الأهلي و التاريخ الرسمي، مجلة الفكر العربي،(العدد : 27، السنة الرابعة، أيار – حزيران : 1982)، ص :185 .

9- الأغانـــي الشعبية و القصة و الأقاصيص: يدخل في المصادر الأصلية الأغاني الشـــعبية حين نتحدث عن أدب أمـــة من الأمـــم، و مثلها القصة و الأقاصيص الشعبية لأنهـــا جميعاً تصور لنا أطباع الأمة و عاداتها و تقاليدهـــا، و صور تعبيرهـــا عـــن أفراحها و أحزانها وآلامها و أعراسها[15].

و أما المصادر الثانوية الفرعية فهي كثيرة ، ويمكن عَدُّ كل المصادر المتأخرة عن المصادر الأصلية مصادر ثانوية .

4ـ كيفـــية اســـتخدام المصـــادر و الحصـــول عليها : تشكل المكتبة نوعاً من المختبر للباحـــث، أدواته فيه الفهارس، و مادة الاختبار الكتب والوثائق، ومراجعة المكتبة للاطلاع على الكتـــب اللازمـــة للباحـــث، ليست عملية سهلة ؛ بل تحتاج إلى دقة و انتباه، حتى يصل الباحث إلى مقصده بسرعة .

يـــبدأ الطالـــب بمـــراجعة الكتـــب العامـــة، و دوائـــر المعارف، و كتب المراجع (الببليوغرافيا) المتعلقة ببحثه، و يراجع أيضاً فهارس المكتبات و دور النشر للاطلاع على كل جديد من الكتب، و يلجأ إلى ذوي الخبرة و الاختصاص ليتزود منهم بمعلومات جديدة عن مصـــادر بحـــثه، و تضم كل مكتبة عامة ثلاثة أنواع من الفهارس عادة: الأول : فهرس المؤلفيـــن، و الثاني : فهرس العناوين، و الثالث: فهرس الموضوعات، و لذلك يكون لكل كتاب ثلاث بطاقات :

آ- **البطاقة الأولى** :باسم المؤلف، و هي مرتبة بحسب التسلسل الهجائي، وفيما يدون اســـم المؤلـــف في أعلى البطاقة، يوضع اسم العائلة، ثم الاسم الفردي، فعنوان الكتاب، رقم الطبعة، مكان و تاريخ نشره، عدد صفحاته، و قياسه، و رقمه في سجلات المكتبة .

ب- **الـــبطاقة الثانية** : بعنوان الكتاب،و تضم المعلومات السابقة، و لكنها تبدأ أولاً بعنوان الكتاب، مرتباً هجائياً .

جـــ- **الـــبطاقة الثالثة** : للموضوع، بحسب موضوع الكتاب، و تضم المعلومات السابقة، مبدوءة بموضوع الكتاب،و ترتب هجائياً .

تحذف (الـــ) التعريف من الأسماء فلا تحسب في الاسم كما هي .

---

15 - ضيف، د . شوقي . البحث الأدبي .ص:214 .

5- تدويـن المصـادر و المراجع ببطاقة التعريف و بقائمة المصادر : تختلف أشكال المصادر و مستوياتها، فمنها المطبوع، والمخطوط والمنسوخ على آلات كاتبة، وهذه أقسـام و أنواع و فيها المشاهد و المسموع، ولكل واحدة من هذه و تلك تنظيمه الخاص بـه، ومن ثم تختلف طريقة تسجيل المعلومات المطلوبة للتعريف بكل واحد منها، و يمكن حصر هذه المصادر بشكل عام في الأنواع الآتية :

أ- المصادر المطبوعة :

1- **الكتـب** : يمكن تدوين المعلومات عن الكتاب و مؤلفه أو مؤلفيه ودار النشر كما يلي:

أ- **اسـم المؤلـف** : للمؤلف اسم، و شهرة، فتدون الشهرة لقباً، أو كنية أولاً، يعقبها فاصـلة، ثم الاسم بعده نقطتان " : " و لما كان تدوين الأسماء في كتب التراجم والطبقات فـي اللغـة العربية يبدأ بالاسم، ثم اللقب أخيراً، فلا مانع من استعمال أي من الطريقتين، بشـرط الالتزام و الاستمرار لواحدة منهما، و الأفضل الإشارة إلى ذلك في المقدمة، لكي يكـون القـارئ علـى بصيرة، وإذا كان للكتاب أكثر من مؤلف فتذكر كل الأسماء بحسب الترتيب، وإن كانوا أكثر من مؤلفين، موصولاً بينهم بحرف (و) .

ب- **عنوان الكتاب** : يدون عنوان الكتاب كاملاً بعده نقطة، و العنوان الذي يسجل هنا هو العـنوان الأساسي للكتاب، المدون على الصفحة الأولى، وأحياناً يكون العنوان طويلاً فيقتصر مـنه على المهم، أو العنوان الذي اشتهر به الكتاب من غير حاجة إلى ذكره كاملاً، ما دام اسم المؤلف مدوناً إلى جانبه، مثال : المقدمة، لابن خلدون، و يفضل أن يكتب **بالحرف المحبر.**

جـ- **اسـم المحقـق**، أو المعلـق، أو المـترجم كاملاً إن وجد مهما بلغ عددهم، بعده نقطتان " : " .

د- **رقم الطبعة بعده نقطة**، و إن لم يكن معروفاً يكتب : د.ط. أي بدون طبعة .

هـ- **بـيانات النشـر** : تحتوي بيانات النشر على اسم البلدة، دار النشر، والناشر، أو المطـبعة، و تـاريخ النشـر . يدون اسم البلد، ثم يعقبه نقطتان رأسيتان : ثم يعقبها اسم دار النشـر، أو اسـم المطـبعة إذا كان مدوناً على الغلاف في بداية الكتاب أو نهايته بعد نقطتان :، ثم يليه التاريخ هجرياً، أو ميلادياً، و يوضع في نهايتها نقطة و يفضل أن تكون بيانات النشر ضمن قوس( )، و إذا كان للطبع تاريخان فيدون الحديث منهما .

و- **أجــزاء الكتاب** : تدون أجزاء الكتاب بعد العنوان مباشرة إذا احتوى الكتاب على أكثر من جزء، أو بعد معلومات النشر، و هو الأفضل .

ز- **الصفحات المستخدمة من المصدر** : تأتي بعد قوس معلومات النشر، أو بعد عدد الأجزاء إذا وجدت، و تكون إحدى الحالات التالية: صفحة واحدة، ص:5، ص، ص : 5،6، صــفحتان متتاليــتان، مجموعــة صــفحات ص- ص:5-10، أما إذا كانت الصفحات من المقدمة المرقمة أبجديا فيذكر كما يلي : ص:أ، أو ص- ص : أ- و .

و يمكننا تطبيق ما سبق كما يأتي :

أ- **القرآن الكريم** : يكتفى بذكر السورة، و رقم الآية . مثال : سورة البقرة، الآية :115. أو [البقرة : 115] .

ب- **الكتــب المقدســة** : بالنسـبة للكتــب السماوية الأخرى، ونظراً لتعدد تراجمها ونسبتها، فإنه يدون عنها :

1- الترجمة المعينة منسوبة إلى صاحبها .

2- الآية والسِّفر، مثال التكوين : آية : 10 .

3- عدد الطبعة

و مــا هــو غني عن التذكير أن القرآن الكريم يجب أن يتقدم على سائر الكتب في سائر المصــادر و بصــرف النظر عن الترتيب الهجائي أو الموضوعي، لأن له الأولوية على سائر المصادر، أما إذا كانت الدراسة دينية فلا حاجة لذكره في الفهارس .

المبحث الثاني

أولاً : أمثلة تطبيقية لتدوين المصادر والمراجع بجميع أشكالها في اللغة العربية :

1- نموذج لتدوين مصدر من إعداد مؤلف واحد :

- ❖ الحكــيم، د. سعاد : **المعجم الصوفي، الحكمة في حدود الكلمة** . ط1 .(مؤسسة دندرة للطباعة و النشر، بيروت : 1981).
- ❖ العســكري، د. عــبود عــبد الله : **أصــول المعارضــة السياســية فــي الإســلام**، ط1. (دمشق، دار النمير :1997).
- ❖ حمادة، محمد ماهر : **المصادر العربية و المعربة** . ط3 . (بيروت، مؤسسة الرسالة :1982).
- ❖ ياســوف، د. أحمــد زكــريا : **جماليات المفردة القرآنية في كتب الإعجاز والتفسير**. ط1. (دمشق، دار المكتبي: 1994) .
- ❖ العــاكوب، د. عيسى علي : **التفكير النقدي عند العرب** . ط3. (دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت : 2002) . ص : ...

❖ مرشـــو، د. غـــريغوار : إيديولوجـــيا الحداثـــة بين المثاقفة والانفصام الحضاري . ط1. (دمشق، دار الأهالي : 2000) .

❖ العسكري، د. عبود عبد الله : **كيف تقرأ** . **ط4** . (حلب، دار الملتقى : 2004) .

❖ طحـــان، د.محمـــد جمـــال :الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي . ط1 . (دمشق، اتحاد الكتاب العرب : 1992)

2- إذا تــم تأليف المصدر من أكثر من واحد تذكر أسماؤهم كافة بالترتيب : كما يتضح من النماذج الآتية :

❖ غرايـــبه، فـــوزي .و نعيم دهمش، و ربحي الحسن، و خالد أمين عبد الله، و هاني أبو جبارة : **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية** . ط2. (مكة المكرمة، دار الثقة: 1982).

❖ غرايـــبه، فوزي . و آخرون: (أ و ورفاقه) : **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و الإنسانية**، ط2، (مكة المكرمة، دار الثقة: 1982) .

3- إذا لم يعرف اسم المؤلف : فإنه يبدأ بعنوان الكتاب كما في المثال الآتي :

❖ رســـائل إخـــوان الصـــفا و خـــلان الوفـــاء. د.ط. (بـــيروت، دار صـــادر للطباعـــة و النشر، و دار بيروت :1957). 4ج .

4- أما في حال وجود تحقيق أو تعليق أو ترجمة للمصدر : فإنه يوثق كما يأتي :

❖ الدامغانـــي، الحســـين بن محمد: **إصلاح الوجوه و النظائر في القرآن الكريم**، تحقيق و ترتيب : عبد العزيز سيد الأهل . ط1. (بيروت . دار العلم للملايين : 1970).

5- إذا تعـــاون على التحقيق شخصان أو أكثر : يدون اسمهما بحسب الترتيب بالكتاب، كما يأتي :

❖ الجوينـــي، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله المشهور بإمام الحرمين : **الشامل في أصول الدين**، تحقيق و تقديـــم : علي سامي النشار، و فيصل بدير عون، وسهير محمد مختار . د. ط . (الإسكندرية، منشأة المعارف.جلال حزي وشركاه:1969) .

6- مصدر من إعداد هيئة علمية :

أ- يدون اسم الهيئة العلمية بدلاً من اسم المؤلف .

ب- يتبع بعد ذلك من الخطوات كل ما يتبع في تدوين المصادر كما سبق .

❖ المجلـــس الأعلـــى لرعاية الفنون و الآداب و العلوم الاجتماعية . بمصر : **أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده** . د.ط . (القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون و الآداب و العلوم الاجتماعية :1962).

7- مصدر من جمع بعض المحققين :

❖ تألـــيف جماعة من كبار العلماء و الأطباء في جامعات أوروبا و أمريكا : **طبيبك في بيتك** . (بيروت،دار مكتبة الحياة : 1966) .

8- الكتب المترجمة : يشار إلى اسم المترجم بعد عنوان الكتاب كما يأتي :

- ميروفيـــتش، إيفـــادي فيـــتراي : **جــلال الدين الرومي و التصوف**، ترجمة : د. عيسى العاكوب . ط1 . (مؤسسة الطباعة و النشر، وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي، طهران : 2000) .
- جولد تسيهر، إجناس : **العقيدة و الشريعة في الإسلام**، تاريخ ظهور التطور العقدي و التشريعي في الدين الإســلامي . ترجمة و تعليق : محمد يوسف موسى، و حسين عبد القادر، و عبد العزيز عبد الحق . ط2. (مصر، دار الكتب الحديثة، بغداد، مكتبة المثنى:د.ت).

9- المسلســلات الثقافــية : مــثال سلســلة عالم المعرفة التي تصدرها وزارة الأعلام الكويتية، و هي كما يأتي :

- كـــون، توماس : **بنية الثورات العلمية**، ترجمة:شوقي جلال.عالم المعرفة،168،(الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، جمادى الآخر 1413هــ/ديسمبر/ كانون أول 1992م) .
- مرشـــو، د. غـــريفوار : **مقدمات الاستتباع (الشرق موجود بذاته لا بغيره)**. سلسلة إسلامية المعرفة . (18) . (الولايات المتحدة الامريكية، فيرجينا، هيرندن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996) .

10- القصص و المسرحيات :

- سراج، حسين . **غرام ولادة**. د.ط . (مصر .دار المعارف:د.ت).

11- القصائد المختارة، و المجموعة في كتاب :

- الــبارودي، محمـــود ســـامي : **مخـــتارات الـــبارودي** . د.ط . (بـــيروت، دار العلم للجميع،بغداد، دار البيان:د.ت)، 4أجزاء .

12- المعاجم اللغوية :

- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هــ) : **لسان العرب**. د.ط . (القاهرة، بولاق :1299هــ)، 20ج.
- ابن منظور،محمد بن مكرم (ت 711هــ) : **لسان العرب** .د.ط . (بيروت دار صادر :1968)،15ج .
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد(ت395هــ) : **مقاييس اللغة** . تحقيق : عبد السلام هارون . د.ط. (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية : 1366هــ).

13- الموسوعات ودوائر المعارف :

- وجدي، محمد فريد :**دائرة معارف القرن العشرين** .ط3. (دار المعرفة،بيروت:1971).0.10 مجلدات.
- **الموسوعة العربية الميسرة**،(دار نهضة لبنان، بيروت: 1980)،2 مج.
- الموسوعة البريطانية :. Encyclopedia Britannica. Chicago, Encyclopedia Britannica. 1970

أما في توثيق مقال لكاتب ذكر اسمه في نهاية المقال ضمن مادة معينة في الموسوعة فيمكننا توثيقه كما يأتي :

آ- عنوان الموسوعة .

ب- عدد الطبعة، أو د.ت.

جـــــ- عــنوان المقالة بين قوسين (.....) . نضع نقطة إذا لم يذكر اسم الكاتب، وإلا فتدون فاصلة، .

د- اسم كاتب المقال إذا كان مذكوراً أو جرى التنويه عنه بالهامش الأسفل .

هــ - بيانات النشر، كما سبق في المصادر .

و - عدد الأجزاء و المجلدات .

14- **الدوريــات** : وهـــي مـــا يطـــبـــع على فتـــرات زمنية محـــددة، فمنها اليوميـــة، والأســـبوعية و الشـــهرية، و التي تصدر كل عام،أو نصفه، أو ربعه، و تحتوي مقالات وبحوثاً بـــأقلام مختلفة، و غالباً ما تكون الأعداد مرقمة بحسب ترتيب الصدور، و تدون عنها المعلومات الآتية :

أ- اسم الكاتب بعده نقطتان.

ب- عنوان المقالة والبحث بين قوسين صغيرين بعده نقطة .

ج- عنوان المجلة، بعده نقطة .

د- اسم البلد الصادرة عنها بعده نقطة .

ه- رقم العدد.

و- تاريخ الإصدار بين قوسين بعدهما فاصلة .

ز- رقم الصفحة .

❖ محمــد عــبد اللطيف صالح الفرفور:(**الهم العربي و الإسلامي**). جريدة تشرين.سورية:7892.(الاثنين 2000/10/10)، ص:12.

❖ محمــد عــبد السلام الحياني : (**الصوفية بين ترك الجهاد و وهم المجاهدة**) .(مجلة المعرفة السورية، العدد : 328، كانون الثاني : 1991) .

❖ د.جورج كتورة : (**التصوف و السلطة**) . (مجلة الاجتهاد. لبنان: العدد:12، صيف1991) .

15- **القوانين الحكومية الصادرة عن المجالس التشريعية** : يشار إليها بالمعلومات الآتية:

1- البلد الصادر عنها القانون .

2- المجلس أو المصدر التشريعي مجلس الوزراء أو البرلمان.

3- رقم القانون .

4- رقم المادة . تاريخ صدوره .

❖ الجمهوريـــة اللبنانـــية، مجلـــس الوزراء : النظام العام لشهادة الدكتوراه في الجامعة اللبنانية، مرسوم رقم 900، 4 آب سنة 1983، 5 صفحات .

16- القضـــايا الحقوقـــية : مـــن المستحسن لطلاب البحث في الفقه الإسلامي الاستشهاد بقضـــايا المحاكم الشرعية، و عرض نماذج منها أثناء البحث و المناقشة حتى تظهر الملاءمة بيـــن الجانبيـــن النظري و التطبيقي، و ليكون القارئ على علم بتوقيع الأحكام، كما هو الحال في الدراسات القانونية، و يتم تسجيل المعلومات و ترتيبها كما يأتي :

1- عـــنوان القضـــية، و يكون بتدوين اسم المدعي و المدعى عليه، أو بما اشتهرت به القضية، و بعده نقطة .

2- اسم المحكمة بعده فاصلة .

3- اسم البلد بعده نقطتان : .

4- رقم القضية بعده فاصلة، فرقم المجلد، فالتاريخ بين قوســين بعده نقطه و مثاله :

❖ قضية أحمد ضد محمود بن أحمد : المحكمة الشرعية الكبرى . مكة : رقم309، المجلد الثاني : 1371هـ .

17- المصادر المنسوخة على الآلة :

1- **المخطوطات** :يدون عنها المعلومات الآتية:

أ- اســم المؤلف و يتبع في تدوينه الطريقة السابقة، متبوعاً بتاريخ الوفاة بين قوسين كبيرين .

ب-عنوان المخطوطة بين قوسين صغيرين .

ج- موضوع المخطوطة، علمياً أو شخصياً كالخطابات أو المذكرات .

د- تاريخ النسخ .

ه- اسم البلد الذي توجد به المخطوطة بعده نقطتان رأسيتان .

و- مكـــان وجودهـــا، و رقمها حيث توجد، و إلا فتكتب كلمة (خاص) إذا لم تكن ملكاً لمكتبة عامة أو متحف، و لا مانع من ذكر صاحبها .

ز- اسم المجموعة التي تنتسب إليها المخطوطة، و رقمها، إن أمكن .

ح- وصـــفها إن كانـــت أصلية أو مصورة، فإذا كانت مصورة فلا بد من ذكر مكان التصوير و الرقم و يتبع في تدوينها النموذج الآتي :

❖ الدبوســـي، أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى (430هـ) : (**الأسرار في الأصول و الفروع**). أصول فقه . نسخ عادي 619هـ . استنبول : مكتبة أحمد الثالث 2/29. نسخة أصلية .

❖ المالكي، محمد علي بن حسين :(**إغاثة الطلب شرح بلوغ الأدب**) . منطق. نسخ عادي 1330هـ . مكة : خاص . نسخة أصلية .

❖ الشـافعي، إسـماعيل العجلانـي : (كـتاب تـاج الملوك) .المكتبة الظاهرية، دمشق، رقم732، نسخة مخطوطة، 74 ورقة .

2- **الرسائل الجامعية المنسوخة على الآلة** : و يتم تدوين المعلومات التالية :

أ- اسم المؤلف : كما سبق.

ب- عنوان الرسالة بين قوسين صغيرين .

ج- الدرجة العلمية الممنوحة عليها .

د- اسـم القسـم فالكلية فالجامعة التي منحت الدرجة العلمية، نضع فاصلة بينما سبق، و تنتهي بنقطة .

❖ العسـكري، عبود عبد الله :(**التصوف بين النظرية و الممارسة، قراءة فكرية لحال الطرق الصوفية في سـورية، دراسـة ميدانية**).أطروحة دكتوراه دولة . قسم الفلسفة، الفرع الأول، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، بيروت: 2002 م .

و هناك طريقة أخرى في التوثيق للرسائل الجامعية :

❖ يعقـوب، أميل : آراء **أنيس فريحة و تبسيط اللغة العربية و أساليب تدريسها** (دراسة مقارنة و تقويم). اطـروحة أعـدت لنيل شـهادة الدكتوراه (الحلقة الثالثة) في اللغة العربية و آدابها، لم تنشر، جامعة القديس يوسف في بيروت، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 1980م، (مقدمة أ ع) + 324ص.

❖ حديد، محمود : إشكالية مأسسة المشاركة السياسية في بلدان المشرق العربي . اطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي، لما تنشر بعد، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع . 2003 .

18- **الأشـرطة المصـورة** : حين الإشارة إلى شريط مصور (فيلم) عن مخطوط تدون جمـيع المعلومات التي تسجل عن الكتاب، أو المخطوطة، و بنفس الترتيب مضافاً إليها كلمة (شريط مصور).

❖ ابن الساعاتي، مظفر الدين (ت696هـ) : (**البديع في أصول الفقه**). أصول الفقه. نسخ عادي 772هـ. أمريكا برنستون .

❖ مكتـبة جامعة برنستون، **مجموعة مخطوطات يهودا** رقم 1770(893). شريط مصور . بمركز البحث العلمي و التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، رقم 92.

و هناك كتب مصورة عن النسخة الأصلية فتوثق كما يأتي :

❖ مخلـوف، محمـد بـن محمـد : **شـجرة النور الزكية في طبقات المالكيـة** .(مصدر المطبعة السلفية ومكتبتها : 1394هـ)، تصوير : بيروت، دار الكتاب العربي اللبناني :د:ت.

19- **المصادر السمعية البصرية** : يتم تدوين المعلومات عنها كما يأتي :

1- **الأحاديث الإذاعية تشمل على :**

أ- اسم المتحدث، لقبه ثم اسمه .

ب- عنوان الحديث بين قوسين صغيرين .

ج- اسم الإذاعة .

د- اسم البلد ثم التاريخ .

2- الأحاديث و المقابلات التلفزيونية تشمل على :

أ- الشخص أو الجهة المعد للبرنامج .

ب- عنوان البرنامج .

ج- عنوان الحلقة بين قوسين .

د- اسم المحطة ثم رقم القنال بين قوسين، ثم اسم البلد، فتاريخ البث .

❖ البوطي، د.محمد سعيد رمضان : (دراسات قرآنية) . (سوريا، القناة الأولى)، سوريا،2001/1/3.

3- الأفلام السينمائية و الفيديو :

يحتوي التدوين عنها على المواد الآتية : اسم المؤلف كالمتبع، عنوان الفيلم، اسم المخرج، مكان الإنتاج، ثم الشركة المنتجة بعده فاصلة، ثم التاريخ[16] .

20- الشرائح الممغنطة : (الحاسوب) : و يتم تدوين المعلومات عنها بالكيفية الآتية :

1- كاتب المادة أو الموضوع إذا كان معروفاً .

2- عنوان الموضوع، و يتبع بكلمة تنم عن وصف الأداء العلمي (software)، أو (computer service) .

3- اسم الموزع، و تاريخ التوزيع .

يضاف في نهاية المعلومات السابقة أي معلومة مهمة مثل :

1- نوع الحاسب الآلي المصمم له البرنامج مثل : (Apple , Atari , Or vice).

2- رقم البايت (Kilobyte)، أو وحدات الذاكرة مثل (8KB) .

3- نوعية التسجيل المستخدمة في تخزين المعلومات مثل الأشرطة الصغيرة، أو الكبيرة، أو الاسطوانات (cartridge , cassette or disk).

4- يفصل بين كل وحدة من هذه المعلومات بنقطة، أو بالفاصلة (،) في داخل الوحدات، أو تدون نقطة في النهاية .

وفيما يلي نموذجان لتوثيق المعلومات من الحاسب الآلي :

---

16 - أبو سليمان ، د . عبد الوهاب إبراهيم . م . س . ص – ص : 73 – 74، بتصرف .

أ- نموذج التوثيق من Computer Soft Ware :

Starks ,Sparky. Diskey. **Computer Soft Ware Adventure,1982**. Atari 400/800,32 KB ,dis.

ب- التوثيق من الحاسب الآلي Computer Service :

يـــتم بـــنفس الطريقة التي توثق بها المطبوعات إلا أنه يضاف في النهاية الرقم التسلسلي الخاص كما في النموذج التالي :

" Turner , Barbra Bus " **Americn Men and Women of Sciece . 15 the ed** . Bowker , 1983.Dialog File 236, item 0107406[17]

ثانــياً : أمــثلة تطبيقية لتدوين المصادر والمراجع في اللغة الإنكليزية : هناك الآن عدداً من الملاحظات الخاصة لتوثيق المصادر والمراجع في اللغة الإنكليزية :

1- نمــوذج الطريقة الأمريكية في التوثيق [18] : اسم المؤلف . أو الحروف الأولى من اســمه (في الحاشية) . أما في قائمة المراجع فتذكر الكنية قبل الاسم – الكنية أو اللقب – الحرف الأول من الاسم أو الاسم كاملاً – عنوان الكتاب بالخط المائل – اسم الناشر، اسم المــترجم، اسم المصنف (إذا وجد أحدهم) – اسم السلسلة التي يقع بها الكتاب (إن وجدت) ورقمــه فيها – رقم الطبعة، إذا كان الكتاب طبع غير مرة – عدد الأجزاء، إن كان أكثر من جزء – مكان الإصدار – سنة الإصدار (وتوضع بين قوسين) – رقم المجلد (إن وجد) ويكتــب الــرقم بالأحــرف اللاتينـــية الصغيرة، وتتبعه سنة إصداره بين قوسين – أرقام الصفحات التي تم الاستشهاد منها– نقطة في الختام.

ملحوظة : توضع فواصل بين الجميع، وفي الختام نقطة .

ملحوظــة : تذكــر أسماء المؤلفين، المصنفين.. كاملة كما جاءت مطبوعة في الصفحة الأولـــى بعد الغلاف التي فيها العنوان. ولا يرحب بالاختصار كأن تقول : (C.Brown) فقــد يرغــب الباحــث بالــرجوع إلـــى المكتبة، وذكرك اسمه كاملاً يخفف عليه العبء والاطمئــنان، فــالأفضــل أن تذكره كاملاً (Carlton Brown)، وقولك : (T.S.Eliot) أفضل منه قولك : (Thomas Stearns Eliot) .

ملحوظــة: إذا وجــدت حــروف مع الاسم يوضع بعد كل واحد نقطة . وعند آخر حرف وبعده اسم علم نقطة وفاصلة، مثل :

Donnos, E .S., Elizabethan Minor Epics (London, 1963).

---

17 - م.س،ص:144، عزاه إلى : Gibaldi , Joseph & Walter S.Ashtert, Mla Hand Book fors Writer of Research Papers , PP.116,117 .

18 - التونجي، د. محمد : في المنهاج، ص – ص : 115-119، بتصرف .

ملحوظة : يمكن حذف القوسين بوضع فاصلة قبل كلمة لندن.

2- **إذا أخـــذت من أحد فصول الكتاب** : وكان يشمل عدة فصول، كل فصل ألفه شخص، وللكتاب إعداد لشخص آخر، تتبع ما يلي:

أ- اسم مؤلف الفصل الذي أخذت منه .

ب- عنوان الفصل الذي أخذت منه، ويوضع بين فاصلتين علويتين، ويكتب بخط مائل.

ج- كلمة in، مطبعية، قبلها فاصلة لا بعدها .

د- اسم المعد .

هـ- نقطة .

3- **ضع خطاً تحت أسماء الكتب** : أو اطبعها في المطبعة بخط مائل .

4- **إن كـــان هناك عنوان فرعي للعنوان الرئيسي** : فضع تحته خطاً ثم ضع (Colon) بينهما . وضع خطاً تحت العنوان الرئيسي أيضاً .

5- **لا تضـــع خطاً تحت كلمة in** : إذا كان النص المستشهد به هو أحد فصول الكتاب أو أجزائه .

6- **بعــد الكلمات المختصرة** : (trans. , - ed., - (comp.,) تضع نقطة تعقبها فاصلة كما هو مبين .

7- **ضـــع اســـم المحـــرر (comp.,) (أو المترجم) قبل اسم المؤلف الأصلي** : إذا كان دورهما أبرز من دور المؤلف . وبعد اسم المؤلف تضع فاصلة، ثم اسم الكتاب.

8- **إذا لـــم يكـــن الكـــتاب المعتمد الطبعة الأولى** : فاذكر رقم الطبعة، مستخدماً الأرقام، وبعدها [4th ed.] مثلاً.

9- **إذا كـــان الكتاب من السلاسل** : فلا تضع خطاً تحت اسم السلسة أو الموسوعة. ومن الضـــروري تســـجيل النقاط التالية : تحديد الجزء - نقطة - ذكر الرقم - فاصلة - رمز الرقم - نقطة - الرقم - فاصلة مثل: (vol. 7, No. 7,)

10- **إذا كان الكتاب مؤلفاً من عدة أجزاء** : تذكر الرقم قبل : 3 Vols .

11- **إذا لـــم يذكـــر في الكتاب مكان الإصدار** : فاذكر الرمز (n. p,) كما قد يستعمل هذا المختصر إذا كان الناشر غير مذكور .

12- **إذا لم تحتج إلى ذكر رقم الصفحة** : لكثرة استخدامه قلت : Passim أي هنا وهناك (والكلمة لاتينية) .

الفصل الخامس

وظيفة الهامش في البحث العلمي

5-1- تعريف الهامش : لم يكن أسلافنا يعرفون نظام الهوامش، لكن كانوا يعرفون نظام الحواشي، إذ كان يوجد بياض أو فراغ على جوانب الصفحة، يمكّن من كتابة بعض التعليقات. ولم يكـــن يكتبها المؤلفون أنفسهم، إنما يكتبها بعض العلماء، الذين يقرؤون الكتاب، وكثيراً ما نـــراهم يذكرون قبلها كلمة تدل عليها مثل (هاهنا لطيفة) أو (فائدة) أو (تنبيه)، كما نجد بعــض الشروحات للنص الرئيسي، فتصبح هذه الشروحات مرجعاً إضافياً للكتاب الأصل، و كثـــيراً مـــا نجـــد كتب تفسير القرآن الكريم، تستخدم الحواشي الموجودة حول الآيات، والغالب أن تكون مساحة الحواشي أكبر من مساحة الآيات القرآنية .

5-2- وظيفة الهامش : لقد ساعدت المطبعة المؤلفين على استخدام الهوامش والحواشي جمـــيعاً . أما الهوامش فلا تزال يراد بها التعليق و بسط فكرة في المتن، و قد يذكر معها اسم مصدر أو أكثر و قد يُنقَل من مصدر اقتباس طويل . و بعض المؤلفين يعمدون كثيراً إلـــى صـــنع هـــذه الهوامش، و كأنهم يرون أنهم إن ذكروها في المتن أحدثت فيه خلخلة، وخاصـــةً حين نتحدث عن بعض الأشخاص أو عن بعض الموضوعات التي عرض لها المؤلـــف في بحثه أو الإشارة إلى مصادر أخرى غنية بالمعلومات ينصح القارئ بالرجوع إلـــيها، و لعـــل هذا ما يجعلنا ننبه إلى الحذر في استخدامها، فينبغي ألا يعمد إليها الباحث دائماً، إنما يعمد إليها عند الضرورة الصحيحة، و حين لا يستطيع أن يُدخِل ما تحتويه في تضـــاعيف كلامـــه، و على كل حال ينبغي ألا تأخذ صورة معلومات أساسية تضاف من حيـــن إلـــى حين، و كأن الباحث فاته أن يسوقها في ثنايا كلامه، إن الغرض منها إنما هو التوضـــيح لا إضافة معلومات جديدة فاتت الباحث و يريد أن يسجلها، أو كأنما عزّ عليه، أو صعب أن يدمجها في متن الكلام، و معنى ذلك أن تكون ذات صلة وثيقة بأفكار المتن،

و إلا بــدت كأنها استطرادات لا يحتاجها البحث . و بدلاً من أن تؤكده تضعفه و تُخَلخله خلخلة شديدة .

و مــن الحقــائق التي ينبغي للباحث إدراكها أنه من الأفضل الاقتصاد قدر الإمكان مــن الهوامــش لأي غــرض حتى يضمن متابعة القارئ، فلا يقطع عليه تسلسل المعاني والأفكار، و يمكن تحقيق هذا بطريقة من الطرائق الآتية :

5-2-1- الإشــارة فــي ســطر واحد إلى عدة اقتباسات من مصدر لمؤلف واحد، و ذلك بأن يوضــع الرقم في نهاية الاقتباس الأخير، ثم يشار إلى الصفحات التي جرى الاقتباس منها على الترتيب.

5-2-2- بــدلاً مــن وضــع أرقام متعددة على الصفحة عند نسبة بعض الآراء، أو ذكر الأســماء ثــم الإشارة إلى مصادرها بالهامش يوضع رقم واحد بعد الاسم الأخير، ثم تدوين في الهامش منسوبة إلى مصادرها بالترتيب .

5-2-3- بالنســبة للجــداول، و البيانات، و القوائم، و الصور، و الخرائط، مما ليست له أهمــية مباشــرة، فالأحســن تدويــنها فــي ملحق خاص في نهاية البحث، و يشار إلى مكانها بالهــامش [1]. فالغايــة من الهامش تجريد المتن من تلك الاستطرادات التي لا تعد جزءاً رئيســياً من البحث، و لكنها في الوقت ذاته ضرورية لإعطاء القارئ، أو الطالب صورة كاملة لجميع جوانب البحث[2] .

لقد أصبحت الهوامش جزء اً لا يتجزأ من البحوث و الدراسات الحديثة، و تعبر عن مدى مصــداقية الباحــث و أمانــته العلمية، و هذه الهوامش يراد بها بيان المصادر التي استخدمها الباحــث فــي بحثه و كأنها مستنداته في الدراسة، فهو يقدمها للقارئ، و كأنما يقدم أدلته وبراهينه علــى ما يسوق من أفكار، واضعاً تحت بصره جميع مصادره، ليراجعه فيها إن شاء، و ليبين لــه كيف كوّن بحثه، و كأنما يريد أن يشركه معه في الدراسة، إذ يعرض عليه كل ما قرأه و كل مــا اتخــذه دليلاً أو حجة على كلامه، و كل ما استمد منه أفكاره و آراءه، وعادة حين يذكر المصــدر يذكر صفحته بكل دقة، إلا أن هناك بعض الباحثين الناشئين، يقعون في مشكلة منهجــية خطــيرة، و هي أن يجد في بحث سبق له إشارة إلى مصدر، فيأخذ هذا المصدر عــنه، و رقم صفحته من غير إطلاع عليه أو مراجعة له، و قد يكون الباحث السابق أخطأ في ذكر المصدر من غير قصد، أو أخطأ في ذكر الصفحة و رقمها، أو قد يكون حدث في أثناء

الطبع تحريف في الرقم، فينقله بتحريفه أو بخطئه [3]، و أحيانا يحدث هذا الخطأ الفادح في نقل بعــض الآيات القرآنية التي أصابها شيء من التصحيف، و لم تصحح، و في حال كهذه نكون أمام مشكلة خطيرة في البحث العلمي، و مدى صدق وأمانة صاحبه !

و بعض الباحثين المبتدئين يستكثرون من الهوامش، و لذلك ضرران واضحان : أولهمــا : إن ذلك يعني إن الباحث يحاول أن يدل على سعة اطلاعه، فهو يحشد عشرات المصــادر، و كثــيراً مــا يــؤدي به ذلك إلى أن يجمع فيها بين الغث و السمين، فتختلط المصــادر، و لا يُعرف أيها أهم للبحث و أيها لا يتصل به . و أما الضرر الثاني فإنه لا يســتطيع أن يتبين هو نفسه المصدر الأساسي من المصدر غير الأساسي، و هذا يجر الباحث الناشئ إلى أوخم العواقب[4] .

و لــيس الغرض من البحوث دائماً أن يدل الباحث على كثرة ما قرأ من المصادر المتصــلة مباشرة بالبحث و غير المتصلة . و إنما الغرض أن يستنبط من مجموع ما يقرأ قضــايا أو أفكــاراً جديدة، و حبذا لو اتسع به ذلك فاستنبط نظرية لم يُسْبَق إليها، و ذلك هو الغرض الحقيقي من البحث[5] .

إنــه لا بــد للباحــث حقاً من المصادر و من الاتساع في القراءة، لكن لا ليستكثر من الهوامــش، و إنما لينتخب منها مادة بحثه، و يشير إليها حين تكون الإشارة ضرورية للبرهنة علــى ما يقول، و دائما ما يقوله ينبغي أن يكون نتيجة إحاطــة بالمصادر و استقصاءاً شديداً، وأهم من ذلك أن يكون نتيجة تمثل لها [6].

5-3- كــتابة الهامش : تكتب الهوامش عادة في ذيل الصفحة، و منهم من يجعلها في نهاية الفصل، أو في نهاية البحث، و في حال إثباتها في ذيل الصفحة، يجب الفصل بينها وبين المتن بخــط طولــه بحــدود 8ســم، و تكتب بحرف صغير، و يمكننا كتابة المصادر والمراجع في الحواشــي، كمــا مــر بنا في فصول الكتاب .و لكتابة الهوامش ثلاث طرائق يستطيع الباحث اختيار ما يناسبه، ويسير عليه في بحثه من أوله إلى آخره . و هذه الطرائق هي الآتية :

5-3-1- تــدون الهوامــش بأسفل الصفحة : و يكون هذا بطريقة من الطرائق الثلاث الآتية:

5-3-1-1- وضـــع أرقام مستقلة لكل صفحة على حدة : و تبدأ من رقم (1) مدوناً في أعلـــى نهايـــة الـــنص، أو الفكـــرة يقابله الرقم المماثل بالهامش . و توضع في أسفل كل صفحة هوامشها، و كل صفحة مستقلة بأرقامها، و مراجعها، و كل ما يتصل بها .

5-3-1-2- إعطـــاء رقـــم متسلســـل متصـــل لكـــل فصـــل علـــى حـــدة : و يبدأ من رقم (1) و يستمر إلى نهاية الفصل،مع السير على نفس الطريقة في اختصاص كل صفحة بهوامشها و تعليقاتها .

5-3-1-3- إعطـــاء رقم متسلسل متصل للرسالة كلها : مبدوءا برقم (1) و يستمر إلى آخر الرسالة، و يدون في أسفل كل صفحة هوامشها .

5-3-2- التهمـــيش فـــي نهايـــة كل فصل : إعطاء رقم متسلسل لكل فصل على حدة، مـــبدوءاً برقم (1) و يستمر حتى نهاية الفصل، و تجمع كل الهوامش و التعليقات لتدوينها فـــي نهاية الفصل، و يفضل استخدام هذه الطريقة في كتابة الأبحاث المخصصة للمجلات الدورية .

5-3-3- جمـــع الهوامـــش كلها في نهاية الرسالة، و إعطاؤها رقماً متسلسلاً من بداية الموضوع حتى نهايته[7] .

و لكـــل طـــريقة حسناتها و عيوبها، فللباحث حرية اختيار إحداها، و هناك طريقة أخـــرى للإشارة إلى التعليقات غير الإشارة بالرقم، و ذلك بوضع علامة مثل :* و تكون فوق عـــنوان رئيسي في البحث، و يمكن أن تكون علامتان أو أكثر بحسب الحاجة، و تثبت في الهامش أيضاً .

4-3-4- التوثـــيق بالأرقـــام فقط : تعتمد هذه الطريقة في توثيق المصادر و المراجع على الأرقـــام الموضوعة بين قوسين و ضمن المتن فقط، بحيث يكون الرقم الأول دالاً على المصدر الموجـــود في قائمة المصادر في نهاية البحث . أما الرقم الثاني فإنه يشير إلى رقم الصفحة التي تـــم الاقتباس منها من نفس المصدر المشار إليه بالرقم الأول، وتستخدم هذه الطريقة في الأبحاث العلمـــية، و مـــثاله(128،5) . و أحـــياناً يشار إلى سنة المصدر، مثلاً (128،5، 1990):128 تعنـــي رقـــم المصـــدر أو المرجع الوارد في فهرس المصادر و المراجع في نهاية البحث، و 5 تعني رقم الصفحة من المرجع المذكور، و 1990 تعني تاريخ طباعة المرجع .

مـــن خـــلال فصـــول الكـــتاب حاولنا استخدام جميع أشكال توثيق المصادر و المراجع، كتطبيق عملي يرجع إليه الباحث ليختار ما يراه مناسباً لبحثه .

5-3-5- التوثـــيق فـــي العلوم الاجتماعية والفيزيائية : يتم التوثيق للمعلومات في مجال العلوم الاجتماعـــية والفيزيائية بتدوين لقب المؤلف، ثم تاريخ النشر، ثم يعقبهما فاصلة، ثم رقم الصفحة كل هذا موضوعاً بين قوسين كبيرين، مثل : (Silson 1982,73) .

في ضوء هذه الطريقة تنظم قائمة المصادر كالمعتاد بإضافة بسيطة، وذلك هو تدوين تاريخ النشر مباشرة بعد لقب المؤلف، يلي هذا عنوان البحث فمعلومات النشر كالمتبع سابقاً .

ملحوظـــة : إذا تضـــمنت قائمة المصادر أكثر من مصدر لمؤلف واحد فإنها ترتب حسب تاريخ النشـــر الأقدم فالأقدم تاريخياً، فالذي يليه . و إذا صادف اتفاق تاريخ نشر بعض الأبحاث في فترة واحـــدة فإنه يدون التاريخ، ثم يضاف في نهايته ما يميزه من الحروف الهجائية في المستوى للعدد الأخير مثل : (1406م) (1406ب)[8] .

المصادر و المراجع المستخدمة :

1- أبو سليمان،د.عبد الوهاب ابراهيم،م.س،ص:118.

2- روزنتال، فرانتز : **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي** . ترجمة : أنيس فريحة، ومراجعة : وليد عرفات . ط 3. (بيروت، دار الثقافة :1980). ص:109.

3- ضيف، د. شوقي، م.س، ص،ص :267،266 .

4- م.س.ن،ص:267.

5- م.س.ن،ص.ن.

6- م.س،ص:268

7- أبو سليمان، م.س، ص،ص :119-120.

8- م.س.ن.ص: 157 .

الفصل السادس

إعداد حلقة البحث، وكتابة تقرير البحث والمقالة

المبحث الأول : إعداد حلقة البحث في المرحلة الجامعية الأولى[1] :

الأغـــراض الأساســـية لحلقـــة البحث : إن معظم أبحاث الطلاب في المرحلة الجامعية الأولـــى، هـــي دراسات مكتبية. تتضمن الفحص الدقيق للمواد المكتبية – المنشورة وغير المنشـــورة – وتتضـــمن هـــذه الدراسات كذلك، نقد وتقييم وتفسير المواد التي يطلع عليها الطالـــب . و إذا كـــنا قـــد قســـمنا البحوث إلى أقسام ثلاثة هي البحث بمعنى التنقيب عن الحقـــائق والحصول عليها، والبحث بمعنى التفسير النقدي، ثم البحث الكامل .. فإن أبحاث الطـــلاب فـــي المـــرحلة الجامعية الأولى، تقع معظمها في النوعين الأولين .. وإن كان التركيز على النوع الأول من غير شك، هذا ويكلف الطالب بإعداد ورقة البحث أو التكلف لتحقيق الأغراض الأساسية التالية :

1- تعويد الطالب على التفكير والنقد الحر .

2- تدريـــب الطالـــب على حسن التعبير عن أفكاره وأفكار الآخرين بطريقة منتظمة واضحة وصحيحة .

3- إظهـــار كفـــاءة الطالب في مجالات وموضوعات، لم يتناولها الأستاذ في المادة الدراسية بتوسع وتغطية شاملة .

4- الـــتعرف علـــى كيفية استخدام المكتبة سواء من ناحية التصنيف أو الفهارس أو المراجع ومصادر المعلومات العامة أو المتخصصة .

5- الإفـــادة من جميع مصادر المعلومات بالمكتبة – أو خارجها – في تجميع المواد المتعلقة بموضوع معين واكتشاف حقائق إضافية عنه .

---

[1] - بدر، أحمد : أصول البحث العلمي ومناهجه. د.ط. (القاهرة، المكتبة الأكاديمية : 1996) ص-ص: 187-196، بتصرف .

6- تنمية قدرات الطالب ومهاراته في اختيار الحقائق والأفكار المتعلقة بصفة مباشرة بموضوع معين، وذلك من بين المواد المكتبية المتوفرة .

7- تنظيم المواد المجمعة وتوثيقها، وحسن صياغتها، ثم تقديمها بلغة سليمة وبطريقة واضحة منطقية ومؤثرة .

وكلما تمت لدى الطالب هذه الخبرات والمهارات أثناء دراسته الجامعية، كلما زادت فرص إسهام الطالب الايجابية، في مجتمعه بعد التخرج واستطاع أن يواصل دراسته العليا - إذا أراد - بغير عناء كبير .

إن تعويـــد الطالب على التفكير الحر النقدي، وعلى التنقيب عن الحقائق والحصول علـــيها وتحلـــيلها ونقدهـــا وتفسيرها وتنظيمها، هي ضرورة تعليمية جامعية، وهي إحدى الجوانب الهامة في حضارة الإنسان المعاصرة .

وإذا كان هذا الكتاب الذي بين يديك، يخدم الطالب الباحث، في جميع مراحل البحث وما بعدها، فسنركز في هذا الفصل على كيفية إعداد الطالب " لورقة البحث " التي تتطلبها دراسته الجامعية الأولى وذلك في الخطوات التالية :

أولاً - اختـــيار موضوع البحث : لقد تناولنا بالتفصيل (في الفصل الثالث) كيفية اختيار مشـــكلة البحـــث، ومـــا يمكن أن نقوله للطالب بالمرحلة الجامعية الأولى، هو : ضرورة اختياره لموضوع البحث الذي يتفق مع رغبته وميوله، على أن يكون ذلك بتوجيه الأستاذ المشـــرف أو موافقته النهائية، كما ينبغي على الطالب أن يتجنب الموضوعات التي تتطلب خلفية من المعلومات ليست لديه، وأن يحدد موضوعه بحيث يمكن أن تغطى ورقة البحث (وهـــي عـــادة من عشر إلى عشرين صفحة) هذا الموضوع بعمق، ذلك لأنه إذا اختار موضـــوعاً عريضاً فستكون معالجته للموضوع سطحية . وتضييق دائرة البحث، يمكن أن يـــتم باختـــيار جانـــب معين فقط أو فترة معينة، أو حدث أو شخص معين، أو غير ذلك، فضلاً عن ضرورة اختيار الموضوع الذي يتوفر مصادره ومراجعه - أو أكبر قدر منها- بمكتـــبة الجامعـــة أو يســـتطيع الباحـــث الحصول على هذه المراجع والمعلومات بطريقة سريعة.

ثانـــياً - القراءة الأولية ووضع خطة البحث : إذا اختار الطالب موضوعاً معيناً، فعليه أن يقـــوم بقـــراءات اســـتطلاعية للاســـتقرار علـــى الموضوع الذي اختاره، أو اختيار أحد

الموضـــوعات الـــبديلة التي تتوفر لها المراجع أو الشروط الواجبة في اختيار الموضوع والتي سبقت مناقشتها .

وعلـــى الطالـــب بعد ذلك أن يحدد نقاط البحث بصفة عامة، وأن يضع هيكلاً عاماً أولـــياً لأبوابـــه وفصوله .. ويقرأ قراءة عامة في بعض الكتب والموسوعات .. إن قراءة مقـــال من موسوعة أو الإطلاع على أحد الكتب المتخصصة يمكن أن يساعد الطالب في الـــتعرف علـــى ســـعة الموضوع وطريقة البحث .. بالإضافة إلى أن المقال بالموسوعة يحتوى عادة في نهايته على ببليوجرافيا أو قائمة بالمصادر ..

ثالـــثاً – تجميع المصادر وتسجيل وصف ببليوجرافي لكل مصدر : لقد تناولنا في الفصول الســـابقة، كيفية الوصول إلى مصادر المعرفة وطرق استخدامها سواء عن طريق فهارس المكتـــبة أو كتـــب المـــراجع (دوائـــر المعـــارف والموســـوعات والقواميس والتراجم والحوليات ... الخ) أو الكشافات التحليلية للدوريات أو غير ذلك من المصادر التي يمكن الـــرجوع إلـــيها، للإلمام بالمعلومات الأساسية، والكتب والنشرات والمجلات وغيرها من المـــواد التي سيعتمد عليها الطالب في تجميع المعلومات .. ثم تتبع المراحل التالية لتسجيل البيانات اللازمة :

أ- يـــدون كل كتاب أو مقال على بطاقة منفصلة مستقلة (3-5بوصة) لسهولة استعمالها وترتيبها .

ب- ترتيـــب الـــبطاقات هجائـــياً طـــبقاً لأسماء المؤلفين، أما إذا قسم البحث إلى موضـــوعات فرعـــية فيكتـــب رأس الموضـــوع على الركن الأيسر من البطاقة ثم ترتب الـــبطاقات تبعاً لرؤوس الموضوعات . وكل مجموعة من البطاقات في الموضوع الفرعي ترتب هجائياً حسب أسماء المؤلفين .

ج- تكتـــب بكل بطاقة التفاصيل الببليوجرافية وهي : اسم المؤلف وعنوان الكتاب [أو المقـــال] والطبعة ومكان النشر والناشر وتاريخ النشر ثم الصفحة أو الصفحات التي توجد بها المعلومات .

رابعـــاً – استكمال الملاحظات عن المصادر المجمعة : يصعب في كثير من الأحيان جمع المصـــادر وبـــيان الملاحظـــات الكافية عنها في نفس الوقت فقد يكون مصدر البحث من ببلوجرافـــية أخرى أو مقالات مذكورة في كشاف الدوريات أو كتب بفهرس المكتبة وهذه

جمــيعها لــم يفحصـــها أو يراها الطالب، وعلى ذلك فعلى الطالب استكمال الملاحظات الضـــرورية الخاصـــة بهـــذه المصادر ويجب أن تكون بصورة مختصرة ومركزة ودقيقة (وخاصـــة الأســـماء، الـــتواريخ، الأرقام، الصفحات ..) مع الإشارة ما يتم اقتباسه من الكلمات أو الأفكار وذلك لتحقيق الأمانة العلمية . كما تستبعد البطاقات التي يراها الطالب غير متعلقة بموضوع بحثه .

خامســـاً – قـــراءة المعلومـــات بالمصادر ثم تدوينها وتنظيمها : يفضل أن يدون طالب البحـــث المعلومـــات الخاصـــة ببحثه على بطاقات أخرى (5×8 بوصة) أكبر من التي اســـتخدمت فـــي كـــتابة البيانات الببليوجرافية .. ويكتب رأس الموضوع بالقلم الرصاص – علـــى سبيل التجريب – في الركن الأعلى الأيمن للبطاقة أما الركن الأعلى فلكتابة اسم المؤلـــف والمـــرجع والصـــفحة باختصـــار (والتفصيل مكتوبة على البطاقة الصغيرة) ويخصص بقية البطاقة لتدوين المعلومات واستخدام البطاقة أفضل من كتابة المعلومات في كراســـة أو دوســـيه) وذلك لسهولة ترتيب وإعادة ترتيب البطاقات أو إضافة أو حذف ما يريده الطالب . ويمكن الاهتداء بالإرشادات التالية :

1- اقـــرأ المعلومـــات المدونة وأعد قراءتها حتى تهضمها وتحس بها إحساساً كاملاً وحتى يمكن أن تصوغها أنت بأسلوبك الخاص .

2- خطط للبحث بصفة مبدئية، وذلك بتجميع كل ما يتصل بنقطة واحدة واستبعاد ما لا يتصل بالموضوع ثم توزيع مجموعات البطاقات على أبواب أو فصول البحث أو نقاطه مع أخذ القواعد الآتية في الاعتبار :

أ. قاعدة الدليل الكافي، وقد يستدعي ذلك مزيداً من البحث والاستقصاء .

ب. قاعدة التنظيم، الزمني/ الموضوعي / المنطقي ... الخ .

ج. قـــاعدة الترابط، يجب ترابط المعلومات فيما بينها والبحث هو فن براعة استخدام الحقائق والأفكار في موضعها السليم .

3- خطـــط البحـــث بصـــفة نهائية، واستخرج البطاقات، وأعد ترتيبها طبقاً لما تراه ملائماً لإثبات أو نفي ما تريد .

سادساً – كتابة البحث : يمكن إتباع القواعد التالية التي نذكرها باختصار :

1- قاعدة التنظيم : بحيث تتبع الرسالة المخطط الذي وضعته .

2- قاعدة التقديم المنطقي :

أ- حــاول أن تــبدأ كــل بــاب أو فصل بفقرات دقيقة محددة تدل على الأفكار الأساسية التي تريدها .

ب- ضــمن نهايــة الــباب أو الفصل اختصاراً مركزاً للمعلومات الأساسية التي أوردتها .

ج- حــاول دائمــاً ربط الحقائق والعوامل المختلفة ببعضها في صياغة معلوماتك التي تقدمها .

3- قاعدة الوضوح :

أ- أعلــن عن رسالتك التي تدعو لها في بداية البحث، أو ضع الأسئلة التي تدل على هذه الرسالة في بداية البحث .

ب- الاختبار الحاسم للرسالة يتم عندما يستطيع المثقف المتوسط متابعة أفكارك .

4- قــاعدة التحديد : يجب أن يكون الطالب محدد الاتجاه رغم عرضه لمختلف وجهات النظر المتعارضة .

5- قاعدة إعادة الكتاب والشكل النهائي : تكتب المسودة الأولى من الرسالة بحيث تترك مســافات كبيرة للتصحيحات والإضافات التي تراها عند المراجعة، ثم تعاد الكتابة بصورة أكثر تنظيماً وتماسكاً، أما كتابة الرسالة بصورتها النهائية فيجب أن تكون كاملة من حيث اللغــة والأســلوب وعلامــات الترقيم ... الخ . كما يجب أن ترد كل جملة اقتبستها إلى مصــدرها ووضــعها بيــن علامتــي تنصيص " ... " لتمييزها عن نص البحث ويكتب بالهامش المصدر والصفحات التي اقتبست منها معلوماتك .

ســابعاً – الشــكل النهائــي للبحث : من المفضل أن يتضمن البحث في صورته النهائية، وقــبل تقديمه للأستاذ المشرف بعض العناصر الضرورية، وذلك لأن هذه العناصر تضفي عليه الكثير من سمات الأسلوب العلمي وخصائص البحث الجيد، وفيما يلي هذه العناصر:

1- صــفحة العنوان : تشمل الورقة الأولى للبحث في الزاوية العليا من اليمين (إذا كان البحث باللغة العربية ومن اليسار إذا كان البحث باللغة الأجنبية)، اسم الجامعة أو المعهد المســجل بــه الطالــب واسم القسم العلمي واسم المادة الدراسية .. ثم تترك مسافة كافية ويثبــت في منتصف الصفحة عنوان البحث وتحته اسم الطالب الباحث .. كما ينبغي ذكر

السنة الدراسية للطالب واسم الأستاذ المشرف وتاريخ تقديم البحث .. على أن يراعى في هذا كله حسن التوزيع على الصفحة .

كما ينبغي أن نؤكد على ضرورة كتابة العنوان بالكامل، ولا ينبغي أن يكون العنوان غامضاً حتى لا يسبب التباساً بالنسبة للقارئ، وبالنسبة للمكتبات والموثقين في عملية تصنيفه والتعرف على مضمونه .

2- **الشكر والامتنان للآخرين** : حيث يقدم الباحث عادة الشكر والامتنان لكل من عاونوه في القيام بالبحث أو التجربة ... الخ .

3- **قائمة المحتويات** : وهذه تذكر عادة بعد صفحة العنوان، و إذا كان البحث مطولاً ومقسماً على فصول وأبواب، فإن عناوين الفصول تدرج بنفس الترتيب الذي وردت فيه في صلب البحث، ويتبع كل منها برقم الصفحة .

4- **المقدمة** : وهي بداية كتابة البحث، حيث يبين فيها الباحث أسباب اختياره للموضوع ويمكن أن يضمن المقدمة مراجعة واستعراضاً عاماً للإنتاج الفكري المسبق على أن تشمل المقدمة في نهايتها بوضوح خطة البحث وإطاره .

5- **صميم المادة** : وهذه تشمل عرض الموضوع الأساسي بالطريقة التي انتهجها الباحث كأن يكون منهجاً تاريخياً أو مسحاً أو دراسة لحالة معينة أو تفاصيل التجربة التي أجراها، ويجب أن تكون المادة في مجموعها متناسقة مترابطة .. وأن تندرج الأبواب والفصول تدرجاً منطقياً . وفي حال التجارب يمكن استخدام رؤوس موضوعات فرعية عن الأجهزة المستخدمة والمواد والطرق المتبعة، كما يمكن أن تتضمن التجارب عدداً من الجداول والرسوم البيانية وكقاعدة عامة يجب عدم إخفاء تفاصيل التجارب العلمية التي أجريت .

6- **النتائج** : وهذه تعطي ما وصل إليه الباحث فعلاً بعد إجرائه للتجارب التي ذكرها، وهذه يمكن أن تقدم في شكل جداول أو رسوم حسب الضرورة .

7- **المناقشة** : وهذه تعتمد على طبيعة البحث ذاته، وهل هو في حاجة للمناقشة من عدمه، فإذا كانت النتائج التي وصل إليها الباحث جديدة جداً، فإن المناقشة " عادة " غير لازمة ولكن في حالة تكرار البحث، ولكن بنتائج تختلف عن النتائج السابقة أو إتباع منهج مختلف ... الخ، فإن المناقشة تكون لازمة .

8- **التوصـــيات** : كثيراً ما يخلط الباحث بين النتائج والتوصيات . فالنتائج تعتبر الحقائق التـــي توصل إليها الباحث بناء على الدراسة التي قام بها . أما التوصيات فهي مجرد آراء للباحث يعرضها للتنفيذ .

9- **الملخـــص** : وهـــذا يعطي موجزاً عاما للتجارب والنتائج، ومن الصعب عمل تمييز واضـــح بيـــن الملخص والمستخلص مثلاً، وغالباً ما يكون هذا التمييز في أسلوب الكتابة وحجـــم المحـــتوى المذكور في كل منهما، كما يمكن أن يتضمن الملخص موجزاً الأقسام البحـــث ووحداته في تتابع، أما المستخلص فيتضمن خلاصة البحث بعد قراءته واستيعابه ككل (يقرب فهم المستخلص بتشبيهه بالزبدة التي تستخلص من الحليب بعد خضه) .

المبحث الثاني : تقرير البحث والمقالة[1]

إن كـــتابة تقرير البحث من أكثر خطوات البحث دقة وأهمية، فالباحث بعد أن يقوم بالقراءات اللازمة، ويجري الدراسات المطلوبة عليه أن يكتب تقريراً موجزاً بالجهود التي عملها ويصف أهم الخطوات التي قام بها والطريقة التي استخدمها .

فالباحـــث لا يسجل في تقرير البحث القراءات التي قام بها والمعلومات التي درسها لأن هـــذه القـــراءات والمعلومات ليست جزءاً من تقرير البحث بل هي أمور هامة تساعد الباحـــث علـــى فهـــم مشكلة، وتفسيرها وتحليل نتائجها، فلو كتب الباحث في تقريره كل القراءات التي قام بها لكان واجباً عليه أن يكتب مئات أو آلاف الصفحات التي قرأها دون أن يكون لها أي مكان مناسب أو أية حاجة، وهذه القراءات ليست جزءاً من البحث بل تتم قـــبل عملية البحث وقد تتم اثنائها، وكل ما يحتاج إليه البحث هو الإشارة إلى مصادر هذه القراءات .

إن تقريـــر البحـــث لـــيس تسجيلاً لقراءات الباحث، بل وصف للجهود التي بذلها الباحـــث وللخطوات التي سلكها والنتائج التي توصل إليها، فكتابة تقرير البحث إذن عملية لاحقة للبحث . ولا تبدأ إلا بعد انتهاء الباحث من قراءاته ودراساته وتجاربه، فالباحث بعد أن يفرغ من دراساته وقراءاته يسجل في تقرير وصفي ما قام به من جهد، وهذا ما يسمى تقريـــر البحث .. وكتابة تقرير البحث في هذا المعنى هي آخر خطوة يقوم بها الباحث أو الخطوة النهائية لعملية البحث .

---

[1] - عبيدات، ذوقان، ورفاقه : البحث العلمي. د.ط. (عَمان، دار مجدلاوي : د.ت) . ص – ص: 291 -295 .

وتقريــر البحــث هو ما ينشر عن البحث ويقدم للقارئ، فالقارئ لا يهتم بقراءات الباحــث بمقدار ما يهتم بالأسلوب الذي استخدمه البحث وبالنتائج التي توصل إليها، ولذلك كان من المهم أن يتفق المهتمون بعملية البحث العلمي على شكل معين لتقرير البحث يلتزم به الباحثون .

أولاً : تقرير البحث والمقالة : عرفنا أن تقرير البحث هو الوسيلة التي يستخدمها الباحث للإعــلام عن بحثه من حيث مشكلة البحث وفروضه وإجراءاته ونتائجه التي توصل إليها الباحــث وهــو بهذا يختلف عن المقالة التي يقوم بها كاتب ما بمناقشة قضية أو موضوع معيــن، فالمقالة هي عرض لآراء عدد من المهتمين بموضوع معين وليس بحثاً عن نتائج وأدلة معينة، وفيما يلي توضيح للفروق بين المقالة وتقرير البحث :

1- إن تقرير البحث يسجل مشكلة معينة وفروض هذه المشكلة ومنهج بحثها والنتائج التــي توصــل إلــيها الباحث، بينما تبرز المقالة مشكلة ما ورأي الكاتب في هذه المشكلة وتلخــيص لآراء الآخريــن بها . فتقرير البحث يكشف عن إضافات علمية جديدة تلخص المقالة ما عرفه الكاتب عن مشكلة ما .

2- إن كــتابة تقريــر البحث يتطلب الالتزام بقواعد علمية محددة لا يجوز الخروج علــيها، فالباحــث يتقيد بتوثيق المعلومات وتوثيق مراجعها ومصادرها، أما كاتب المقالة فليس ملزماً بإثبات مراجعة .

3- إن لغــة البحــث العلمي المستخدمة في التقرير هي لغة واضحة دقيقة بعيدة عن الــتطرف، فالباحث يبتعد عن الكلمات الحادة مثل : يؤكد، يدل دلالة قاطعة ، دائماً، ابداً، إطلاقاً، إذ لا يستطيع الباحث أن يستخدم مثل هذه الكلمات لأنه يتعامل مع أدلة ومؤشرات لا مــع حقائق ثابتة ومطلقة، أما كاتب المقالة فكثيراً ما يلجأ إلى استخدام مثل هذه الكلمات ولا يحاسب على استخدامها .

4- لا يتحدث تقرير البحث عن الباحث باستخدام ضمير المتكلم، فالباحث لا يقول أنا أو قمــت وعملت وتوصلت، بل يستخدم ضمير الغائب أو الشخص الثالث كأن يقول : قام الباحث، توصل الباحث إلى .

أمــا كــتابة المقالة فيعبر عن نفسه بوضوح ويقول إن رأيي هو، أو ناقشت الآراء السابقة واكتشفت فيها مايلي .

إن الباحث يلجأ إلى استخدام ضمير الغائب أو الشخص الثالث تأكيداً منه على الحقيقة والمنهج لا على شخصية الباحث فهو تأكيد على الموضوعية وأبعاد العنصر الشخصي .

1- تكتب المقالة بأسلوب مشوق ويجتهد الكاتب على أن يجعل مقالته مسلية ومشوقة، أما الباحث فإن التشويق الذي يتحدث عنه فهو التسلسل في عرض المشكلة وإثبات فروضها والوصول إلى نتائجها .

2- إن لتقرير البحث شكلاً محدداً في إخراجه وتنظيم محتوياته، وفي كتابته وهوامشه، ويفترض أن يلتزم به الباحث أما في كتابة المقالة فلا يراعي الكاتب مثل هذه القواعد.

ثانياً – محتويات تقرير البحث : يشتمل تقرير البحث على المحتويات التالية : مقدمة البحث، خطة البحث، نتائج البحث، ملخص البحث، مراجع البحث . كما يشتمل تقرير البحث على صفحات تمهيدية وملاحق خاصة، وفي ما يلي توضيح لهذه المحتويات :

1- الصفحات التمهيدية : وتشتمل على الصفحات التالية :

أ- الصفحة الأولى وتبين اسم الجامعة أو الكلية، وعنوان الدراسة، والدرجة التي سيحصل عليها الباحث واسم الباحث واسم الأستاذ المشرف والسنة التي قدمت فيها هذه الدراسة .

ب- الصفحة الثانية وهي صفحة الشكر والتقدير حيث يقدم الباحث شكره إلى من قدم له مساعدة إيجابية لاستكمال البحث بشكل مختصر وغير مبالغ فيه حيث يوجه الشكر فقط إلى من قدم مساعدة دون أن تكون هذه المساعدة جزءاً من واجبه أو عمله الرسمي .

ج- فهرس الدراسة ويبين فهرس الجداول وفهرس الأشكال والرسوم البيانية وفهرس الدراسة الذي يبين فصول الدراسة وعناوينها الفرعية وأرقام الصفحات الخاصة بالفصول والعناوين الرئيسية للدراسة .

ويلاحظ أن الرسائل والتقارير لا تعطي أرقاماً متسلسلة للصفحات التمهيدية بل يوضع لكل صفحة رمزاً وفق الحروف الأبجدية أ، ب، ج، د ...

2- مقدمة البحث : تهدف مقدمة البحث إلى الكشف عن مشكلة الدراسة وأسباب اختيار الباحث لها، وأهمية دراستها، وعلاقتها بالدراسات السابقة، كما تحدد المقدمة فروض الدراسة وإجراءاتها، وفيما يلي تفصيل لمقدمة البحث .

أ- تبدأ المقدمة بعنوان البحث، ويكتب هذا العنوان بشكل مفصل وواضح يحدد مجال الدراسة وطبيعتها ومادتها مثل : أثر التربية العملية على تحسين أداء طلاب كليات المجتمع، علاقة الدراسة النظرية في كليات المجتمع بمتطلبات العمل الناجح بعد التخرج . ويبعد الباحث عن اختيار عناوين دعائية أو تلفزيونية مثل : هكذا يصنع الرجال، أو الطلاب ما لهم وما عليهم . كما يبعد الباحث عن اختيار عناوين غامضة مثل : الحرارة والحياة، تلوث البيئة . إن عنوان الدراسة يفترض أن يوضح متغيراتها : المتغيرات المستقلة والمتغيرات التالية .

ب- يبدأ الباحث بعرض مشكلة البحث ودقة محدداً أسئلتها وحدودها وفروضها، وأن يعرض الباحث أبرز حل توصل إليه، وذلك ليربط بين المشكلة والحل ويجعل القارئ متشوقاً لمعرفة الأدلة التي توصل إليها الباحث للكشف عن هذا الحل .

ج- ثم يبرز الباحث غرض الدراسة وأسباب اختياره لها، والفوائد التي يمكن أن تنتج عن هذه الدراسة .

د- ويحدد الباحث في هذه المقدمات مصطلحات الدراسة ويعرفها تعريفاً واضحاً.

3- **خطة البحث** : يحدد الباحث خطة بحثه ويصف الإجراءات التي قام بها والمنهج الذي استخدمه، وأسباب اختياره لهذا المنهج، كما يوضح الباحث في هذا الجزء من التقرير المجتمع الأصلي للدراسة والعينة التي أجريت عليها الدراسة وطريقة اختيار العينة وحجمها والتعليمات التي قدمها لأفراد العينة .

وتشمل خطة البحث أيضاً الأدوات والاختبارات التي استخدمها الباحث والطرق التي استخدمها في التأكد من صلاحية هذه الأدوات .

ويهدف الباحث من وضع هذا الجزء في تقرير البحث إلى مساعدة القارئ على دراسة إجراءات البحث والحكم على مدى دقتها لأن نتائج البحث ترتبط بدقة هذه الإجراءات وتحتل خطة البحث مكاناً بارزاً في تقرير البحث حيث يمكن أن يخصص لها فصل كامل أو أكثر في التقرير .

4- **نتائج البحث** : يعرض الباحث في هذا الجزء من التقرير الخطوات العملية لتطور البحث وإثبات فروضه، وعرض الأدلة التي توصل إليها وفحص قدرتها على إثبات أو نفي الفروض .

ويقـدم الباحـث نـتائجه بشـكل متسلسـل حسب أسئلة الدراسة أو حسب تسلسل فروضها، فيبدأ بالفرض الأول ثم يجمع الأدلة التي تؤيده أو تعارضه حتى يصل إلى قرار معين في الحكم عليه، ثم يبدأ بالفرض الثاني فالثالث وهكذا ..

ومـن المهم أن يقدم الباحث تسجيلاً دقيقاً لنتائجه التي يمكن أن تكون نتائج وصفية أو نتائج رقمية، ويعبر بوضوح ويعرضها عرضاً واضحاً، وتعرض النتائج والإحصاءات الرقمـية في جداول أو رسوم بيانية، ومهما كانت طريقة عرض النتائج فإن من المهم أن تقدم بشكل واضح ومتكامل بحيث يعبر الجدول أو الرسم البياني بشكل واضح وكامل عن هذه النتائج .

إن الوصول إلى النتائج ليس المرحلة النهائية في عملية البحث بل لابد من أن تحلل هـذه النـتائج وتفسر من خلال البحث عن أسبابها أو عن آثارها أو علاقاتها بالمتغيرات المختلفة، كما لابد من الحكم على مدى دلالة هذه النتائج والاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها من النتائج .

5- **ملخـص البحث** : لا يحوي الملخص معلومات جديدة في البحث بل هو تقرير قصير مختصـر يشمل كل ما قام الباحث بدءاً من تحديد المشكلة وحتى تحليل النتائج، فالملخص تقرير قصير مختصر لتقرير البحث الأصلي .

ويعـرض الملخـص كل المراحل البحث بشكل مختصر ودون الحاجة إلى توثيق المعلومات وإرجاعها إلى مصادرها، ويخدم هذا الملخص القارئ في إعطائه وصفاً سريعاً للبحـث والنتائج التي توصل إليها إذا كان هدفه هو الحصول على هذه النتائج، أما إذا كان هدف القارئ دراسة البحث وتحليله فلابد من دراسة تقرير البحث كاملاً .

6- **توصيات البحث** : لا تعتبر التوصيات جزءاً أساساً في البحث، ولكن الباحث الذي قام بالدراسـة يجـد نفسه قادراً على اقتراح بعض الحلول بشكل توصيات عامة تقدم للجهات المعنـية للإفادة منها في مجال التطبيق العملي، وتقدم الدراسات الهامة عادة مجموعة من التوصيات ترتبط بآراء الباحث والنتائج التي توصل إليها .

7- **مـراجع البحـث** : يقـدم الباحث قائمة بالمراجع التي استخدمها كمصادر للمعلومات والبيانات التي استفاد منها في بحثه، ويقدم هذه القائمة وفق أسس معينة تتمثل في ما يلي:

أ- عرض المصادر حسب تسلسل الحروف الأبجدية للمؤلفين .

ب- عرض المصادر العربية والأجنبية في قائمتين منفصلتين .

ت- عرض قائمة خاصة بالكتب وقائمة أخرى بالدوريات والنشرات والموضوعات .

إن وجـود القائمـة في نهاية الدراسة أمر جوهري وأساسي في البحث العلمي حيث تعبر هذه المراجع عن جانب من جهود الباحث وقدرته في الوصول إلى هذه المراجع، كما تفيد هذه القائمة القارئ في إطلاعه على قائمة تضم ما نشر حول هذا الموضوع .

8- **ملاحـق البحـث** : تشمل الملاحق بعض المواد التي أعدها الباحث كالمواد التدريبية التـي استخدمها، أو المراسلات التي استخدمها مما يمكن أن يفيد القارئ ويقدم صورة عن جهد الباحث . ولا تعتبر الملاحق جزءاً من البحث .

الفصل السابع

موضوعات لغوية رئيسة في البحث العلمي

أولاً- علامـــات الترقـــيم في اللغة العربية : كما يستخدم المتحدّث في أثناء كلامه بعض الحركات اليدوية، أو إشارات الوجه، أو كما يلجأ إلى التنويع في نبرات صوته، في سبيل دقة الدلالـــة، وإجادة الترجمة عما يريد بيانه للسامع، وأول من استخدمها في اللغة العربية هو الدكتور (أحمد زكي باشا) في أوائل القرن العشرين .

والترقيم في الكتابة هو استخدام رموز اصطلاحية معينة بين الجمل، أو بين الكلمات، لتســهيل عملـــية الإفهام من قبل الكاتب، والفهم والقراءة من قبل القارئ. وهو أشبه بإشارات المـــرور الضـــوئية، فإذا زالت، اضطربت القراءة، وشاب الفهم بعض اللبس والغموض. وفيما يلي عرض لعلامات الوقف، مع مواضع كل منها.

أ- النقطة (.) تدوّن :

1- في أواخر الجمل التامة المعنى المستوفية كل مكملاتها اللفظية البسيطة منها والمركبة .

2- تســتعمل بعـــد المختصرات إطلاقاً إلا في حالات الالتباس بينها وبين الصفر في الرقم . لذا يحسن أن يتجنبها الباحث بعد المختصرات لكثرة الأعجام في اللغة العربية، إلا في حالة الضرورة وعدم الالتباس، مثال : ص. 150 ⇐ ص: 150،

ج. 5 ⇐ ج5 ، ج : 5

3- توضع عند انتهاء الكلام وانقضائه مثل : الأيام دول .

4- تســتعمل للوقف بعد تمام المعنى نهائياً، وقبل استئناف كلام جديد . مثل : في كل قرية مسجد يصلي فيه أهلها .

- لا توضـــع الـــنقطة بعد العنوان، سواء أكان عنواناً رئيسياً أم فرعياً . وعند الطباعة لا يترك فراغ قبل النقطة وتترك مسافتان بعدها .

ب- الفصلة (،) أو الفاصلة :

وهي أكثر الإشارات استعمالاً وشيوعاً، تدون :

1- بين الجمل المتعاطفة .

2- بين الجمل المعترضة .

3- بعد القسم .

4- بين كلمات عديدة، صفات كانت أم أسماء، أفعالاً أم حروفاً، في الجملة .

5- بين الكلمات المترادفة في الجملة .

6- بعد نعم أو لا جواباً لسؤال تتبعه الجملة .

7- بعد أرقام السنة حين يبتدأ بها في الجملة، أو بعد الشهر أو اليوم.

8- بعد المنادى في الجملة، وبعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل الشخصية، وبعد عبارة الختام التي تجيء قبل توقيع المرسل .

9- بعد جميع المختصرات في تدوين المصادر في الهوامش، إلا بعد مختصر الصفحة منعاً للالتباس في الأرقام .

10-توضع بين شهرة المؤلف واسمه في فهرس المصادر، وبين معلومات النشر بعد الدار الناشرة .

11-لتدل على وقفة قصيرة، بين أجزاء الجملة الواحدة .

12-بين أنواع الشيء أو أقسامه، مثل : الكلمة ثلاثة أقسام : اسم، وفعل، وحرف. وعند طباعتها لا يترك فراغ قبلها، وتترك ثلاث مسافات بعدها .

ج- الفصلة المنقوطة (؛) :

يندر استعمالها في اللغة العربية، لئلا تكثر الرموز المنقوطة إلى جانب الأحرف المنقوطة .

1-لكنها تستعمل لتفصل بين أجزاء الجملة الواحدة، المتشابهة بعضها ببعض .

2-كما يستحسن استعمالها أيضاً في تدوين المصادر في الهامش حين يعتمد المؤلف، للفكرة الواحدة، غير مصدر واحد، تدوّن عندئذ الفصلة المنقوطة بين المصادر تحت رقم واحد .

3-توضع قبل التعليل وبيان السبب : محمد من خيرة الطلاب في فرقته ؛ لأنه حسن الصلة بأساتذته وزملائه، ولا يتخلف عن المدرسة قط، يستذكر دائماً دروسه بعناية وجد .

4-بعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل الرسمية .

د- النقطتان العموديتان (:) تدوّنان :

1- في العربية قبل الأرقام خوفاً من الالتباس، واعتبار النقطة صفراً .

ص : 150، ج : 5

2- بعد البلدة في تدوين المصادر في الفهرسة، وفي الهوامش .

3- بعد القول والمقول، أو ما اشتق منه .

4- بين الشيء وأقسامه وأنواعه مثل : أصابع اليدين : خمس : الإبهام ...

5- بعد كلمة مثل : وقبل الأمثلة كما ورد أعلاه .

6- قبل تعداد النقاط في أمر ما .

7- قبل الجملة أو الجملة المقتبسة .

8- بعـد المثل أو القول المشهور، أو الحكمة، ومثل : اثنان لا يشبعان : طالب علم، وطالب مال .

هـ- الشرطة (-) تدوّن :

1- بيـن كلمات في جملة للدلالة على بطء النطق بها، إذ تساعد القارئ على التعبير بنغم خاص .

2- في أول السطر في حال المحاورة بين اثنين إذا استغنى عن تكرار اسميهما

3- بين العدد والمعدود إذا وقعا عنواناً في أول السطر مثل : 1- ...، أولاً - ...

4- في أواخر الجمل غير التامة، دلالة على التردد في إنهائها لسبب ما .

5- بعد الأرقام أو الحروف أو الكلمات دلالة على نقص فيها .

6- قبل الجمل أو النقاط المشار إليها بالأرقام .

7- بين الرقمين المتسلسلين : 25 - 26 ...

8- تستعمل في جملة الدعاء . أنت - وفقك الله مجتهد .

وعند الطباعة تترك مسافتان قبل كل شرطة ومسافة واحدة بعدها .

و - الشرطتان (-   -) تدوّن :

قد توضعان للجمل أو للكلمات المعترضة، وقد تقوم الفاصلة مقامهما .

مثال : هذا الملحق مختصر - بتصرف - من كتاب ...

ز- الاستفهام (؟) تدوّن :

1- بعد الجمل الاستفهامية .

2- بين القوسين للدلالة على شك في رقم، أو كلمة أو خبر . (؟)

عند الطباعة تترك مسافة واحدة قبلها ومسافتان بعدها .

ح- التعجب أو الانفعال (!) تدوّن :

1- للتعبـــير عن شعور قويّ سخطاً كان أم رضاً، استنكاراً أم إعجاباً، تساعد القارئ على التعبير بنغم خاص .

2- بعد الجملة المبتدئة : بـــ ما التعجبية إطلاقاً . استحساناً كان أم استقباحاً، وبعد الجملة المبتدئة بـــ " نعم وبئس "، وبعد الاستغاثة .

عند الطباعة تترك مسافة واحدة قبلها ومسافتان بعدها .

ك - القوسان (   ) يدوّنان :

1- يوضـــع بينهما عبارات التغيير والدعاء القصير مثل : توضع النقطتان بين القول والمقـــول (أي الكـــلام المتكلم به) ومثال الدعاء القصير أن تقول : كان عمر (رضـي الله عنه، رحمه الله...) .

2- حول الأرقام، أفي المتن وقعت أم في الهامش، دلالة على المصدر المعتمد.

3- حـــول الأرقـــام الواردة في الجمل في المتن حماية لها من أي لبس مع الحروف الهجائية.

4- حول إشارة الاستفهام بعد خبر أو كلمة أو سنة دلالة على الشك فيه .

5- حول الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النص، على أن تكون بأحرفها الأجنبية .

وعند الطباعة تترك مسافة واحدة قبل القوس الأول، ومسافة أخرى بعد الثانية .

س - الشولتان المزدوجتان " " تدوّنان :

1- حـــول الاقتباس الحرفي من كلام الغير والموضوعة في ثنايا كلام الناقل، ليتميز كلام الغير عن كلام الناقل .

2- حول عنوانات الكتب لتوضيحها وإظهارها، أو حول القصائد أو المقالات .

عند الطباعة تترك مسافة واحدة قبل العلامة الأولى وبعد الثانية .

ع – القوسان المركنان [ ] يدوّنان :

1- حــول كل زيادة تقع في الاقتباس الحرفي من قبل الناقل، أو حول كل تقويم فيه، وهناك من يفضل الإشارة إلى التقويم والتصحيح في الهامش .

2- حول أي من معلومات النشر غير الموجودة في صفحة العنوان .

عند الطباعة تترك مسافة واحدة قبل القوس الأولى وبعد القوس الثانية .

ن – علامة الحذف، النقط الأفقية ... تدوّن :

1- بعد الجملة التي تحمل معاني أخرى، لحث القارئ على التفكير .

2- للاختصار وعدم التكرار بعد جملة أو جمل .

3- للدلالة على أن هناك حذفاً في الاقتباس الحرفي .

4- بدلاً من عبارة " إلى آخره " في سياق الحديث عن شيء ما .

ويكون أقلها ثلاث نقط .

وعند الطباعةلا تترك مسافة قبل أي نقطةوتترك مسافتان بعد النقطة الأخيرة.

ثانــياً – علامـــات الترقيم في اللغة الإنكليزية (1) **(Punctuation Marks)** : لا بد للباحــث هــنا مــن مراجعة «علامات الترقيم» العامة فيما سبق، علماً أن أول استعمال لعلامات الترقيم كان في الغرب، ثم في اللغة العربية أصدر أحمد زكي كتاباً عن علامات الترقــيم فــي عام 1912، وقد اعتمدت في الأبحاث العلمية والأدبية عند العرب منذ ذاك التاريخ، زيادة على ذلك يُعنى الباحثون بـــ :

1- Apostrophes : الفاصــلة العالــيا (') وموضعها المكان العالي في السطر، على عكس الفاصلة العربية التي ترسم على السطر . وأهم استعمالاتها:

أ- الاختصــار : ولا يفضــل اســتخدامها فـــي هــذه الحالة في البحوث العلمية المتينة، مثال : Can't .

ب- صــغية الــتملك: مثل : Shakespeare's Plays . كما تستخدم في أسماء الأعلام الأحاديــة المقطــع المنتهية بحرف صافر : S, Z, Sh, Zh, Ch, J ويضاف بعدها «s» أخرى مثل :

(Marx's theories) , (Keats's poems)

---

(1) Gibaldi & Achter . MLA Handbook, P 10.

يســتثنى مــن ذلك أسماء الأعلام الواردة في الأدب الكلاسيكي، والتي قاعدتها ألا تستخدم فيها هذه «s»، مثل :

. (Cervantes ' Novelas) , (Hopkins' Poems)

يســتثنى من ذلك أسماء الأعلام المنتهية بحرف صافر ويليه الحرف «e» ، حيث يضاف بعدها الفاصلة العليا والحرف «s» مثل: Horace's odes . كما أن صيغة التملك فــي أسماء الأعلام المنتهية بحرف «s» الصامت (غير الملفوظ) إضافة «s» بعد الفاصلة ضروري مثل : (Camus's nouvels) .

2- الفاصلة – Commas (إنظر القسم العربي أعلامه) . وترد في مقام (and) إن تكرر العطــف، أو بين الصفات المتناظرة، أو في كتابة التاريخ مثل : (January 1,1984) أو بيــن أسماء الأعلام : (Wimsatt, Jr) أو بين العناوين البريدية : (Brooklyn, new York) .

3- الخــط المعــترض الصــغير – Hyphens : يستخدم في صياغة التعابير المركبة ، وبصورة خاصة الصفات المركبة مثل :

(a Well- established Policy)

وفي ربط السابقة بالكلمات التي تبدأ بحرف كبير، مثل :

(Post-Renaissance)

وفي ربط اثنين مع الأسماء النظيرة، مثل :

(Teacher- Scholar), (Poet-Priest)

ملحوظــة: هــناك كتب ومعاجم تدل الباحث على الكلمات التي تقبل هذا الخط المعترض الصغير:

4- حروف الكتابة المائلة للطبع Italic (أو التي يوضع تحتها خط)، وأهم ورودها:

أ- في العناوين، إذ يبدّل فيها أشكال الخط لإبرازها.

ب- الكلمات المستخدمة أمثلة لغوية:

ج- الكلمات المستخدمة من لغة أخرى غير لغتك الإنكليزية.

د- أسماء الأعلام والكلمات الغريبة عن الإنكليزية، ولكنها تأنكلزت .

ثالــثاً- استعمالات العدد : إن استعمالات العدد كثيرة أثناء كتابة بحثاً أو رسالة علمية وقد يخطئ البعض في استعمالات العدد الصحيحة، ونورد هنا قواعد كتابته بصورة مختصرة.

ينقسم العدد إلى قسمين رئيسيين : الأصلي والترتيبي :

آ- **العدد الأصلي** : ما دل على كمية الأشياء المعدودة : وهو أربعة أنواع :

أ1- **العدد المفرد** : من الواحد إلى العشرة، ويتبعها المائة والألف .

1- الواحد والاثنان يذكران مع المعدود المذكر، ويؤنثان مع المعدود المؤنث .

أما الثلاثة إلى العشرة فيؤنث العدد مع المذكر، ويذكر مع المؤنث وأما المائة والألف فيبقيان بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث كما في الأمثلة الآتية:

كتاب واحد – ورقة واحدة، كتابان اثنان – ورقتان (اثنتان أو ثنتان) .

ثلاثة كتب – ثلاث ورقات، ثمانية كتب – ثماني ورقات .

عشرة كتب – عشر ورقات، مائة كتاب – مائة ورقة .

مائتا كتاب – مائتا ورقة، ثلاثمائة كتاب – ثلاثمائة ورقة .

ثمانمائة (ثمانيَ مائة) كتاب – ثمانمائة (ثمانيَ مائة) ورقة .

ألف كتاب – ألف ورقة، ألفا كتاب – ألفا ورقة .

ثلاثة آلاف كتاب – ثلاثة آلاف ورقة، الكتاب الواحد – الورقة الواحدة .

الكتابان الاثنان – الورقتان الاثنتان، الكتب الثلاث – الورقات الثلاث .

الكتب الثمانية – الورقات الثمان، الكتب العشر– الورقات العشر .

الكتب المائة – الورقات المائة، الكتب المائتان – الورقات المائتان .

الكتب الألف – الورقات الألف، الكتب الثلاثة الآلاف – الورقات الثلاثة الآلاف.

2- الحكم على العدد بالتأنيث أو التذكير لا يكون بمراعاة لفظ المعدود إن كان جمعاً، وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده وملحوظة ذلك المفرد أهو مذكر أم مؤنث، فنقول:

أقام لصديقه ثلاث ولائم – وصف له الطبيب ثلاثة أدوية .

في المثل الأول المعدود (ولائم) مذكر لفظاً لكن مفرده (وليمة) مؤنثة، فيجب أن نذكر العدد مع الجمع أما في المثل الثاني فإن المعدود (أدوية) مؤنث لفظاً، ولكن مفرده (دواء) مذكر، فيجب أن نؤنث العدد مع الجمع .

3- شرط تأنيث العدد مع المذكر، وتذكيره مع المؤنث، أن يكون متقدماً على المعدود فإذا تأخر عنه، فأنت بالخيار، تذكره أو تؤنثه، ولكن اتباع القاعدة أفضل فنقول : كتبت رسائل ثلاثاً – كتبت رسائل ثلاثة .

4- إذا كـــان المعــدود غير مذكور في الكلام ولكنه ملحوظ في المعنى، جاز تذكير العدد وتأنيثه نحو : ثلاثٌ من كن فيه فهو منافق أثيم : الخيانة، خلف الوعد، الكذب .

ثلاثة ....

أمـــا إذا كان المعدود محذوفاً وغير ملحوظ في المعنى مطلقاً، فيجب تأنيث العدد نحو: أربعةَ نصف ثمانية .

5- إذا مـــيز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكر والآخر مؤنث، روعي في تأنيث العدد وتذكيره السابق منهما، نحو :

نجح في الامتحان ستة طلاب وطالبات .

نجح في الامتحان ست طالبات وطلاب .

6- الشـــين فـــي (عشـــرة) تفتح إذا دلت على معدود مذكر، وتسكن إذا دلت على معدود مؤنث : قرأت عَشَرة كتب – وزعت عَشْر جوائز .

7- إذا كـــان المعدود مما يذكر ويؤنث جاز لنا تذكير العدد معه، أو تأنيثه . مثل : ثلاث ألسنة – أو ثلاثة ألسنة – ثلاث حسان، أو ثلاثة حسان .

8- اســـم الجـــنس مـــثل قوم ورهط، واسم الجنس الجمعي مثل بط ونخل، تراعى فيهما صـــيغتهما مباشرة وما هما عليه من تذكير أو تأنيث، أو صلاح للأمرين، ولا يراعى مفردهما إن وجد،وقد اصطلحوا على تأنيث العدد مع قوم ورهط فقالوا :

أربعة من القوم – خمسة من الرهط .

أمـــا البط والنخل فقد اصطلحوا على تذكير العدد معهما وتأنيثه فقالوا : سبع من البط، أو سبعة من البط، سبع من النخل، أو سبعة من النخل .

وقـــد ورد اسم النخل في القرآن الكريم مؤنثاً ومذكراً : والنخل باسقات، كأنهم أعجاز نخل منقعر .

إلا إذا توسط العدد والمعدود نعت للمؤنث أو المذكر، فنقول :

في الماء خمس إناث من البط – في الماء خمسة ذكور من البط .

على ألا يتأخر النعت عن المعدود، فإذا تأخر عنه جاز التأنيث والتذكير، فنقول :

فـــي المـــاء خمس من البط إناث، في الماء خمسة من البط إناث، في الماء خمس من البط ذكور، في الماء خمسة من البط ذكور .

9- إذا كـان المعـدود اسم جمع أو اسم جنس جمعي فالغالب أن يكون مجروراً بحرف " من " مثل : ثلاثة من الجيش نالوا أوسمة – أربعة من الإبل شردت .

أما جرهما بالإضافة فالأحسن أن يقتصر على المسموع .

جاءت في القرآن الكريم "وكان في المدينة تسعة رهط " .

وجاء في الحديث الشريف :" ليس فيما دون خمس ذود صدقة ".

10- إذا كان العلم المذكر مؤنث اللفظ فيجوز أن يذكر العدد معه أو يؤنث، والأغلب أن يراعى لفظه فيذكر العدد معه، كما في " حمزة" و "طلحة" فنقول : ثلاث حمزات، ثلاث طلحات .

11- من القليل تمييز المائة بمفرد منصوب ، كقول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللذاذة والفناء

أو بجمع مجرور كما في قوله تعالى :" ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين" .

12- يعرب العدد المفرد بالحركات الظاهرة على آخره، إلا ما كان داخلاً في حكم المثنى فيعرب إعرابه أي يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء . مثل : اثنان – مائتان – ألفان، اثنين – مائتين – ألفين .

أو ما كان داخلاً في حكم جمع المذكر السالم، وذلك مقتصر على "مئون" و "مئين" وهما جمع مائة، وإعرابهما الرفع بالواو والنصب والجر بالياء .

13- للعدد (ثمان) حكم خاص في صيغته وإعرابه . فإذا كان مؤنثاً لزمته الياء والتاء في كل أحواله وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة، أي بالحركة الظاهرة على التاء في آخره، نحو : جاء ثمانية رجال – رأيت ثمانية رجال – مررت بثمانية رجال .

وإذا كـان مذكـراً مضـافاً إلى تمييزه أثبتنا الياء في آخره وحذفنا التاء، وأعربناه إعـراب المـنقوص، أي بالفـتحة الظاهرة على الياء في آخره إذا كان منصوباً، وبضمة وكسـرة مقدرتين على الياء في آخره إذا كان مرفوعاً أو مجروراً نحو : جاء ثماني فتيات – رأيت ثماني فتيات – مررت بثماني فتيات .

وأمـا إذا كان مذكراً غير مضاف فيعرب إعراب المنقوص أيضاً وتحذف الياء من آخـره في حالتي الرفع والجر، فنقول : جاء من الفتيات ثمان، رأيت من الفتيات ثمانياً أو ثمانيَ – مررت من الفتيات بثمان .

14- نقول : خمس من الإبل وأربع من الغنم، وإن عنينا أجمالاً وأكباشاً لأن الإبل والغنم مؤنثة .

15- نقول : هي عاشرة عشْر، إذا كن إناثاً، هي عاشرة عَشَرة إذا كان بينهن ذكور .

16- نقول : أين الخمسة الأثواب ؟ أو أين خمسة الأثواب ؟

17- حضر ستة رجال ونسوة، أي ثلاثة من هؤلاء وثلاث من هؤلاء .

18- حضر ستة رجال ونسوةٌ، أي حضر ستة رجال وحضر نسوةٌ .

19- نقول : ثلاثمائة ويجوز أن نقول : ثلاث مئين، ثلاث مئات .

20- نقول : أين الأحد العشر الألف درهم ؟ أو : أين الأحد عشر ألف درهم ؟

21- نقول : هذا ألف درهم، ويجوز أن نقول : هذه ألف، إذا قصدنا أن هذه الدراهم ألف .

22- أومأ القوم = صاروا مئة .

23- آلف القوم = صاروا ألفاً .

24- ثلثت القوم (أثلثهم ثلثاً) = كملتهم ثلاثة بنفسك .

25- ثلثت القوم (أثلثتهم ثلثاً) = أخذت ثلث أموالهم.

26- نقول : (أقمنا عنده عشراً) ولا نقول (عشرة) لأنهم يغلبون الليالي على الأيام إذا لم تذكر الأيام، فإذا ذكرت قلنا :" أقمنا عنده عشرة ايام" أما إذا ذكرت الأيام والليالي غلب التأنيث أيضاً فقلنا :" أقمنا عنده عشراً بين يوم وليلة" .

2- **العدد المركب :** من أحد عشر إلى تسعة عشر .

1- الجزء الأول من العدد المركب، يدعى (الصدر) يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث والجزء الثاني، يدعى (العجز) يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث . ماعدا أحد عشر واثني عشر فإن الجزأين يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث كما يظهر من الأمثلة الآتية :

أحد عشر كتاباً – إحدى عشرة ورقةً ، اثنا عشر كتاباً – اثنتا عشرة ورقةً .

ثلاثة عشر كتاباً – ثلاث عشرة ورقةً ،ثمانية عشر كتاباً – ثماني عشرة ورقةً .

الكتب الأحد عشر – الورقات الإحدى عشرة .

الكتب الاثنا عشر – الورقات الاثنتا عشرة .

الكتب الثلاثة عشر – الورقات الثلاث عشرة .

الكتب الثمانية عشر – الورقات الثماني عشرة .

2- حكم إعراب العدد المركب بناء آخر الجزأين على الفتح فنقول إنهما مبنيان على الفتح في محل رفع، أو في محل نصب، أو في محل جر بحسب حالة الجملة . ويستثنى من هذا الحكم اثنا عشر واثنتا عشرة، فإن صدرهما يعرب إعراب المثنى، أي يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء . أما العجز فيبقى مبنياً على الفتح.

3- إذا نعت تمييز العدد المركب جاز في هذا النعت أن يكون مفرداً مراعاة للفظ المنعوت، وجاز أن يكون جمعاً مراعاة لمعناه، نحو : في مدرستنا خمسة عشر لاعباً بارعاً، في مدرستنا خمسة عشر لاعباً بارعين .

4- إذا كان للعدد المركب تمييزان أحدهما مذكر والآخر مؤنث، كان الاعتبار للمذكر ولو كان متأخراً، إذا كان عاقلاً، ووجب تأنيث صدر العدد وتذكير عجزه، نحو : هاجر أربعة عشر رجلاً وامرأة، هاجر أربعة عشر امرأة ورجلاً، أما إذا كان التمييزان من غير العقلاء، روعي السابق منهما نحو : في الحديقة خمسة عشر بلبلاً وعصفورة، في الحديقة خمس عشرة عصفورة وبلبل .

هذا إذا لم يفصل بين العدد والتمييز فاصل، فإن فصل بينهما فاصل، روعي المؤنث، نحو : في الحديقة خمس عشرة ما بين بلبل وعصفورة .

5- يصبح في العدد المركب – ماعدا اثني عشر واثنتي عشرة – الاستغناء عن التمييز حين لا يتعلق الغرض بذكره، ومن حالات الاستغناء هذه أن يضاف العدد إلى شيء يستحقه، كأن يكون لعلي عندي خمسة عشر ديناراً .

ويجوز إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه من غير إضافة العجز إلى شيء نحو : هذه سبعة عشر .

3ً- **العقود** : من عشرين إلى تسعين :

1- تبقى بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث كما يظهر في الآتي :

عشرون كتاباً – عشرون ورقة – خمسون كتاباً – خمسون ورقة

الكتب العشرون – الورقات العشرون – الكتب الخمسون – الورقات الخمسون

2- إذا نعت تمييز العقد جاز أن يكون النعت مفرداً أو جمعاً كما في العدد المركب .

في مدرستنا عشرون لاعباً بارعاً – في مدرستنا عشرون لاعباً بارعين.

3- تعـرب العقود إعراب جمع المذكر السالم في جميع أحوالها، أي أنها ترفع بالواو وتنصـب وتجـر بالياء . جاء خمسون رجلاً – مررت بخمسين رجلاً – رأيت خمسين رجلاً .

4ً- **العدد المعطوف** : من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين .

1- الجـزء الأول : وهو المعطوف عليه، ويسمى (النيف)، يتقدم على الجزء الثاني دوماً: ولما كان مفرداً، فإنه يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث، كما في العدد المفرد . ما عدا الواحد والاثنين فإنهما يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث . أما الجزء الثاني فإنه من العقود ولذلك يبقى على حاله مع المذكر والمؤنث . ويظهر ذلك فيما يأتي :

واحد وعشرون كتاباً – إحدى وعشرون ورقة .

اثنان وعشرون كتاباً – اثنتان وعشرون ورقة .

ثلاثة وعشرون كتاباً – ثلاثة وعشرون ورقة.

ثمانية وعشرون كتاباً – ثمان وعشرون ورقة.

تسعة وعشرون كتاباً – تسع وعشرون ورقة.

الكتب الواحد والعشرون – الورقات الواحدة والعشرون .

الكتب الاثنان والعشرون – الورقات الاثنان والعشرون .

الكتب الثلاثة والعشرون – الورقات الثلاث والعشرون .

الكتب الثمانية والعشرون – الورقات الثماني والعشرون .

وتقاس الأعداد المعطوفة الأخرى عليها إلى العدد التاسع والتسعين .

2- إذا نعت تمييز العدد المعطوف جاز أن يكون النعت مفرداً أو جمعاً كما في العدد المركب وفي العقود فنقول :

في مدرستنا خمسة وعشرون لاعباً بارعاً .

في مدرستنا خمسة وعشرون لاعباً بارعين .

3- حكـم إعراب العدد المعطوف أن يعرب الجزء الأول منه بالحركة الظاهرة على آخره لأنه مفرد، إلا المثنى فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء . أما الجزء الثاني فيعرب إعراب العقود، أي إعراب جمع المذكر السالم .

ب- العدد الترتيبي : ما دل على رتب الأشياء، وهو كالعدد الأصلي أربعة أنواع :

1- المفــرد : مــن أول إلى عاشر . يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث كما يظهر من الأمثلة الآتية :

الكتاب الأول – الكتاب الثاني – الكتاب الثالث – الكتاب الرابع .

المقالة الأولى – المقالة الثانية – المقالة الثالثة – المقالة الرابعة .

أول الكتب – ثاني الكتب – ثالث الكتب .

أولى المقالات – ثانية المقالات – ثالثة المقالات .

أما إذا كان العدد والمعدود مجردين من "أل" التعريف، وكان المعدود مفرداً، فإن العدد يذكر مع المذكر والمؤنث، كما يظهر من الأمثلة الآتية :

أول كتاب – أول ورقة – ثاني كتاب – ثاني ورقة – ثالث كتاب – ثالث ورقة .

وبناء على هذا يكون مخطئاً من يقول " أولى ورقة" أو " ثانية ورقة" .

2- المركــب : مــن حــادي وعشرين إلى تاسع عشر يذكر العدد مع المذكر ويؤنث مع المؤنث كما يظهر من الأمثلة الآتية :

الكتاب الحادي عشر – الورقة الحادية عشرة .

الكتاب الثاني عشر – الورقة الثانية عشرة .

الكتاب الثالث عشر – الورقة الثالثة عشرة .

3- العقــود : من عشرين إلى تسعين وتتبعها المائة والألف . تبقى بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث كما يظهر من الأمثلة الآتية :

الكتاب العشرون – الورقة العشرون ، الكتاب السبعون – الورقة السبعون .

الكتاب الثلاثمائة – الورقة الثلاثمائة ، الكتاب الألف – الورقة الألف .

الكتاب الثلاثة آلاف – الورقة الثلاثة آلاف، الكتاب الألفان – الورقة الألفان .

4- المعطــوف : مــن حادي عشر إلى تسع وتسعين يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث كما يظهر من الأمثلة الآتية :

الكتاب الحادي والعشرون – الورقة الحادية والعشرون .

الكتاب الثالث والعشرون – الورقة الثالثة والعشرون .

لقد وضع الباحثون نظاماً لاستعمال الأرقــام في الرسائل، وفحــوى ذلك النظام أن

الـرقم الـذي لا يحتاج الطالب في التعبير عنه إلى أكثر من ثلاث كلمات ينبغي أن يكتب بالكلمات مثل: ألفان، مائة وسبعون – مائة وخمس وخمسون،أما إذا احتيجفي التعبير عنه إلى أكثر من ثلاث كلمات فتستعمل الأرقام مثل : 1750 – 1960 .

وهناك أشياء اصطلح على كتابتها بالأرقام دائماً للتيسير وهي : الرقم الـذي يشير إلـى كمـية من المال، ورقم المنزل بالشارع، ورقم الهاتف، ورقم الصفحات في الكتب، والنسـبة المـئوية، والتاريخ الميلادي والهجري، والأرقام التي توضع للجداول والصور والرسوم .

إلا أن هناك حالة يجب أن يكتب فيها العدد بالحروف، وإن احتيج في التعبير عنه إلـى أكثر من ثلاث كلمات، وذلك فيما إذا وقع ذلك العدد في أول الجملة كأن نقول :ألف وخمسـمائة وثلاثة وسبعون طالباً تقدموا لامتحان السنة الأولى بكلية الآداب بجامعة حلب للعـام (2000-2001)، ولهذا يوصى الطالب بتجنب استعمال هذا الأسلوب أو التقليل منه كلما أمكن ذلك .

وفـي حالـة الأرقام التي تزيد على ثلاثة، يوصى الطالب بوضع شرطة بعد كل ثلاثة أرقام، ومن جهة اليمين مثل : 17.301، ومثل : 127،143،267 .

ويكتب الكسر بالحروف إذا كان وحده، كأن نقول : وسار نصف الجيش، وكذلك إذا كان مع عدد مفرد، مثل : أربعة أمتار وربع، أما ما عدا ذلك، فيكتب بالأرقام مثل :

$16\frac{1}{4}$، $81\frac{3}{4}$، 25.25، 3.009 .

4- قواعـد كـتابة الهمزة : لعل من أكثر الأخطاء الإملائية وروداً أثناء كتابة بحث أو رسـالة، أو أطـروحة هـو كتابة الهمزة في غير مكانها المناسب لذا رأيت أن استعرض قواعد كتابة الهمزة ما أمكنني ذلك بأبسط شكل ممكن .

آ- **الهمزة في أول الكلمة :**

1- إذا وقعت الهمزة في أول الكلمة كتبت على الألف إن كانت مفتوحة أو مضمومة، وتحتها إن كانت مكسورة : أسر، أسامة، إمام .

2- إذا سـبق الهمزة حرف ليس من أصل الكلمة كتبت على الألف إن كانت مفتوحة أو مضمومة، وتحتها إن كانت مكسورة :

بأبيك، بأصول، بإحكام - كأنما، كأمه، كإرجاع

لأخيك، لأسرتك، لإمالته - أحمد، أسامة، إبراهيم .

ملحوظة : شذ عن هذه القاعدة : لئلا – لئن .

3- إذا وقعت الهمزة بعد همزة الاستفهام كتبت على الألف :

أأنت قلت ذلك ؟ أألام في عمل المعروف ؟

"أإذا متنا وكنا عظاماً أإنا لمبعوثون؟" .

4- إذا كانت الهمزة مفتوحة وبعدها مدّ من جنسها أدمج الاثنان فصارا ألفاً ممدودة :

آسف – آكل – آنس .

ب- الهمزة في وسط الكلمة :

1- إذا وقعــت الهمزة في وسط الكلمة وكانت مفتوحة، وكان ما قبلها متحركاً بالفتح، كتبت على الألف : دأب – خطأك – رأى – سأل .

2- إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد ضمة كتبت على الواو :

سؤال – يؤاخذ – جرؤت – مؤشر – يؤمل – يجرؤان .

3- إذا وقعت الهمزة مفتوحة بعد كسرة كتبت على الياء :

رئة – رئات – فئة – فئات – مبادئك – مساوئه .

4- إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد حرف صحيح ساكن كتبت على الألف :

ادأب – جرأة – اسأل – مسألة – ملأى – جزأين.

5- إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد ألف كتبت على السطر : بقاءه – قراءة – تساءل .

6- إذا الهمزة كانت مفتوحة ووقعت بين ألفين كتبت على السطر كي لا تجتمع ثلاث ألفات متتاليات : براءات – قراءات – ملاءات .

7- إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد واو ساكنة كتبت على السطر :

سوءة – سوءات – ضوءه – مروءة – يسوءك .

8- إذا كانت الهمزة مفتوحة بعد ياء ساكنة كتبت على الياء :

بريئة – بريئات – مجيئة – بيئة – بيئات – شيئة – هيئة – هيئات .

9- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد فتحة كتبت على الواو .

خطؤك – مبرؤون – رؤوف – لؤم – يؤدب .

ملحوظة : خولفت القاعدة في (قرأ) حين تزاد على آخرها واو الجمع، إذ تعتبر الهمزة مازالت متطرفة، وتكتب على الألف :

قرأوا – لجأوا – ملأوا ، اقرأوا – الجأوا – املأوا ، يقرأون – يلجأون – يملأون.

10- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد حرف متحرك بالضم كتبت على الواو :

خؤولة – رؤوس – شؤون – يجرؤون .

11- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد كسرة كتبت على الياء :

يفاجئك – مبادئك – يقرئون – مئون .

12- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد حرف صحيح ساكن كتبت على الواو :

مسؤول – جزؤه – مشؤوم – يلؤم

13- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد ألف كتبت على الواو :

تساؤل – بقاؤه – آباؤكم – يراؤون

ملحوظة : في "جاء" حين تزاد على آخرها واو الجمع، تكتب الهمزة على السطر إذا اعتبرت متطرفة كما في (قرأ) وتكتب على الواو إذا اعتبرت متوسطة واتبعت القاعدة في كتابتها : جاءوا – جاؤوا – فاءوا – فاؤوا .

14- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد واو ساكنة كتبت على الواو :

يسوؤك – يسوؤه – يسوؤني

15- إذا كانت الهمزة مضمومة بعد ياء ساكنة كتبت على الياء :

شيئه – يجيئون – مجيئه – يسئون .

16- إذا وقعت الهمزة مكسورة بعد متحرك كتبت على الياء مهما كان ما قبلها :

رئيس – مئين – سئيم – سئل – رئي – اقرئي – تجرئين – تقرئين .

17- إذا كانت الهمزة مكسورة بعد حرف صحيح ساكن كتبت على الياء :

جزئه – يرئس – يسئم

18- إذا كانت الهمزة مكسورة بعد ألف كتبت على الياء :

سائل – بقائه – بقائي – موائد – رجائه – رجائي .

19- إذا كانت الهمزة مكسورة بعد واو ساكنة كتبت على الياء :

ضوئه – موئل – يوئس .

20- إذا كانت الهمزة مكسورة بعد ياء ساكنة كتبت على الياء :

شيئه – مجيئه – ييئس .

21- إذا كانت الهمزة ساكنة كتبت على حرف يجانس حركة ما قبلها :

رأس – أسأت – يأكل ، بؤس – نؤت – يؤنس ، بئس – جئت .

22- إذا كانـت الهمـزة سـاكنة، ووقعت بعد همزة وصل، كتبت على حرف يجانس حركة ما قبلها : إئتمر – أؤتمر – إئتمن – أؤتمن .

ملحوظة : إذا سبقت هذه الكلمات الفاء أو الواو حذفت همزة الوصل وكتبت الهمزة الثانية على الألف : فأتمر – وأتمر – فأتمن – وأتمن.

23- إذا كانت الهمزة ساكنة، ووقعت بعد همزة متحركة، وجب قبلها حرف مدّ لتسهيل اللفظ : آتي – أوتي – إيتاء .

24- إذا اجتمعت همزتان في وسط الكلمة، الأولى متحركة والثانية ساكنة وجب إبدال الثانية مدة :

قرآ – يقرآن – مآكل – نشأ – ينشآن –منشآت – ملآ – يملآن – مكآفات .

25- بسـم الله : إذا وقعت في أول الكلام كتبت بحذف الألف : بسم الله أما إذا وقعت في وسط الكلام فتكتب بالألف : أبدأ باسم الله .

ج- الهمزة في آخر الكلمة :

1- إذا وقعـت الهمـزة فـي آخر الكلمة، وكان ما قبلها متحركاً، كتبت على حرف يجـانس حركة ما قبلها : قرأ – بطؤ – بريء – لم يشأ – ملأ – جرؤ – لم يسؤ – نشأ – لم يسيء – خطأ – لؤلؤ .

ملحوظـة : إذا نونـت الهمزة بالضم أو الكسر بقيت على حالها، أما إذا نونت بالفتح فتضاف بعدها الألف :

خطأً – لؤلؤاً – لؤلؤٌ – لؤلؤ – خطأٍ – خطأٌ

2- إذا وقعت الهمزة في آخر الكلمة، بعد حرف صحيح ساكن، كتبت على السطر :

بطء – جزء – دفء .

ملحوظـة : إذا نونت الهمزة بالضم أو بالكسر بقيت على حالها، أما إذا نونت بالفتح فتضاف الألف بعدها : بطأً – جزءاً – دفأً .

3- إذا وقعت الهمزة في آخر الكلمة بعد ألف كتبت على السطر : بهاء – رداء – جاء .

ملحوظة : إذا نونت الهمزة بقيت على حالها : بهاءً – بهاءٌ – بهاءٍ .

4- إذا وقعت الهمزة في آخر الكلمة بعد واو ساكنة كتبت على السطر :

سوء – ضوء – يسوء – هدوء – نوء – ينوء

ملحوظة : إذا نونت الهمزة بالضم أو الكسر بقيت على حالها، أما إذا نونت بالفتح فتزاد الألف بعدها : سواءاً – هدوءاً – ضوءاً .

5- إذا وقعت الهمزة في آخر الكلمة بعد ياء ساكنة كتبت على السطر : شيء – رديء – يسيء – فيء – مضيء – يضيء .

ملحوظة : إذا نونت الهمزة بالضم أو الكسر بقيت على حالها . أما إذا نونت بالفتح فتكتب كما يلي : شيئاً _ رديئاً _فيئاً _ مضيئاً .

الفصل الثامن

هيئة الرسالة (البحث) وشكلها

1- صفحة العنوان

2- الإهداء

3- مقدمة البحث

4- مخطط البحث

5- هيكلية البحث

6- الخاتمة

7- الفهارس



الفصل الثامن

هيئة الرسالة العلمية وشكلها (أقسام البحث)

يتألف البحث -- عادة – من ستة أقسام هي:

1- صفحة العنوان : هي الصفحة الأولى من البحث، و تشمل على اسم الجامعة و الكلية و القسم، و عنوان البحث، و اسم الباحث، و اسم الأستاذ المشرف، و التاريخ الذي قدمت فيه الرسالة، و فيما يلي نموذجاً لذلك :

> **الجامعة اللبنانية**
> **كلية الآداب و العلوم الإنسانية**
> **الفرع الأول**
> **قسم الفلسفة**
>
> **"التصوف بين النظرية و الممارسة "**
> **قراءة فكرية لحالة الطرق الصوفية في سورية (دراسة ميدانية)**
> **أطروحة دكتوراه قدمت لنيل شهادة دكتوراه الدولة اللبنانية في الفلسفة**
> **إعداد الطالب**
> **عبود العسكري**
> **إشراف أ. د. سعاد الحكيم**
>
> **بيروت :1423هـ**
> **2002م**

2- الإهـــداء : ليس ضرورياً في البحث، و يأتي في حال وروده، في صفحة مستقلة بعد صفحة العنوان و قبل المقدمة، و يشترط فيه أن يكون مقتضباً، و هو يوجَّه – عادة – إلى

هيئات و أشخاص، قدموا مساعدات ذات قيمة في أثناء البحث، و من حقهم الاعتراف لهم بالجميل، ثم يعرّج بشكر مناسب للأستاذ الذي أشرف على البحث – و بدون تملق ورياء– ثم يذكر باختصار أشخاصاً آخرين قدموا له عوناً ملموسا و يشمل ذلك :

2-1- أساتذة آخرين وجهوه و ساعدوه .

2-2- أفرادا أعاروه مخطوطات أو كتباً نادرة .

2-3- العاملون في المكتبات المركزية، لما قدموا من تسهيلات .

وعليه أن لا يطيل في الشكر و لا يبالغ فيه، فكلما قصر الشكر كان أكثر تأثيراً، ولا يذكر فيه إلا من هو جدير حقاً بالتقدير، فليست الرسائل العلمية مكاناً للمجاملات .

وهناك اتجاه آخر يرى أن يكون الشكر في نهاية المقدمة . و هو الأكثر شيوعاً في الدراسات الأجنبية .

3- **مقدمة البحث** : تثبت في أول البحث، و ترقم صفحاتها – عادة – بالحروف الأبجدية (أ،ب،ج،...) و يجب أن تحتوي المقدمة على الأغراض و الأفكار الآتية :

3-1- تحديد الموضوع تحديداً زمانيا بشكل موضوعي و منطقي، مع شرح أهميته، ومقدار الفائدة منه، و الباعث على اختياره، و ذكر الأبحاث المتعلقة به و نقدها بشكل موجز جداً.

3-2- تحديد المنهج المعتمد الذي سلكه الباحث في معالجة موضوعات البحث .

3-3- تحديد معاني المصطلحات و المختصرات التي جرى استعمالها في البحث، و بيان المقصود منها .

4- **مخطط البحث** : أي التقسيمات الرئيسة لموضوعات البحث (أبواب و فصول)، بحيث يظهر الباحث الترابط بين أجزاء البحث، و علاقة الفصل بما قبله و بما يليه، وبيان مسوغات هذا المخطط .

والمفروض في المقدمة أن تكون ذات صلة وثيقة بموضوع الرسالة، لأنها تعد البداية الحقيقية للبحث، و أن تحرر في أسلوب علمي متين بحيث تكسب اهتمام القارئ، كما ينبغي أن تكون توضيحاً لأفكار البحث، وإعطاء صورة مصغرة عنه، وترتيبها ترتيبا منطقياً يتذوقه القارئ من خلال استعراضه لها .(أبو سليمان،188 وما بعدها).

5- **هيكلية البحث** : ليس هناك هيكلية محددة، فلكل بحث هيكلية مناسبة، و قد نجد بحثاً لا يحتوي إلا فصولاً، و بحثاً أخر يحتوي أبواباً مقسمة إلى فصول، و ثالثا مقسما إلى أبواب و فصول، و تتشعب الهيكلية عادةً من الأقسام، إلى الأبواب، فالفصول، فالفقر، فالنقاط .

ومــن المفروض أن يكون بين أجزاء البحث تسلسل منطقي، و ترابط عضوي مع براعة في اختيار العناوين . و هذا كله متوقف على مقدار نجاح الباحث في اختيار الخطة التــي اعــتمدها منذ بدئه في البحث .(يعقوب،ص:76، و ما بعدها)، و تجدر الإشارة هنا إلى وجوب التناسب بين أجزاء البحث، و هذا التناسب لا يعني أن تأتي الأقسام، أو الأبواب، أو الفصول، بحجم واحدة، و إنما يعني أنه من الخطأ في خطة البحث أن يأتي قسم، أو باب، أو فصل بحجم يساوي أضعاف حجم قسم، أو باب، أو فصل آخر . و كي لا يقع الباحث في إشكالية التوسع أو الاختصار في المادة العلمية كي تأتي الفصول متناسبة في الحجم، أرى أن يتــبع الطــريقة الشجرية أو الخوارزمية، فهي أكثر إنتاجا، و يتخلص بها من إشكالية تناسق الحجــم، فأغصـــان الشجرة لا تحمل ثمراً متساوياً فيما بينها، بل نجد أحياناً غصناً قصيراً يحمل ثماراً أكثر من الأطول منه، و هكذا البحث العلمي .

أمـــا عدد الصفحات فغير محدد، و قيمة البحث لا تتوقف على حجمه – بل يصبح الحجــم عيــباً فــي بعــض الأحيان و ذلك حسب نوع البحث المقدم – بل على منهجيته، وموضوعيته، و الأمور الجديدة التي كشفها .

6 –**الخاتمة** : لا بد لكل بحث من خاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، أو أهــم القضـــايا التـــي اكتشفها، على أن تثبت هذه بشكل نقاط محددة . و يعمد بعضهم إلى تضـــمين الخاتمـــة خلاصة البحث، و النقاط الأساسية فيه بدءاً بالفصل الأول ، و انتهاءاً بالفصل الأخير، أو مبتدأ بالأهم إلى الأقل أهمية .(يعقوب،ص:77).

ويجب في هذه الحالة أن يكتفي الباحث من خلاصة البحث بما هو جديد مكتشف، أو بما هو شديد الأهمية، كذلك يعمد بعضهم إلى تضمينها أمورا جديدة، أو آراء شخصية جديــدة لــم يجد لها مكاناً مناسباً في فصول الكتاب . و يستحسن في الخاتمة أن تتضمن النقاط التي لم يتمكن من معالجتها معالجة كافية، مفتتحاً بذلك آفاقا جديدة لبحوث تالية، أما عدد صفحات الخاتمة، فغير محدد، و لكن يجب أن يتلاءم مع صفحات البحث، و المفضل ألا تزيد على عشر صفحات، أو على خمس عشرةَ صفحة، لأن المادة التي يمكن أن تطيل

الخاتمة، من الأفضل أن ترد في أماكنها المناسبة من البحث، فتكون فصلاً.

فالخاتمة هي الجزء النهائي في نصوص الرسالة الذي يترك الانطباع الأخير لذا فهي تحتاج إلى عناية شديدة في ترتيب الأفكار، و جودة الصياغة، و اختيار الجمل والعبارات، يحس القارئ من خلالها أنه وصل إلى نهاية البحث بطريقة طبيعية متدرجة دون تكلف .(أبو سليمان،ص ص:190-191).

إن القارئ مكث طويلاً في انتظار النتائج في هذا الفصل، ليحصل في النهاية على شيء له قيمته و أهميته، يختلف تماماً عما سبق من فصول، هي في الحقيقة مقدمات وبراهين قصد منها التوصل إلى الاقتناع بما يذكر هنا، (م.س،ص:191).

والبحث كله لا يعني شيئاً إذا لم تكن له نتيجة، أو نتائج لها قيمتها العلمية، أو الفكرية، أو الاجتماعية .

7- **الفهارس (المسارد)** : إن استخدام الفهارس الفنية الملحقة بالمادة العلمية، سواء كانت : بحثا، أو رسالة، أو أطروحة، أو كتاباً، هي ابتكار ظهر في الغرب، بعد اكتشاف الطباعة، و كذلك استخدام الهوامش الحديثة، و كلمة (فهرس) أو (فهرست) معربة عن اللغة الفارسية، و يقابلها بالعربية كلمات أخرى مثل : (قائمة) أو (لائحة) أو (مَسرد) أو (ثبت).

يشترط في الدراسة العلمية الجادة أن تلحق بعدد من الفهارس المناسبة لمادة البحث، و مما يؤسف له أن هناك جامعات تمنح درجات علمية لأبحاث تُقدّم إليها، بدون فهارس، و هذه الفهارس جليلة النفع، فهي مفاتيح للنص، تساعد القارئ بالعودة إلى ما يريده في متن الرسالة، بأسرع وقت، و بأقل جهد، و تُعَدّ الفهارس الملحقة بالبحث دليلاً مباشراً على قدرة الباحث في تنظيم البحث و تطبيق مقتضيات المنهجية العلمية الرصينة، وتدخل ضمن القضايا الفنية في تقويم البحث العلمي .

وللفهارس أنواع مختلفة، فلكل بحث فهارس تناسبه، لذلك ليس ضرورياً أن تستخدم جميعها في البحث، إلا أن بعضها ضروري لكل بحث، مثل : فهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات . وأهم هذه الفهارس ما يأتي : فهرس المصادر والمراجع، فهرس الأعلام، فهرس الآيات القرآنية أو الإنجيلية، فهرس الأحاديث النبوية، فهرس الأشعار، فهرس المصطلحات والمفاهيم، ....، فهرس المحتويات أو الفهرس

العام. و يمكن إضافة فهارس أخرى، يراها الباحث ضرورية لكمال عمله، و مما يساعد على وضع هذه الفهارس، استخدام البرامج الحاسوبية في الطباعة حالياً .

7-1 - فهـرس المصادر و المراجع : لقد تم التفريق بين المصدر و المرجع فيما سبق من هذا الكتاب (انظر الفصل الخامس)، و يعتبر هذا الفهرس دليل قوي على قيمة البحث و جديته و عمقه، و هو بالتالي برهان واضح على سعة المصادر التي استخدمها الباحث في مادته، و اعتمد عليها، و استشهد بها، و ذكرها، لذلك لا تدون الكتب التي طالعها الباحث و لم يستشـهد بهـا، و علـيه أن يكون حذراً من الوقوع بمشكلة كثرة استخدام المصادر دون ضرورة، إقناعا شكلياً بجهده المبذول و بإطلاعه الواسع !

وهـناك طـرق عديـدة لتصنيف المصادر و المراجع في الفهرس العام، حسب نوعها: كتب مطبوعة، مخطوطات، رسائل جامعية، موسوعات،معاجم، مقالات، مجلات، جـرائد، أحاديـث إذاعية، مقابلات، محاضرات، مراسلات، وثائق رسمية (انظر الفصل الخامس)... الخ . و يرتب هذا الفهرس في واحدة من طرق ثلاث هي :

7-1-1- الترتيـب التاريخي : و فيه ترتب المصادر في الفهارس تاريخياً، أي حسب أقدميتها فـي النشـر أو التألـيف أو مـن حيث تواريخ وفيات أصحابها، و هو غير شائع كثيراً بين الباحثين .

7-1-2- الترتيـب حسـب الأحـرف الهجائـية الأولـى لأسـماء شهرة المؤلفين، دون اعتـبار(ال) الـتعريف في كلا الحالتين، و هذا الترتيب للمصادر هجائياً حسب اسم الشهرة للمؤلـف، هـو الأكـثر انتشـاراً بيـن الباحثيـن و المؤلفين، و يعتبر الأسهل لذيوعه في المطبوعات .

7-1-3- الترتيب حسب الحروف الهجائية الأولى لأسماء المصادر و المراجع، و حجة أصحاب هذا الاتجاه، أن أسماء الكتب أشهر من أسماء مؤلفيها، و بالتالي اعتماد اسم الكتاب في الفهرس أدلُّ مـن الإشـارة إلى كاتبه . أما طريقة كتابة المصادر فيمكن العودة إليها فيما سبق من الكتاب (انظر الفصل الرابع) .

7-2- الفهارس الفنية الأخرى :

7-2-1- فهـرس الأعلام : العَلَمْ هو الاسم الذي يُعَيِّنُ مسماهُ تعييناً مطلقاً دون الحاجة إلـى قرينة . و يجب أن يضم كل الأعلام الواردة في البحث، سواء أكانت أسماء لأشخاص،

أم قبائل، أم لفرق دينية و مذهبية، أم الأماكن ...، و يفضل عدم تقسيم فهرس الأعلام في الرسائل العلمية، إلا إذا كانت تحقيقاً .

وتقســم صفحة الفهرس عادةً إلى عمودين، فيكتب الاسم، ثم يليه أرقام الصفحات التــي ورد فــيها، و ذلك تسهيلاً للقارئ، و اقتصاداً في الورق، و هناك عدة ملاحظات يمكن اعتمادها عند كتابة فهرس الأعلام و هي الآتية :

7-2-1-1- ترتب الأسماء هجائياً، معتمدين اسم عائلة العلم، و هي الأكثر انتشاراً .

7-2-1--2 يدون الاسم الذي يبتدئ بكلمة (ابن)، أو (أبو)، أو (أم)، في خانة الهمزة و تحسب في التصنيف، و هذا الغالب، لكن هناك من يهملها و لا يعتبرها من أصل الاسم .

7-2-1-3- يعــتمد الاســم الذي اشتهر به العلم، فــ (القشيري) مثلاً، يدون في خانة حــرف القــاف مع وضع اسمه الحقيقي (عبد الكريم بن هوزان) بين قوسين، و كذلك بالنسبة لغيره من الأعلام الذين اشتهروا بنسبتهم، مثل : (الرازي)، (الزجّاج)، (المتنبي)، ونحوهم.

7-2-1-4 – و فــي حالة ورود اسم العلم كثيراً، في حالة كونه موضوع الدراسة، فإننا نستطيع إغفاله من الفهرس بشرط الإشارة إلى ذلك .

7-2-1-5 – يستحسن كتابة العلم الأجنبي بالحرف اللاتيني بعد كتابته بالحرف العربي.

7-2-1-6 – إذا اتحدت عدة أعلام في الاسم، فإننا نرتبها حسب حروف الآباء .

7-2-1-7 – إذا ورد العلــم في عدة صفحات متوالية، فإننا نكتب رقم الصفحة الأولى، ثم يليها خط صغير، ثم رقم الصفحة الأخيرة . مثال: إبراهيم عليه السلام : 12-25.

7-2-1-8- عدم اعتبار (ال) التعريف، و تسقط من الحساب .

7-2-2- فهــرس الآيــات القرآنية : يرد في الأبحاث الدينية و النحوية، و اللغويــة، كثيراً مــن الآيــات القرآنــيــة، و من الضروري فهرستها، و فق نظام معين، يساعد الباحث، والقــارئ إلى الرجوع إليها في النص، و التأكد من صحة كتابتها بمقارنتها مع القرآن الكريم، و هذا هو الأهم . و تعتمد الطريقة الآتية :

- مثال : **(قيل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون)** سورة الزمر، رقم السورة 39،رقم الآية :9. وردت في البحث في الصفحتين 80،15 .

- مثال : **(و قل الحق من ربكم)** سورة الكهف، رقم السورة 18، رقم الآية 29، وردت في البحث في الصفحة 210.

و يمكننا الآن تطبيق قواعد الفهرسة للآيات القرآنية كما يأتي :

السورة	رقمها	الآية	رقمها	الصفحة
الكهف	18	**وقل الحق من ربكم**	29	210
الزمر	39	**قل هل يستوي الذين يعلمون ....**	15 9	80

وأحـــيانا تعـــترض الباحـــث بعـــض الآيات القرآنية، خالية من اسم سورتها، أو أرقامهـــا، و لا رقـــم ســـورتها،و أحياناً أخرى، يشك القارئ في صحة كتابة آية قرآنية، لوجود – ضمناً – خطأ مطبعي في كتابتها .

وأمـــام هذه المشكلة يستطيع الباحث معرفة الحقيقة من خلال رجوعه إلى المعجم المفهـــرس لألفاظ القرآن الكريم، الذي وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، و هو مرتب وفق الترتيب الألفبائـــي، و حسب أوائل الجذور، مع الابتداء بالفعل المجرد المبني للمعلوم، ثم ماضيه، فمضـــارعه فأمـــره، ثم المبني للمجهول من الماضي و المضارع، ثم المزيد بالتضعيف، فالمـــزيد بحـــرف ...الـــخ، ثم باقي المشتقات في المصدر و اسم الفاعل والمفعول فباقي الأسماء، متبعاً في ترتيب كلمات كل باب من هذه الفروع بالطريقة نفسها التي اتبعت في ترتيب المواد الأصلية، و هي ترتيبها أيضاً على حسب أوائلها فثوانها و هلم جرا .

7-2-3- فهـــرس الأحاديث النبوية : تصنف الأحاديث النبوية في الفهرس الخاص بها، فيـــتم ترتيبها ألفبائيا، وفق الكلمة الأولى من الحديث مع ذكر تخريجه ، و رقم الصفحة التي ورد فيها خلال البحث . ومثاله:

الحديث	الإخراج	الصفحة
إنما الأعمال بالنيات	أخرجه الشيخان	15
اللهم إن العيش عيش الآخرة	أخرجه البخاري	98
و جعلت لي الأرض مسجداً...	أخرجه البخاري	34

7-2-4- فهرس الأبيات الشعرية : يكثر استعمال أبيات الشعر في الدراسات الأدبية، والبلاغية، و الـــنقدية، و الـــنحوية و غـــيرها مـــن فـــروع اللغة العربية و يعتبر الشعر مع القرآن الكريم والحديـــث النـــبوي وأمـــثال العرب و حكمهم، خير شـــاهد وحجة في مضمار الدراسات السالفة الذكر .

وفــي فهــرس الأشــعار تصنف بيوت الشعر حسب الرويّ مكتفين بذكر الكلمة الأخــيرة أو الكلمتيــن الأخيرتيــن مــنها، أما البيوت ذات الرّوي الواحد فتصنف حسب الحركة من الأضعف إلى الأقوى : السكون، فالفتحة، فالضمة، فالكسرة، و يضاف إلى كل قسم مــن هــذه الأقســام مــا يمكــن أن يُختَم بالهاء الساكنة، ثم المضمومة، ثم المفتوحة، ثم المكســورة. و فــي هــذا الفهرس نذكر اسم البحر الذي نُظِمَ عليه البيت الشعري، و اسم الشــاعر، و رقم الصفحة، أو أرقام الصفحات التي ورد فيها هذا البيت، و ذلك على النحو التالي :

أمثلة تطبيقية :

– لوما الإصاخة للوشاة لكان لي	من بعد سخطك في رضاك رجاء	ورد في ص 500
– أربٌ يبول الثعلبان برأسه	لقد هان من بالت عليه الثعالب	ورد في ص 201
– و ما حبُّ الديار شغفن قلبي	و لكن حبَّ من سكن الديارا	ورد في ص 335
– و قد اغتدي و الطير في وكناتها	بنمجردِ قيد الأوابد هيكل	ورد في ص 180
– قليل منك يكفيني ولكن	قليلك لا يقال له قليل	ورد في ص 113

حل التمرين السابق كالتالي :

الكلمة الأخيرة	البحر	رقم الصفحة التي ورد فيها
	حرف الهمزة	
رجاء	الكامل	500
	حرف الباء	
الثعالبُ	الطويل	201
	حرف الراء	
الديارا	الوافر	335
	حرف اللام	
قليل	الوافر	113
هيكل	الطويل	180

7-2-5- **فهــرس الأقوال :** يمكن استعمال هذا الفهرس، زيادة في التوثيق، و يسراً في الدخول إلى النص من خلال هذه المفاتيح، للرجوع إلى أقوال الحكماء، و الفقهاء، والسلاطين، و العلماء . ... ولفهرسة هذه الأقوال طريقتان :

1- طريقة ترتيب الأقوال ألفبائيا، ثم ذكر اسم صاحب القول، و الصفحة التي ورد فيها.

2- طــريقة ترتيب أسماء أصحاب الأقوال ألفبائيا ، و حسب الاسم الأول ثم نضع أقوال كــل واحد منهم مرتبة ترتيبا ألفبائيا خاصاً به، فتوضع أسماء أصحاب الأقوال في وسط السطر، ثم يوضع القول مرتب ألفبائيا في أول السطر، و يقابله الصفحات التي وردت فيها هذه الأقوال .

و ذلك على النحو التالي :

القول	اسم صاحبه	رقم الصفحة
ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم	الحسن بن علي	47
كان ابن عباس يصلي في بيعة إلا بيعة فيها تماثيل	البخاري	215
الحق أن الزكاة واجبة من العين	الشوكاني	323
رخص للشيخ الكبير أن يفطر	ابن عباس	371
يستحب كثرة الصلاة على النبي ﷺ في يوم الجمعة و ليلته	ابن القيم	251

حل التمرين السابق :

ترتب الأقوال السابقة وفق الطريقة الأولى ألفبائيا .

القول	اسم صاحبه	رقم الصفحة
الحق أن -----	الشوكاني	323
رخص للشيخ ---	ابن عباس	371
كان ابن عباس -----	البخاري	251
ما زال المسلمون ----	الحسن بن علي	47
يستحب كثرة -----	ابن القيم	251

2- و يمكننا ترتيب الأقوال السابقة حسب الطريقة الثانية و فق ما يأتي:

ابن عباس

- رخص للشيخ ----	371

ابن القيم

-يستحب كثرة --- 251

البخاري

-كان ابن عباس يصلي--- 215

الحسن بن علي

-مازال المسلون يصلون --- 47

الشوكاني

-الحق أن الزكاة ---- 323

7-2-6- فهرس المذاهب و الجماعات و الشعوب : ترتب ألفبائيا، و يوضع في مقابلها في كل سطر رقم الصفحة التي ورد فيها، و يفضل أن تكون في عمودين، كما يأتي :

الصوفية : 2 ،28، 39، 50 ....

الشيعة : 10 ، 95، 245، 250

الخوارج : 6، 9، 15، 28

الأمة العربية : 2، 8، 16، 150

الزاوية : 5 ، 7 ، 90

أهل السنة و الجماعة :25،32،30، 70، 82، 101، 125، 115

الصابئة :8، 17 .

7-2-7- فهـرس البلدان :إذا كانت الدراسة تتعلق بالمدن و الأمصار، و كثر استعمالها في البحث، يجب إفراد فهرس خاص بها، و إلا وضعت في فهرس الأعلام، و تصنف كما في تصنيف فهرس الأعلام .

7-2-8- فهـرس المفاهـيم و المصطلحات : تصنف بوضع المصطلح،أو المفهوم ألفبائياً، ويوضع مقابل المفهوم، أو المصطلح، رقم الصفحة التي ورد فيها .

المفهـوم : هـو جملـة الـتحديدات و المعانـي المعينة التي تتعلق بمسألة من المسائل، أما **المصطلح** : هو مجموعة الكلمات التقنية في علم من العلوم، و التي تأخذ مدلولاً معيناً يختلف فيه، عموماً، عن معناه اللغوي . وهناك عشرات المعاجم المتخصصة بهذا المجال. و تصنف كما يأتي :

الإيديولوجيا : 7، 15

السوسيولوجيا : 2، 8

الحديث المتواتر : 3، 7 .

الناسخ و المنسوخ:27،18،5،2.

الاشتراكية : 5، 17 **العامل:**30، 25، 20، 15، 6

السريالية : 50، 65 **المعمول :** 2، 6، 20، 45، 30

7-2-9- فهـــرس المحـــتويات (الفهرس العام) : لا يمكن إغفال هذا الفهرس في أي بحث أو رسالة أو كتاب، و يوضع في نهاية الرسالة، حسب النظام الفرنسي، أو في أولها حسب النظام الأنكلوسكسوني، و لا بد من ذكر عناوين الفصول من خلال مقدمة الرسالة، أما في الفهرس، فيشمل على أبواب، و فصول، و فقرات مع ذكر صفحاتها، انظر مقدمة الكتاب، نموذجاً تطبيقياً مقترحاً .



الفصل التاسع

القاعدة القانونية

1- نظـرة عامـة : إن مـا يسمى اليوم بالعلوم القانونية، ما هو في الحقيقة إلا مجموعة معقـدة نسـبياً من المفاهيم المختلفة . فهذه العلوم، تحتم علينا بشكل مؤكد، معرفة القاعدة القانونية وبالتالي إيجاد قوة مسيطرة لوضعها موضع التنفيذ، هذا من جهة .

ومـن جهـة أخـرى، فهـذه العلوم هي أيضاً انعكاس على الظاهرة القانونية هذا الانعكـاس الذي يمكن أن يكون له غاية معينة لها تأثير فعّال في تحسين وتطوير القاعدة القانونية، وإضفاء فلسفة خاصة عليها فيما يتعلق بموضوعها .

إن هـذا التحلـيل، يجب أن لا يجعلنا نتصور بأن للعلوم القانونية جناحان مختلفان تنـتقل بيـنهما، إنما هي في الحقيقة علوم لها ذاتية مستقلة حيث يساعد على إستمراريتها وتطورهـا مجموعـة علـوم أخرى، بالإضافة إلى تقنيات معتمدة ومطبقة على الظاهرة القانونية في كل مجتمع من المجتمعات .

2- تحديـد نطـاق العلوم القانونية: طالما أن هذه العلوم تتصل اتصالاً مباشراً بالعلوم الأخرى (إنسانية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، فلسفية ... الخ)، وأن طبيعة هذه العلوم هي غير ثابتة وغير حسية، بل هي متطورة ومتغيرة وفقاً للمتغيرات التي يتعرض لها كل مجتمع يعيش تحت ظل القانون . لذلك فإن نطاق العلوم القانونية واسع وشامل، ولا يمكن حصره ضمن مفهوم ثابت ومحدد . فالقاعدة القانونية، التي تشكل العمود الفقري والأساس المتيـن للعلوم القانونية فإنها هي نفسها أي القاعدة القانونية وإن كانت تسن للمستقبل فقط، فإنهـا دائمـاً عرضة للتطور والتغيير بحسب الظروف الزمانية والمكانية التي تخضع لها المجتمعات الإنسانية والبشرية .

3- حاجة الأفراد للقاعدة القانونية : إن هذه الحاجة موجودة فطرياً في اللاوعي عند كل فـرد مـن أفراد البشر . إن مجرد وجود عدة أشخاص مع بعضهم البعض في مكان ما،

يغلب عليهم بصورة سريعة حاجتهم إلى أمر ينظم لهم سلوكهم وتصرفاتهم، هذا الأمر وإن كـــان مبدأً وغير صريح بالقدر اللازم من القوة لإحترامه والتقيّد به، فإنه يؤلف ما يسمى بالقـــاعدة القانونـــية . وبـــناء عليه، يمكننا الإستنتاج، أن القاعدة القانونية وبالتالي العلوم القانونية هي مستمدة :

أولاً : مـــن حـــياة الناس في المجتمع، فهؤلاء الناس يجدون أنفسهم وجهاً لوجه أمام هذه العلوم عند ممارستهم لأبسط الأمور في حياتهم (شراء صحيفة أو كتاب، قيادة سياراتهم، دفع الضرائب والرسوم ...) .

ثانـــياً : من المعرفة، علماً بأن غاية المعرفة هي فهم القاعدة القانونية أي ليس فقط فهمها وإيجـــاد الحلول المناسبة لها، وإنما فهم العلاقة القائمة بين المعرفة من جهة، وبين القاعدة القانونية من جهة أخرى، حتى يصار إلى تطبيقها على مواقف واضحة، ذلك أن الخطوات القانونية ترتكز على أدوات متوافقة مع بعضها البعض .

ثالـــثاً : من النشاط والحركة، الصادرة عن الشخص الذي يكتشف هذه العلوم أو يمارسها، ذلك الشخص الذي يقوم بتفسيرها، بتصنيفها أو بتطبيقها . فيدخل في هذا الإطار المفكرين والمؤلفيـــن، رجـــال القـــانون، العلماء، الباحثين، رجال القضاء ... نخلص إلى القول بأن العلوم القانونية هي مجموعة من القواعد التي يسعى إلى ضبطها وفق معايير وضوابط .

4- تعـــريف القـــاعدة القانونـــية : إن القاعدة القانونية هي الوجه الآخر والبارز للعلوم القانونـــية، وما ينطبق على الأولى ينطبق على الثانية . ومن البديهي أن المنهجية المتبعة لدراسة العلوم القانونية، هي نفس المنهجية الواجب إتباعها لدراسة القاعدة القانونية .

1- تعـــاريف مـــتفرقة : لابـــد من الإشارة، إلى أن وضع تعريف ما لأي موضوع من المواضيع، هو في الحقيقة إبراز العناصر التي يتألف منها هذا الموضوع، بكلمات شاملة، واضـــحة وبســـيطة، بحيـــث أن التعريف المعتمد يعبر عن فحوى الموضوع برمته قدر الإمكـــان، ويكـــون بإمكان كل قارئ له، الإحاطة بكل جوانب الغاية والهدف اللذين يرمي إليهما هذا التعريف .

لتوضيح ذلك ينبغي لنا أن نستعرض بعض التعاريف، المتعلقة بالقاعدة القانونية :

أ- يعـــرّف الدكتور رمضان أبو السعود القاعدة القانونية التي تؤلف بمجموعها القانون : هي تلك التي تنظم الروابط الاجتماعية وتتمتع هذه القواعد بقوة الجبر والإلزام على أفراد

المجــتمع[1] . ويعــرفها أيضاً بقوله : هي التي تحطم سلوك الأفراد داخل المجتمع بقوة الجبر والإلزام [2].

ب- ويعــرّف الدكــتوران توفيق حسن فرج ومحمد يحي مطر بأن القاعدة القانونية : هي التي تحكم سلوك الأفراد في الجماعة . والتي يتعين عليهم الخضوع لها ولو بالقوة إذا لزم الأمر [3].

ج- ويقــول الرئيس البير فرحات بأن القاعدة القانونية : هي قاعدة اجتماعية ملزمة للفرد والجماعة [4].

د- تعريفها في معجم اللغات القانونية :

" La règle de droit ou règle juridique ' c`est une regle de conduite dans les rapports sociaux général abstraite et obligatoire' dont la sanction est assurée par la puissance publique '[5] .

5- **ســمات القــاعدة القانونية :** هناك عدد من السمات تنطبق على القاعدة القانونية منها الآتي :

1- أن القاعدة القانونية وبالتالي العلوم القانونية تتمحور حول تنظيم المجتمع .

2- أنها عامة ومجردة .

3- أن لهــا قــوة إلزامــية لتنفيذها بواسطة السلطة التي تمثل الدولة . وهنا لابد من الإشارة بأن الدولة نفسها هي شخصية قانونية، تظهر شخصيتها على صعيدين :

أ- إما خارجي، فتكون شخصاً من أشخاص القانون الدولي .

ب- وإمــا داخلي فتكون شخصاً من أشخاص القانون الداخلي (أجهزة السلطة داخل الدولة) .

---

1 - د. رمضــان أبــو الســعود : المدخــل إلى القانون (وبخاصة المصري واللبناني) .(الدار الجامعية ، بيروت: 1986) . ص:29 .

2 - د. رمضــان أبو السعود : الموجز في شرح مقدمة القانون المدني (القاعدة القانونية) ص35، 1994 - الدار الجامعية .

3 - د. توفــيق فــرج و د. محمــد يحــيى مطر : المدخل للعلوم القانونية (النظرة العامة للقانون والنظرية العامة للحق)، ص15، 1990 - الدار الجامعية .

4 - الرئــيس البير فرحات، المدخل للعلوم القانونية (أصول القواعد القانونية ونظرية الحق).ص: 15، 1993 - بيروت .

5 - (Lexiquc de termes juridiques, Dalloz 1988,P.390 .)

وإذا علمــنا، بـــأن الدولة تتألف من عناصر لا يمكن أن تقوم لها أي قائمة بدونهم، وهــم علـــى التوالـــي : الشعب، الأرض، السلطة، وأن القاعدة القانونية ليست ملزمة ولا معاقب على مخالفتها في بعض الأمور . من هنا، يمكننا استخلاص التعريف التالي :

" أن القـــاعدة القانونـــية هـــي تلـــك التي تنظم شؤون الدولة بكامل عناصرها : الشعب، الأرض، السلطة، محددة علاقاتها بأفرادها من جهة وبالدول الأخرى من جهة ثانية، مبينة لأفرادها (أي لأفراد المجتمع) نطاق علاقاتهم ببعضهم البعض وترتيب ما لهم من حقوق ومـــا علـــيهم مـــن واجبات، لاحظة مواقف عامة ومجردة بشكل عام تقوم مبدئياً السلطة المختصة بتنفيذها بالقوة إذا لزم الأمر[1] .

6- طبيعة القاعدة القانونية وعلاقتها بالقواعد الأخرى :

6-1- القـــانون : يـــتألف من مجموع القواعد القانونية السارية المفعول في مكان معين وفـــي زمـــان معيـــن، فيطلق عليها اسم " القانون الإيجابي " أو " القانون الطبيعي " فبهذا المعنى يمكننا التعرّف على القوانين التالية (وفقاً للموضوع الذي تتناوله هذه القوانين) : القانون التجاري، المدني، الإداري، العقوبات ... الخ .

إلا أنـــه لابـــد من الإشارة إلى وجود قواعد أخرى ليست ذات طابع قانوني، وهي أيضـــاً تســـتهدف ترتيـــب المجتمع وعلاقات الأفراد داخله، غير أن النتائج المترتبة على مخالفـــتها لا تـــؤدي إلى نفس النتائج المترتبة على مخالفة القواعد القانونية، فنفرّق بالتالي بيـــن القواعد القانونية من جهة والقواعد الأخلاقية، القواعد الاجتماعية، القواعد التاريخية، قواعد الاقتصاد السياسي، قواعد العدل والإنصاف، والقواعد الدينية من جهة أخرى .

5-2- القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية : تختلف هذه القواعد عن بعضها البعض في الأمور التالية :

1- إن غايـــة القواعـــد القانونية تنظيم الحياة في المجتمع وتأمين سلامته، أما القواعد الأخلاقية فهدفها وصول الفرد إلى الكمال .

2- إن مصـــدر القواعد القانونية هو السلطة في الدولة، أما مصدر القواعد الأخلاقية فهو الضمير .

---

[1] - د. طـه زكـي صافي : منهجية العلوم القانونية . ط1 (المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس، لبنان : 1998) ص: 18 .

3- إن موضـــوع القواعد القانونية هو تحديد سلوك الفرد تجاه المجتمع، أما موضوع القواعد الأخلاقية فهو ليس فقط تحديد سلوك الفرد تجاه المجتمع، وإنما تحديد هذا السلوك تجاه نفسه .

وعلـــى كل حال، فإن اختلاف الميدانين القانوني والأخلاقي، ما هو إلا نتيجة تطور طويـــل، و إذا كـــان ميدان الأخلاق أوسع وأكمل من ميدان القانون، فإن هذا لا يعني أن الصلة بينهما مفقودة، فلا يزال هناك قاسم مشترك بينهما[1]، (القانون مثلاً لا يعاقب على الكذب، ولا من لا يدفع دَينه) .

6-3- القواعد القانونية والقواعد الاجتماعية : إن هذه الأخيرة تتعلق بكل جوانب الحياة الإنســـانية من عادات وتقاليد ... الخ . فالقواعد الاجتماعية لها طابع وصفي غير إلزامي، إلا أنهـــا أكـــثر من ضرورية للقواعد القانونية حيث لا يمكن رسم أي سياسة قانونية لأي مجتمع من دونها .

6-4- القواعـــد القانونـــية والقواعـــد التاريخـــية : إن القواعـــد التاريخية تساعد على اســـتخلاص الظروف التي تؤدي إلى ظواهر محددة في مكان وزمان معين، حيث تساهم مســـاهمة فعالـــة في فهم القوانين السارية آنذاك، وكذلك الظواهر التي نشأت عن تطبيقها، ســـانحة للمشـــرع الفرصة المؤاتية لكي يستوحي منها القواعد القانونية الأصلح والأنسب لتأمين تطور أفضل للمجتمع .

6-5- القواعـــد القانونـــية وقواعد الاقتصاد السياسي : للقواعد الاقتصادية تأثير كبير علـــى القواعـــد القانونـــية والعكـــس بـــالعكس . فـــالقواعد الاقتصادية تحدد مسار النمو الاقتصـــادي، فتنشـــئ القواعـــد القانونية على ضوئها المؤسسات التي تتبلور في إطارها الظواهر الاقتصادية (كقوانين الشركات، المصارف، المؤسسات والإدارات العامة ..الخ). وبالتالي تتحدد أطر السياسة الاقتصادية لكل بلد، كالقوانين الليبرالية التي يتولد عنها قواعد الاقتصاد الحر، والقوانين الاشتراكية التي تولد قواعد الاقتصاد الوجه .

6-6- القواعـــد القانونـــية وقواعـــد العدل والإنصاف : لابد لنا من الإشارة، قبل تحديد قواعـــد العـــدل والإنصـــاف، إلى أن العنصر الواقعي الذي ترتكز عليه القاعدة القانونية

---

[1] – د. طـــه صـــافي : المـــبادئ الأساسية لقانون العقوبات اللبناني، القسم العام . ط1 (منشورات المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان : 1993) . ص:48، رقم 62 .

وبالتالـــي العلوم القانونية، إنما هو نتيجة تفاعل وثيق بين العوامل المختلفة أعلاه من علوم أخلاقـــية، علوم اجتماعية، علوم تاريخية، وعلوم اقتصادية وسياسية . وهذا ما يؤدي إلى فهـــم العنصر الواقعي أو الحقائق الواقعية[1] . هذه الحقائق تقوم بدورها في تكوين القاعدة القانونـــية، التي يجب صبغها بصبغة العدل والإنصاف حتى تنتقل من دور الواقع إلى دور الواجب، فتصبح قانوناً تبعاً لذلك .

ولـــتحديد قواعـــد العدل والإنصاف، لابد لنا من العودة إلى الماضي البعيد وبالذات إلـــى الفلســـفة اليونانية . وقد قصد بهذه الفكرة إعطاء كل ذي حق حقه استناداً إلى علاقة الفـــرد بغيره (فرد كان أم جماعة) . فهناك عدل في صلة الفرد بالفرد . وعدل في صلة الفرد بالجماعة .

ولقـــد كـــان الأقدمون يعرّفون القانون بأنه علم العدالة، إنما يجب أن لا يسهى عن بالـــنا بـــأن القانون (أي القواعد القانونية) ليس غايته فقط تحقيق العدالة، وإنما يقع على عاتقه أيضا تأمين النظام والأمن واستقرار المعاملات . لذلك نرى بأن المشرّع أقر أحياناً قواعد غير عادلة، ومثال على ذلك سقوط الموجبات بمرور الزمن، وكذلك قاعدة " حيازة المـــنقول سند ملكية " . فإنها تحمي الغاصب بالرغم من مخالفتها الصريحة لمبدأ العدالة . ولكـــن لـــيس معنى ذلك أن القواعد القانونية بعيدة عن قواعد العدالة والإنصاف، ذلك أن القـــانون نفسه يحيل عليها كما فعلت المادة : 221 من قانون موجبات وعقود (ق.م.ع) التي تنص على : " أن العقود المنشأة على الوجه القانوني تلزم المتعاقدين، ويجب أن تفهم وتفســـر وتـــنفذ وفقاً لحسن النية والإنصاف والعرف " . كما أن القوانين الدستورية للبلاد الديمقراطية تعترف لكل فرد من أفراد المجتمع بحق مقاومة الظلم والطغيان .

6-7- القواعـــد القانونـــية والقواعد الدينية : إن هذه الأخيرة، كانت تشمل في الماضي جميع نواحي الحياة الاجتماعية السياسية، والاقتصادية ... الخ . وتكمن قوة القواعد الدينية فـــي ضبطها لسلوك الأفراد داخل الجماعة، فيما تحمله هذه القواعد من ثواب وعقاب في الدنيا والآخرة على حد سواء [2] ، وبالتالي كانت القواعد الدينية هي ذاتها القواعد القانونية

---

[1] – د. توفـــيق حســـن فـــرج : المدخل للعلوم القانونية. (منشورات الدار الجامعية، بيروت : 1993) ص:134، رقم 79 .

[2] – د. رمضـــان أبو السعود: الموجز في شرح القانون المدني (القاعدة القانونية) .ط1 (الدار الجامعية، بيروت : 1994) ص:61 .

كما هو الحال في القبائل البدائية وبعض الحكومات الدينية، وعندئذٍ يكون الضبط الاجتماعي عن طريق الدين (كما هي الحال في السعودية وإيران) .

غير أن العلمنة من جهة والتحضر من جهة أخرى أوجدا قواعد قانونية لا صلة لها على الإطلاق بالدين كقانون السير مثلاً، كما أن مبادئ العدالة والمساواة أدت إلى إقرار قوانين تطبّق على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن دياناتهم التي تعتبر من صميم خصوصياتهم، وبالتالي تتعلق بحقوقهم الأساسية ولاسيما الحق في حرية الفكر والعقيدة والإيمان .

غير أن كثير من القواعد الدينية اعتمدت كقواعد قانونية، لاسيما تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية كأحكام الزواج والإرث والوصية والأهلية .

7- **الطبيعة العلمية والفنية للقاعدة القانونية** : في هذا المجال لابد من طرح السؤال التالي : هل القواعد القانونية وبالتالي القانون الذي يتألف منها علم أم فن ؟

لقد أجاب جميع الفقهاء، والمؤلفون على اعتبار القانون علماً وفناً على السواء . فهو علم لأنه معرفة منهجية للقواعد ذات الطابع القانوني، والذي من المشكوك فيه أن تبلغ هذه العلوم درجة العلوم التطبيقية في المستقبل المنظور[1] . فكما رأينا أعلاه، أن العلوم الأخرى (أي القواعد غير القانونية)، هي علوم غير صحيحة نتائجها بالتالي هي نتائج غير مضبوطة، ولا دقيقة وغير حاسمة ولا ثابتة عبر الزمان والمكان .

فالقانون هو علم، لأنه يقسم العلوم الأخرى غير المضبوطة إلى فروع يجمع فيها القواعد المتعلقة بموضوع معين كالقانون المدني وقانون العقوبات مثلاً، و إلى تقسيمات أساسية كالحقوق الشخصية والحقوق العينية، وموجبات القيام بعمل أو الإمتناع عن عمل ... الخ .

كذلك يستعمل القانون العلوم الوضعية، كعلم فقه اللغات لدراسة القوانين والقوانين المقارنة التي تساعد على تطوير القواعد القانونية الوطنية، وكذلك إبرام الاتفاقات الدولية لتوحيد القوانين في ميادين معينة كالقانون البحري والجوي والقانون الدولي العام .

وأخيراً فإن القانون يستند أيضاً على العلوم الطبية وعلم النفس وذلك لدراسة الظواهر الجرمية في مجتمع من المجتمعات في ضوء العلم الجنائي، فيتقصى عن أسبابها

---

1 – د.طه صافي : المبادئ الأساسية ... ، ص:34، رقم 41 وما بعدها .

وعواملها وكيفية نشوئها وطريقة سيرها ثم نتائجها [1] .

والقـــانون هـــو أيضـــاً فن لأنه يستعمل الوسائل الفنية التي تساعده على الاستعانة بالعلوم المكتســبة ســـابقاً من منطق وبيان وتاريخ وطب لكي يصل إلى نتيجة علمية نافعة ومفيدة مـــن أجـــل إقرار القواعد القانونية المناسبة، ثم تفسيرها وتطبيقها على الوجه الذي يحقق غاياتها وأهدافها .

8- أساس وغاية القاعدة القانونية :

8-1- فلســفة القـــاعدة القانونية : إن دور هذه الفلسفة يتمحور حول إلقاء الضوء على المـــبادئ الأساســـية، فتدرســـها مبدأ بمبدأ، ثم تختبرها وتبدي رأيها من حيث مضمونها ونـــتائجها وقيمتها، ثم تبحث في مدى موافقتها مع المثل والأهداف السامية . والمعلوم بأن الفلســفة مـــن حيث ماهيتها نظرية إفتراضية لا ترتكز على قواعد ثابتة وواضحة، فتطل على كل شيء، ولا تنتج ثمارها ألا في المستقبل .

فطالما أن فلسفة القاعدة القانونية تتناول العلوم المتعلقة بالقاعدة القانونية من جانبها المثالـــي الشامل، فإن هذا يحتم علينا طرح المسألتين التاليتين : مسألة أساس هيمنة القاعدة القانونية، ومسألة غاية أو غرض القاعدة القانونية .

8-2- أســـاس هيمنة القاعدة القانونية : لابد من التسليم بغالبية الرأي القائل بأن أساس هـــذه الهيمنة هي فكرة إقامة العدل الناتج عن رغبة داخلية فطرية لدى كل فرد من أفراد المجتمع .

يقول أفلاطون في كتابه " الجمهورية " بأنه من الواجب والضروري وجود تناغمك وتوافق بين فكرة العدل والقاعدة القانونية .

أمـــا فـــي روما فلقد أكد الفيلسوف " سيسرون " في كتابه " القوانين " وجود قواعد قانونـــية جديـــدة ترتكز على مبادئ أساسية مستمدة من طبيعة الأشياء ولها وصفة عالمية ذات طـــابع شامل، مطلق وعالمي . وأخيراً يؤكد القديس " أوغستين " أن القاعدة القانونية هي العدل وأن هذا الأخير ليس سوى الاستقامة الأخلاقية المطلقة .

فـــإذا كان أساس القانون هو العدل، فلابد من وجود ارتباط وثيق بين أساس القانون وغايته.

---

[1] - م.س . ص:33، رقم 38 وما بعدها .

8-3- غايـــة القـــاعدة القانونــية أو الغـــرض منها : إذا كانت فكرة العدل ترتكز إلى المذاهــب المثالــية، فلا بد وأن تكون غاية القاعدة القانونية في تأمين هذه العدالة المثالية، بإقــرار الحقــوق الطبيعية لكل إنسان، وذلك باستنباطها عن طريق العقل البشري إذ أنها متصــلة اتصـــالاً وثيقاً بإنسانيته وهذه الحقوق هي ثابتة ودائمة وغير قابلة للتغيير، ولقد حددتهـــا الشرعة العالمية لحقوق الإنسان عام 1789 بأنها الحرية وحق الملكية والسلامة ومقاومة الطغيان .

فلقد جاء في المادة الأولى من مشروع التقنين المدني الذي صدر في السنة السابعة للــثورة الفرنســية : " يوجــد قـــانون عالمي (أي شامل)، هو مصدر لكل التشريعات الوضـــعية (أي التشـــريعات الإيجابية الموضوعة موضع التنفيذ)، وهو ليس إلا السبب الطبيعي طالما أن هذا السبب يوجه المسيرة البشرية " .

فالقـــاعدة القانونـــية علـــى التحديد السابق ترمي إلى تحقيق الصالح العام للأفراد، والســـهر على حماية حرياتهم ومصالحهم الخاصة، هذا من جهة . إلا أن القاعدة القانونية نفسها تحرص في الوقت تحرص في الوقت نفسه على الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع الـــذي يعيش فيه الأفراد، من جهة أخرى فنخلص إلى القول بأن الغرض الأساسي للقاعدة القانونية هي إقامة التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .

أمـــا التوازن المقصود به في هذا المجال، هو تحقيق المساواة بين المصلحتين، بل أكثر من ذلك، هو تحقيق المساواة داخل مصلحة كل منهما (أي الفرد والمجتمع).

فالمســـاواة بهـــذا المعـــنى تكون جوهر فكرة العدالة المثالية . والعدل المثالي كما وصفه الإمبراطور " جستنيان " هو " الرغبة الدائمة في إيصال الحقوق إلى أربابها " [1] .

ولابد من الإشارة، إلى أن هذه الحقوق (المثالية) على نوعين :

الأول : يتناول القواعد الثابتة الملازمة دوماً للإنسان والمستمدة من طبيعته، كما قلنا أعلاه وهي كما أعلنتها الشرعة العالمية لحقوق الإنسان : الحرية حق الملكية السلامة، ومقاومة الطغيان .

الثانـــي : وهـــي القواعد المنبثقة عن الأولى أي الثانوية، والتي هي قابلة للتطور والتبديل وفقاً للظروف المكانيـــة والزمانية وحاجات الفرد والمجتمع، كالحقوق الاقتصادية، الحـــق

---

[1] - د. رمضان أبو السعود : الموجز في شرح القانون المدني (القاعدة القانونية) ص: 119 .

بالعمل، الحق بالتطبب، وضمان الشيخوخة ... الخ .

وهكـذا بعـد أن تبيـن لـنا بأن الغاية النهائية للقاعدة القانونية هي حماية مصلحة الأفراد، وبالتالي حقوقهم الطبيعية، و أيضاً حماية مصلحة المجتمع الذي يتكون من هؤلاء الأفراد وذلك بالحفاظ على أمنهم وسلامتهم فبرأينا، أنه عندما تتعارض هاتان المصلحتان، فـلا بد للدولة من تقديم مصلحة المجتمع أي المصلحة العامة على المصلحة الفردية ويبدو ذلـك جلـياً عندما جرّم المشرّع المؤامرة (المادة : 270 ق.ع.ل)[1] . وكذلك المحاولة (المادة : 200ق.ع.ل)، وهما جريمتان لم تؤديا عملياً إلى أ] نتيجة ضارة بالمجتمع .

9- الغاية من دراسة العلوم القانونية :

9-1- الغايـة المـزدوجة لهـذه الدراسـة : يمكننا القول بشكل أكيد وجازم، أن الغاية القصـوى من دراسة هذه العلوم، هي الحصول على " إجازة " تفيد بأن حاملها أصبح لديه المعلومـات الـتامة واللازمـة على الصعيد النظري بشكل عام، وبأنه قادر بالتالي على تطبـيق وممارسـة هـذه العلـوم في حياته العملية، سواء اتخذ من المحاماة مهنة له، أو القضاء، أو الإدارة، أو أي منصب من مناصب الإدارات العامة والوزارات ... الخ .

إلا أنـنا نسـارع إلـى القول، بأن تحقيق الغاية الأولى لا يعني أبداً بأنها كافية بحد ذاتها للتأكـيد علـى اسـتمرارية نجاح الدارس لهذه العلوم في المرحلة التي تلي حصوله على " الإجازة " ذلك أن النجاح في تطبيق وممارسة هذه العلوم القانونية، يجب أن يكون غايته بحـد ذاته، حتى يمكننا التأكيد بأن هذا الشخص أو ذاك، هو رجل قانون بكل معنى الكلمة أم لا ؟ فالمواصفات التي يجب أن يتمتع بها كل قانوني بارع في أي مهنة يمتهنها تتمحور حول غايتين أساسيتين هما :

1- النجاح في الحصول على " إجازة " القانون .

2- النجاح في ممارسة الحياة العلمية والمهنية (أي تطبيق القانون) .

9-2- التلازم بين الغايتين : إن هذا التلازم والترابط هو أمر حتمي وأكيد، غير أنه لابد مـن ألإشارة، إلى أن تحقق الغاية الثانية (أي الممارسة) يفيد جذرياً تحقق الغاية الأولى (أي الإجازة)، أما العكس فليس ضروري، ذلك أن المعادلة بينهما هي باتجاه واحد على. إن الحصـول على الإجازة لا يعني بالضرورة القدرة على النجاح في الحياة العملية، ذلك

---

[1] – ق.ع.ل. قانون العقوبات اللبناني .

أن عـــدداً لا بـــأس من الدارسين للعلوم القانونية أثناء مراحل السنوات الجامعية المتتالية، يعـــتمدون علـــى الحظ في النجاح، تماماً كالأشخاص الذين يجربون حظوظهم في سحب اليانصـــيب للحصـــول علـــى المـــال . فيدرســـون بعض المواضيع ويركزون عليها، ثم يلخصـــونها فـــي صـــفحات قليلة . فإذا سعفهم الحظ في الامتحان، عندها تكون الإجازة بمتناول أيديهم .

إنمـــا هـــذا لا يعنـــي أنهم قادرون على ممارسة أي مهنة في اختصاصاتهم، بسبب القصور والفراغ العلمي المسيطر على عقولهم وأذهانهم . فرجل القانون الناجح، لابد وأن يتمـــتع منذ بداية دراسته بمواصفات مختلفة ومتعددة، تكون بمثابة دعائم قوية وصلبة في تحقيق الهدفين الأساسيين، الواجب وضعهما نصب عينيه بشكل دائم وثابت .

10- المواصفات المطلوبة للقانوني : إن القانوني الناجح يجب أن لا يكون همه الحصول علـــى مركز عال أو جني الأموال بالدرجة الأولى، فإن هذا الأمر يفقده الكثير من أهميته العلمية و القانونية .

إنمـــا يجب عليه أولاً وأخيراً، أن يتعامل مع القواعد القانونية، التي تحكم مجتمعنا، بشـــكل دقيق وعلمي، وأن يدرسها بكل عمق وتفهم حتى يساعد على تطورها وتحسينها، وبالتالـــي تطور وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلد الذي يعيش فـــيه بناء عليه، لابد للقانوني الناجح من أن يكون خلاقاً، حازماً، ذو مخيلة واسعة، دقيقاً، فضـــولياً، مـــثقفاً ويمتلك القدرة الكافية على التدبر وأخذ المبادرات . وهذه الصفات تحتم عليه بالتالي معرفة أمور ثلاثة لا رابع لها :

أولاً : معرفة كيفية البحث للرد على الأسئلة المطروحة عليه .

ثانياً : معرفة كيفية العرض لتوضيح نطاق الأسئلة المطروحة عليه .

ثالثاً : معرفة كيفية المناقشة للحلول التي أدلى بها (الرد) .

10-1- معـــرفة كيفـــية البحـــث : إن العلوم القانونية هي علوم شاملة وواسعة النطاق، بحيـــث أنه لا يوجد أي ذاكرة إنسانية في الكون يمكنها استيعاب هذه العلوم لا بشكل آني ولا بشـــكل مستقبلي . سواء كانت هذه الذاكرة لإنسان أو لحاسوب آلي (ordinateur)، قانونـــية، إن لمـــك يكـــن ملمـــاً إلمامـــاً كاملاً بوسائل البحث والتفتيش والإستقصاء عن المعلومات اللازمة والضرورية لحل هذه المشكلة .

والغريــب في الأمر، أنه ما زلنا نرى أن عدداً لا بأس به من المجازين في القانون يجــدون صعوبة بالغة في التنقيب عن أي نص في كتب النصوص[1] المختلفة، وهي الأداة الأساســية التي لا غنى عنها لكل رجل قانون، ناهيك عن الصعوبات الجمة التي يلاقونها (أي المجازون) بين مجموعات الاجتهادات، والدوريات والمراسيم المختلفة .

فالمجاز، يجد نفسه، بعد تخرجه من الجامعة، وجهاً لوجه أمام الحياة العملية، عندئذ يعــرف مــدى قيمة وأهمية الملاحظات التي دونها في المحاضرات خلال دراسته، ومدى الفــائدة الكــبرى من الأبحاث التي قام بها حول هذه الملاحظات، فيقوم بالتعمق في كشف غياهــبها وسبر غورها، حتى يتوصل إلى استخراج المبادئ العامة التي تساعده على حل أي مشكلة قانونية تطرح عليه .

10-2- معــرفة كيفية العرض : إن عرض أي مسألة من المسائل يتطلب وضعها على بســاط البحث وشرحها بوضوح تام . فالوضوح في عرض المشكلة القانونية، هو السبيل الأكيد لحلها، وكلما إزدادت المشكلة وضوحاً، كلما اقتربنا من الحل السليم والأصلح .

ومن أجل الوصول إلى الوضوح المطلوب في عرض المشكلة، لابد لرجل القانون مــن اعتماد خطة (**Plan**) متينة وصلبة، تهدف إلى تفكيك وتشريح جميع العناصر التي تــتألف منها المشكلة القانونية، ثم يعود من جديد، إلى إعادة بناء هذه العناصر المختلفة مع الحلول المقترحة لها، ويكون ذلك أيضاً وفقاً لخطة أخرى متينة وصلبة كالأولى .

والجديــر بالذكــر، أنــه مهمــا استهلكت هذه الخطة من وقت طويل للبحث عنها وإيجادها، فإنها في الحقيقة، توفر علينا أضعافاً مضاعفة من الأوقات الأخرى، التي يمكن أن تضيع منا فيما لو اعتمدنا أسلوباً عشوائياً غير منظم في البحث عن الحلول لأي مشكلة من المشاكل القانونية .

10-3- معــرفة كيفية المناقشة : إن الصفة الثالثة والأخيرة التي يجب أن يتمتع بها كل قانونــي نــاجح هــي القدرة على المناقشة، أي مناقشة الحل والرد على المشكلة القانونية المطــروحة علــيه . فــلا بــد لهــذه المناقشــة أن تكــون لائقة، تشد انتباه المستمع أو المستمعين إليها، وذلك حتى تحملهم على الامتناع التام بالحل المطروح.

---

[1] – كتــب النصــوص التــي تحــتوي علــى المــواد المــتعلقة بالمواضــيع المختلفة (تجاري، جزائي، اداري، دستوري .... الخ) .

ففـــي الحياة العملية، لا يطرح على رجل القانون إلا المسائل القابلة للنقاش، وليس مطلـــوب مـــنه إلا اتخــاذ موقف تجاهها والدفاع عن رأيه ووجهة نظره، وبالتالي امتناع الآخريـــن بهـــذا الحـــل أو ذاك، لا يمكن الوصول إليه إن لم تمن هذه المناقشة واضحة، فالوضـــوح هـــو العمـــود الفقري وجوهر الصفات جميعها أعلاه : معرفة البحث، معرفة العرض ومعرفة المناقشة .

وعلـــيه، فواجب القانوني الناجح أن يبرهن صحة ودقة وجهة نظره في الحل الذي يـــرتأيه، والـــذي يدافـــع عـــنه، عاملاً على إسقاط الحجج . جميع الحجج التي يدلي بها خصـــومه. وهـــنا لابد من القول، بأن " موهبة الامتناع "، " كموهبة " الوضوح تماماً، لا يمكن لأي شخص اكتسابها إلا بالعمل الدؤوب المستمر .

أمـــا وقد حددنا الشروط الواجب توفرها في كل قانوني ناجح، لابد لنا الآن من أن نوضح لكل من يريد الإقتداء به، وخصوصاً لطلاب الجامعة بشكل عام، ولطلاب الحقوق بشـــكل خـــاص، عن كيفية الوصول إلى هذا الهدف الذي يتجسد بالغاية المزدوجة لدراسة العلـــوم القانونية المعلنة أعلاه وهي : النجاح في الحصول على إجازة القانون والنجاح في ممارسة الحياة العملية والمهنية .

11- الأوجه المختلفة لعرض الحل القانوني :

11-1- شـــكل الحل أو الحلول القانونية : إن إيجاد حل للقضية المخصوصة، ما هو في الحقيقة إلا الحكم أو الأثر الذي يراد تطبيقه على المسألة المعروضة . فإذا كانت فرضيات القـــاعدة القانونية والنتيجة (الحكم أو الأثر) المترتبة على هذه الفرضيات محدداً ودقيقاً، يكون بالتالي الحل أو النتيجة، المنطبقة على هذه المسألة، واضحاً وصريحاً .

أمـــا إذا كانـــت غامضـــة، مقتضـــبة، جـــامدة أو محدودة، مما يستدعي تفسيرها، وإعطاءهـــا بالتالـــي عدة تأويلات مختلفة، فإن ذلك يؤدي برجل القانون إلى التوصل لعدة حلـــول مختلفة، حيث يمكن اختيار واحد من هذه الحلول في ضوء موقف الاجتهاد والفقه في تفسير هذه القاعدة القانونية .

11-2- كيفـــية عـــرض النقاط القانونية المثارة : إنه من المستحسن دائماً طرح النقاط القانونية المثارة بشكل سؤال استفهامي على الشكل التالي مثلاً :

" إن السؤال المطروح يدور حول معرفة ما إذا كان القانون الجديد وإن كان أشد يطبق أم

لا على الجرم المستمر المتمادي أو المتعاقب[1] ؟ " .

وهذا ما يدل إلى أن رجل القانون قد استوعب مضمون السؤال الوارد في المسألة، كما أنه استوعب أيضاً، بأن العناصر الواقعية المطروحة أمامه ربما تضمنت جرماً مستمراً أو متعاقباً (متمادياً) . فيعمد بالتالي إلى تحديد عناصر هذا الجرم المجدية في حل النزاع، التي يتألف منها، ثم يعطيه الوصف القانوني الصحيح الذي يمكنه من التوصل إلى النتيجة القانونية التي يسعى إليها، عندها يقرر ما إذا كان القانون الجديد الأشد يطبق أو لا يطبق على هذا الجرم . وهكذا، فإنه يتم معالجة كل نقطة قانونية مثارة في المسألة على هذا الشكل أعلاه، إلى أن يتم الرد على جميع النقاط القانونية واحدة تلو الأخرى، وتطبيع الحل المناسب لها . فيباشر الباحث القانوني، إلى مناقشة الأسئلة المطروحة والنقاط القانونية بصورة متسلسلة تبعاً لورودها الآخر، ذلك أن الأسئلة مترابطة مع بعضها البعض، فحل سؤال لاحق يفترض مبدئياً حل سؤال سابق، اللهم إذا كان الحل اللاحق يؤثر مباشرة في التوصل إلى الحل السابق، عندها ترتب النقاط القانونية والأسئلة المطروحة بشأنها، وفقاً لتأثير الحلول على بعضها البعض .

كما تجدر الإشارة إلى أنه بالإمكان عرض الحل أولاً ثم يليه المناقشة والتعليل الذي يستند إليه الحل، أو على العكس من ذلك، يمكن البدء بالمناقشة والتعليل لكي نصل إلى الحل الذي نتوصل إليه، فكيف تتم عملية تعليل ومناقشة الحل القانوني المنشود ؟

12- تعليل ومناقشة الحل القانوني : من المعروف، أن الجواب القانوني لا يقوم إلا بالاستناد إلى تعليل منطقي وقانوني من الفرضية الأولى، وهي القاعدة القانونية، مروراً بالواقعة وانتهاء بالنتيجة، وذلك وفقاً للشكل التالي :

تعليل المقدمة الكبرى مروراً تعليل المقدمة الصغرى وصولاً النتيجة . (القياس المنطقي) . فلتعليل المنطقي والقانوني للحل يعني : " الإدراء بالأسباب والحجج والبراهين القانونية والمادية، التي أدت للتوصل، بالاستناد إليها إلى الحل الصحيح " [2].

لذلك فإنه من المفيد هنا، التأكيد على أنه بعد تحديد الوقائع التي تصلح كأساس واقعي لحل النزاع، وبعد استخراج النقاط القانونية التي تثيرها هذه الوقائع، كما مر معنا أعلاه، فإنه

---

[1] – د. علي مصباح إبراهيم : منهجية البحث القانوني، ص:160 وما يليها، د. مصطفى العوجي : تمارين...، ص: 22 وما يليها .

[2] – طبعاً وفقاً لوجهة نظر الباحث القانوني الذي يعمل على إيجاد حل للمسألة المطروحة .

يقتضـــي على الباحث القانوني أو رجل القانون، أن يوفي الحل تعليلاً كافياً ووافياً، يصلح لأن يكـــون الأساس القانوني الذي يستند إليه هذا الحل، ذلك أنه ليس المطلوب إلا معالجة النقاط القانونية المطروحة فقط . وعليه :

- فإن التوصل إلى حل دون تعليل، لا قيمة قانونية له .
- إن الحل الذي يستند إلى تعليل خاطئ لا قيمة له أيضاً .
- إن التعليل الذي يستند إلى معالجة أمور لا علاقة لها بالحل، لا قيمة له أيضاً .
- كذلك الأمر، فإن الحل الذي يأتي مناقضاً للحل الصحيح فإنه لا قيمة له، إلا في حال كان التعليل المنطقي والقانوني المرافق له، كان متيناً، متناسقاً، ومرتكزاً إلى منطق سليم .

بالاســتناد إلى ما تقدم، فإنه بالإمكان القول، بأن ما يؤخذ بعين الاعتبار عند طرح الحلــول للمسألة القانونية، هو التعليل القانوني، حتى وإن جاء الجواب النهائي غير مطابق لمــا هــو من المفروض التوصل إليه . إذن من الأهمية مكان، أن يكون التعليل القانوني قائمـــاً بصورة منطقية ومتسلسلة، تفيد بأن رجل القانون أو الباحث القانوني، قد قام بعملية تحلــيل صــحيحة ومنهجية، فالتعليل السليم الوارد وفقاً للقياس المنطقي والقانوني أعلاه، يعكس مدى استيعاب العامل في حقل القانون للقاعدة القانونية ومدى مقرته على التصرف بهـــا، وكذلــك على إعمالها في الوقائع المعروضة عليه، وهذا ما يحتم علينا تحديد الهدف من دراسة المسألة القانونية .

12-1- الهدف من دراسة المسألة القانونية : إن هذه الدراسة وإن كانت تهدف، بشكل عـــام إلـــى اســتيعاب المبادئ والقواعد القانونية، وكذلك النصوص المكرسة لهذه القواعد والمــبادئ، إلا أنها تهدف أيضاً، إلى إنشاء فكر قانوني سليم قادر على تعيين نقاط النزاع المثارة أمامه، أو بالأحرى، النقاط القانونية التي يستشار بشأنها، بحيث يتمكن انطلاقاً من هــذا التعييــن الدقــيق لها، إيجاد الحل الصحيح لها، وفقاً لمنهجية علمية صحيحة تعتمد التعلــيل المنطقــي والقانونـــي للنزاعات الناشئة عن المجرى الطبيعي للحياة الاجتماعية، الاقتصادية، والقانونية ..... الخ .

إلا أن التعلــيل المطلــوب يخــتلف باختلاف ما إذا كانت القاعدة القانونية الواجبة التطبيق، قـــاعدة عامة أم تشكل استثناءً عنها، أم ما إذا كـــان الحل الموجود في القاعـــدة القانونية يشكل حلاً إيجابياً أم سلبياً للمسألة المطروحة .

12-2- التعليل المتبع في حال تطبيق قاعدة عامة : والمقصود بالقاعدة العامة، في هذا المضـــمار، أن تكون واردة ضمن موضوع خاص وقائمة بذاتها . وفي هذه الحالة، يكون التعلــيل مرتكــزاً علـــى تحليل وتفكيك هذه القاعدة، وبالتالي مقارنتها مع الوقائع المادية المفـــيدة فـــي حل النزاع المخصوص أو القضية المخصوصة . والمثال على ذلك، لو أن المســـألة المطـــروحة، وبالتالـــي النقطة المثارة تدور حول جريمة السرقة، عندها يرتكز التعلـــيل علـــى شرح العناصر التي تتألف منها هذه الجريمة بكاملها، مع التوسع في شرح وتعلـــيل الـــنقطة القانونية التي يدور حولها الإشكال، التي يمكن أن تثور إما نتيجة عملية الأخذ، أو طبيعة الشيء المنقول، أو حول قيام النية الجرمية، أي حول العنصر الذي تثور بشـــأنه التســـاؤلات من أجل تحديد قيام جريمة السرقة وإنزال الحكم المترتب عليها، وفقاً للوقائع المادية المفيدة الثابتة كما جاءت في المسألة .

12-3- التعلـــيل المتـــبع فـــي حال تطبيق قاعدة استثنائية : هنا، يتوجب على الباحث القانونـــي أو رجـــل القانون، عند مواجهته للحل الاستثنائي المقرر المسألة المطروحة، أن يشـــرح القـــاعدة العامة أو المبدأ العام بشكل مفصل، ثم يتوسع بالتالي في شرح الاستثناء الوارد عليهما .

كمـــا يمكن أن يكون للقاعدة العامة أو للمبدأ العام، عدة استثناءات، ففي هذه الحالة، يقـــوم رجل القانون بعرض القاعدة العامة أو المبدأ العام، كما جرى سابقاً تماماً، لكي يتم ربط الوقائع المادية في المسألة المعروضة مع فرضيات القاعدة أو المبدأ، ثم يقون بتعداد الحـــالات الاستثنائية تعداد فقط دون أن يشرح أو يعلل أي منها، لكي يعود بعدها ليتوسع فـــي شرح وتعليل الاستثناء المنطبق، من بينهما فقط، على الحالة المعروضة في المسألة القانونية . فلو أخذنا مثلاً، المادة 115 أ.م.ج[1] . التي تنص على تخلية السبيل بحق، أي بدون تقديم طلب للحصول عليها، فإنها تنص على قاعدة عامة مؤداها أنه : " في كل نوع مـــن أنـــواع الجرائم يمكن قاضي التحقيق بعد استطلاع رأي المدعي العام أن يقرر تخلية ســـبيل المدعـــي عليه إذا استدعاه بشرط أن يتعهد المدعي عليه بحضور جميع المعاملات كلما طلب منه ذلك ولإنفاذ الحكم عند صدوره .

---

[1] - أ.م.ج. أصول محاكمات جزائية .

أمـــا إذا كانت الجريمة من نوع الجنحة وكان الحد الأقصى للعقوبة التي تستوجبها الحبس ســـنة وكـــان للمدعـــي علـــيه مقام في لبنان فيكون من حقه أن يخلى سبيله بعد استجوابه بخمســـة أيـــام علـــى أن أحكـــام هذه المادة لا تشمل من كان قد حكم عليه قبلاً بجناية أو بالحبس أكثر من ثلاثة أشهر بدون وقف تنفيذ " .

إن القـــاعدة العامـــة الـــواردة في هذا النص تحدد عملية إخلاء السبيل بشكل عام، وكيفية مـــنحها من قبل قاضي التحقيق إلا أن الاستثناء الوارد في إجراءات إخلاء السبيل، المنوه عنها في القاعدة، هو إخلاء السبيل بحق، أي بدون تقديم أي طلب من المدعى عليه وحتى بدون إصدار مذكرة بذلك، وذلك وفقاً للشروط التالية :

1- أن يكون الجرم من نوع الجنحة .

2- أن لا يتعدى مدة الحبس السنة بمجملها .

3- أن يكون قد مر على استجواب المدعى عليه، مدة خمسة أيام .

4- وأن لا يكـــون قـــد حكم عليه قبلاً بجناية أو بالحبس أكثر من ثلاثة أشهر بدون وقف تنفيذ .

فـــي هذه الحالة، يقوم الباحث، بشرح وتعليل القاعدة العامة التي يمكن تخلية السبيل بالاســـتناد إليها وذلك من أجل ربط العناصر الواقعية للمسألة المعروضة بهذه القاعدة، ثم يقوم بعدها بتعداد الشروط الواردة في القاعدة والتي تشكل مجتمعة الاستثناء الوارد عليها، ثم يتوسع بالتالي فيما بعد شرح الحالة الاستثنائية المكملة للشروط التي تنطبق عليها الحالة المعروضة في المسألة القانونية[1] .

12-4- التعلـــيل المتـــبع فـــي حال التوصل إلى حل إيجابي : ويعني ذلك التوصل إلى القاعدة القانونية الواجبة التطبيق، أي انطباقها على العناصر المادية المعروضة في المسألة القانونـــية، أي علـــى تلك العناصر المجدية أو المفيدة في حل النزاع، مما يفيد بأن جميع العناصـــر الماديـــة المعروضـــة فـــي المسألة القانونية، التي تتألف منها القاعدة القانونية والمتمـــثلة فـــي فرضياتها . منطبقة على العناصر المادية الواردة في النزاع المخصوص (طـــبعاً الأخـــذ بعيـــن الاعتبار نوع القاعدة القانونية)، فيتنازل الباحث، في هذه الحالة، التعلـــيل عـــن طـــريق عرض وشرح جميع العناصر الواقعية التي تبنى عليها فرضيات

---

[1] – د. حلمي الحجار : م.س ، ص:173 وما يليها، بند 111 وما يليه .

القـــاعدة القانونية الواجبة التطبيق، وبالتالي التأكد على وجود تلك العناصر المكونة لها في وقائع المسألة القانونية المعروضة . فلو أخذنا مثلاً، القاعدة القانونية المنصوص عنها غي المـــادة : 140 أ.م.ج، والمتعلقة باستئناف قرارات قاضي التحقيق، والتي تنص على أن : يقـــدم الاســـتئناف خلال أربع وعشرين ساعة تبتدئ بحق المدعي العام من وقت صدور القـــرار، وبحـــق المدعي الشخصي والظنين غير الموقوف من تبلغهما القرار في مقامهما المختار وبحق المدعى عليه الموقوف من وقت تسلمه القرار ..... " .

فـــإذا توصـــل الباحـــث إلى الحل الإيجابي لموضوع النزاع الذي يتمحور حول استئناف قـــرارات قاضـــي التحقيق، فمعنى ذلك أن الاستئناف المقدم سواء من قبل النيابة العامة، المدعـــي الشخصـــي، الظنين غير الموقوف، وكذلك المدعى عليه الموقوف، هو استئناف مقـــبول شكلاً ولا يمكن رده، ذلك أن العناصر التي تتضمنها القاعدة القانونية في المادة : 140 أ.م.ج، متوفرة في المسألة المطروحة أن لجهة :

- المدعي العام .
- المدعي الشخصي .
- الظنين غير الموقوف .
- أو المدعى عليه الموقوف .

فـــإن كانت القضية المخصوصة تتعلق بأحد هؤلاء أعلاه، فإنه يتوجب على رجل القانون أن يعلل الأسباب التي دفعته لتقرير الحل الإيجابي لهذه المسألة عن طريق شرح ومناقشة العناصر المنصوص عليها في القاعدة القانونية والمتمثلة .

- بتقديم الاستئناف خلال أربع وعشرين ساعة .
- وأن يكـــون قـــد تـــبلغ فـــرقاء الدعوى القرار الصادر عن قاضي التحقيق، وفقاً لمنطوق القاعدة العامة .

12-5- التعلـــيل المتبع في حال التوصل إلى حل سلبي : قد نجد في كثير من الأحيان، أن الفرضـــيات التـــي تحـــتويها القاعدة القانونية، تتضمن عناصر متنوعة ترتبط ببعضها الـــبعض، بحيـــث أنها تشكل كلا لا يتجزأ، أي من أجل تطبيق هذه القاعدة لابد من توافر جميع العناصر المؤلفة لها مجتمعة، فلو استعدنا المادة 140أ.م.ج، فإنها تفترض، من أجل تطبيق تخلية السبيل بحق على حالة معينة، لابد من توفر الشروط التالية :

1- أن يكون الجرم من نوع الجنحة .

2- أن لا تتعدى مدة الحبس السنة .

3- أن يكون قد مر على استجواب المدعى عليه خمسة أيام .

4- وأن لا يكون قد حكم عليه قبلاً بجناية أو بالحبس أكثر من ثلاثة أشهر بدون وقف تنفيذ .

من الملاحظ، بأن فرضيات هذه القاعدة ترتبط ببعضها البعض بحيث أن انتقاء أحد هــذه العناصر، يؤدي بالتالي إلى عدم إمكانية تطبيق هذه القاعدة القانونية، إلا إذا توفرت جميع هذه العناصر، بحيث أنه تشكل كلا لا يمكن تجزئته .

يتبيــن لــنا على وجه أكيد، بأن تخلف أي عنصر من العناصر أعلاه، من شأنه أن يؤدي إلى عدم إمكانية تطبيق تخلية السبيل بحق المنصوص عنها في المادة : 140أ.م.ج، ويكون الباحث بالتالي قد توصل إلى ما يسمى " بالحل السلبي " فيتوجب عليه، عند تعليله لهــذا النوع من الحل، أن يشرح مفهوم ومعنى القاعدة القانونية الواجبة التطبيق، ثم يعمد إلــى تعــداد العناصــر فقط وكذلك الشروط الواجب توفرها للأخذ بالحل المنشود في تلك القــاعدة، بيــنما يتركز الشرح وإيراد الحجج والبراهين المادية والقانونية على العنصر أو الشرط المتخلف أو الغير قائم من بين العناصر الموجودة في المسألة القانونية المطروحة .

12-6- حالة خاصة : قد يحصل أحياناً، أن الحل للمسألة المطروحة، يحتمل تطبيق عدة قواعد قانونية، لو أخذنا المثال التالي :

إن جريمة السرقة المنصوص عنها في المادة : 635 ق.ع.ل، تفترض ما يلي :

- أخــذ مــال الغــير، أو الاستيلاء عليه (مال منقول) . كما تفترض جريمة الاحتيال المنصوص عنها في المادة : 355 ق.ع.ل :

- القيام بمناورات احتيالية .

- الاستيلاء (أو أخذ) ما الغير . (مال منقول أو غير منقول) .

- وأخيراً تفترض جريمة إساءة الائتمان المنصوص عنها في المادة : 670ق.ع.ل :

- تسليم مال الغير . (منقول) .

- تبديده أو إتلافه، أو تمزيقه .

بالاستناد إلى هذه القواعد القانونية المتقدمة، قد يعتقد الباحث، أنه بــالإمكان تطبيقها على

العناصر المادية الواردة في المسألة المطروحة .

فـــي كـــل الحالات المتقدمة، على رجل القانون، أن يطبق التعليل الوارد في الحالة الســـابقة ، أي التعليل المتبع في حال التوصل إلى حل سلبي، أي أن يعدد بشكل مقتضب، العناصر والشروط الواجب توفرها لتطبيق الحلول المقررة، ثم يعمد إلى التوسع في شرح العنصـــر المـــتخلف بالنســـبة للقاعدة الأولى (جريمة السرقة) ليستبعد تطبيقها، وكذلك بالنســـبة للقاعدة الثانية (جريمة الاحتيال)، وكذلك بالنسبة للقاعدة الثالثة (جريمة إساءة الائـــتمان)، ودائمـــاً دون أي شـــرح مسهب لبقية العناصر القائمة أو الشروط المطلوبة المـــتوفرة، طالما أن هذا الأمر لن يضير في الحل، إنما قد يحصل أن يكون أحد العناصر مشـــتركاً بيـــن عناصـــر القواعـــد القانونية المحتملة التطبيق، كما في حالة عنصر المال المنقول المملوك من الغير مثلاً، فلو أن المسألة كانت تتكلم عن مال منقول، فإن انتفاء أو تخلـــف هذا العنصر يؤدي إلى انتفاء تطبيق جميع القواعد القانونية أعلاه، كما لو أن المال المـــنقول كـــان مملوكاً للفاعل نفسه وليس للغير، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى انتفاء الجرائم الـــثلاث المذكـــورة أعلاه . عندها، ينصب التعليل على عرض جميع العناصر التي تؤلف الجـــرائم الـــثلاث، بشـــكل مقتضب، أو بشكل تعدادي فقط ثم يرتكز الشرح والتعليل على العنصر المتخلف، أي أن المال المنقول هو ملك للفاعل وليس للغير .

12-7- مـــدى المقـــدرة علـــى المناقشة والتقويم للحل المنشود : بالطبع، تختلف هذه المقدرة، فيما إذا كان الباحث القانوني طالباً داخل أم خارج قاعة الامتحان، أو فيما إذا كان طالـــباً في الدراسات العليا، أو كان محامياً، أو مستشاراً قانونياً، وذلك بحسب الإمكانيات المـــتوفرة له، لاستعمال المعلومات المتأتية، إما من القوانين الأكثر حداثة، أو من المراجع والمؤلفات المختلفة، أومن الاجتهادات التي تشكل مهمة هذا الباحث القانوني، فإنه يتوجب عليه دائماً، أن يبرز الحل الذي توصل إليه من النواحي التالية :

1- تحديد طبيعة القاعدة القانونية التي تم التوصل إلى تطبيقها .

2- تعمـــيم النتائج العملية للحل، أو للقاعدة القانونية المنشودة، أي بالنسبة للأشخاص المعنيين بهذه القاعدة والذين هم خارج النزاع المخصوص .

3- عرض الهيئات القضائية الصالحة والمختصة بالبت بهذا النوع من النزاعات[1] .

---

[1] – د . حلمي الحجار : المنهجية في القانون . ص:181 وما بعدها .

الفصل العاشر

منهجية البحث في الدراسات القانونية[1]

إن أي دراسة علمية لأي موضوع قانوني، لابد وأن يكون محكوماً بآلية معينة، وفق منهج علمي دقيق، وتبعاً لغاية معينة تهدف إلى توضيح بعض التساؤلات، التي يجد فيها الباحث القانوني أو رجل القانون نفسه أمامها، بحاجة لأن يلقي الضوء عليها من زاوية قد تتراءى له مفيدة في تطوير وتحديث المقومات القانونية، الاجتماعية، والاقتصادية في المجتمع الذي يعيش فيه من ناحية، وبالتالي العمل على تطوير وتحديث النواحي السياسية، التي ترتكز في النهاية على تلك المقومات، من ناحية ثانية . ولعل أهم الدراسات التي تنصب على المواضيع القانونية، في حياة رجل القانون العملية، بدءاً من دراسته في المرحلة الجامعية وانتهاءاً بإمتهانه إحدى المهن القانونية، هي تلك التي تتعلق بدراسة القاعدة القانونية والقرار القضائي من جهة، وكذلك دراسة الأبحاث القانونية من جهة ثانية .

1- دراسة القاعدة القانونية والقرار القضائي : من دراسة القاعدة القانونية، وذلك عن طريق التعليق على النص أو النصوص القانونية التي تلحظها (الفرع الأول)، لكي يسهل علينا دراسة القرار القضائي، من خلال تطبيق المحاكم للنص أو للنصوص القانونية، والتي تصدر على أساسها قراراتها لحل النزاعات الناشئة من جراء ممارسة الناس لحياتهم الاجتماعية، فنقوم بعد ذلك بدراسة كيفية التعليق على هذه القرارات (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : التعليق على النصوص القانونية : لا شك بأن أول ما يساور الحقوقي أي حقوقي من تساؤلات يواجه للمرة الأولى نص من النصوص القانونية، تدور حول تحديد الفرق بين كلمة " تحليل " النص، وكلمة " التعليق " على النص . فالحقيقة، أن هذه التسمية المزدوجة، تعكس في نفس الوقت، بشكل سطحي، نوع من العادات اللغوية التي تأخذ طابعاً من التقاليد

---

[1] - صافي، د. طه زاكي : **منهجة العلوم القانونية** . ط1 . (طرابلس . لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب : 1998) . ص: 193، وما بعدها، بتصرف . وانظر : د.حلمي الحجار : **المنهجية في القانون من النظرية إلى التطبيق** . ط1: بيروت: 1997، وانظر : د. علي مصباح إبراهيم : **منهجية البحث القانوني** . ط1 . (د.ن، د.م.ن: 1997) . وانظر : د. مصطفى العوجي : القاعدة القانونية، ط1 . (مؤسسة بحسون الثقافية : 1992) .

اللغويـــة التـــي تمارس في المدارس والجامعات، وبشكل أعمق وأدق، نوع من التنقل بين قطبين أساسيين للانعكاسات الفكرية، التي يمكن أن تدع مكاناً لما يسمى "بدراسة النص " .

فـــتعريف **التحلـــيل،** هو : " دراسة مفصلة لشيء معين حتى يمكن استيعابه "، **أما التعليق،** فهو : " فحص انتقادي لمضمون وشكل النص " .

فـــي ضوء هذين التعريفين يمكننا الاستنتاج، بأن : " دراسة النص ما هي إلا عملية تحلـــيل وتعليق على هذا النص " . وبالتالي يمكننا القول، بأن عملية التعليق على النص لا يمكـــن أن تـــبلغ قمتها والغاية المرجوة منها، وهي الانعكاس الفكري الطليق للمعلق، إلا بالتحلـــيل الدقـــيق والهـــادف لهذا النص، الذي يجب تشريحه إلى الجزيئات الأساسية التي يتألف منها، من أجل استيعابها كلياً، وبالتالي استيعاب الصورة التي يراد التعبير عنها في هـــذا الـــنص . فمـــا هو الواجب تحليله في هذا النص من أجل التوصل إلى استيعاب هذه الصورة التي يعبر عنها ؟

أ- **العناصـــر الواجـــب تحليلها في النص :** لابد من إتباع منهجية علمية معينة عند تناول تحلـــيل نص من النصوص، فالاستناد إلى العلوم اللغوية التي ترتكز عليها اللغة المستعملة فـــي العلـــوم الإنســـانية، فـــإن التحليل ينصب على ثلاثة أمور في النص : المحتوى أو المضمون، الصياغة، الخطابة .

بالنســـبة للأمـــر الأول، فالـــنظرة الأولية على هذا التحليل، يعطي انطباعاً بأنه لا يخـــرج عـــن المفهـــوم التحلـــيل التقلـــيدي لمضمون النص، إنما في الحقيقة، فإن تحليل المضـــمون المقصود هنا ما هو إلا وسيلة للتوصل إلى التعرف على : " مفاتيح الكلمات " فهي الكلمات الأساسية التي يرتكز عليها النص في التعبير عن مضمونه .

أما بالنسبة للأمر الثاني، فإنه يتمحور في التحليل الشكلي للنص من حيث استعمال الأســـلوب المعبر لهذا النص، أو اللهجة المستعملة به من أجل دراسة وقعها على القارئ ومدى تأثيرها عليه .

إلا أنه بالنسبة للأمر الثالث، لطريقـــة النص في مخاطبة الناس تختلف بـــاختلاف المعـــنى الـــذي نريد إعطاؤه لكلمة الخطابة، حيث ترتكز في جميع الأحوال، على تحليل القواعـــد اللغوية التي يتألف منها النص، والتي ليست هي في الحقيقة، إلا تحليلاً من نوع خاص لهذا النص .

غــير أنه من الجدير بالذكر بأنه كلما دفعنا بالتحليل إلى أبعد حدود، كلما استطعنا إبــراز مكونات النص وجزئياته إلى النور أكثر فأكثر، وبالتالي كلما توصلنا إلى استيعاب أكمل وأوفى لعناصر هذا النص، مما يؤدي بالتالي إلى الحصول على تعليق أوضح وأدق عــند مناقشــة هذا النص، ومقابلته مع الصورة الواقعية التي تعكس احتياجات ومتطلبات المجــتمع بأســره . لذلــك، ومن أجل تحليل دقيق لابد من طرح التساؤلات، بل الكثير والكثــير من التساؤلات، والتي تتمحور جميعها حول الكلمات التالية : لماذا ؟ أين ؟ من ؟ كيف ؟ لمن ؟ . فكل هذه الكلمات إذا استعملت في محلها، فإنها تؤدي إلى استيعاب الكثير من المعرفة والعلم ووضوح الرؤيا والبصيرة .

في ضوء ما تقدم، ندرس فيما يلي : منهجية تحليل النص القانوني (مبحث أول)، لكي يتم بعدها كيفية تقويم النتيجة العلمية لهذا التحليل (مبحث ثاني) .

المبحــث الأول : منهجــية تحلــيل النص القانوني : تحديد مصدر النص . رأينا، عند دراســتنا للقواعــد القانونــية، بأنهــا تتدرج في نصوص قانونية مختلفة من حيث قوتها الإلزامــية، وذلك تبعاً للسلطة التي تصدر عنها، من أجل هذا، فإن النص القانوني المنوي تحليله قد يكون صادراً عن المشترع، وقد يكون صادراً عن سلطة أخرى مخولة بإصدار قواعد قانونية بالاستناد إلى الصلاحيات الممنوحة لها في الدستور أو في القوانين المرعية الإجــراء . لذلــك، فإنــه مــن الأهمية بمكان تحديد السلطة التي نصت على هذه القاعدة القانونــية، ومدى إلزامية النص المكرس لها عن طريق التعرف إلى النص نفسه، فيما إذا كــان صــادراً مرســوم إشتراعي، مرسوم تطبيقي، مرسوم تنظيمي، أو بقرارات إدارية فتعييــن الجهة التي أصدرت القاعدة القانونية يساعد كثيراً في تحديد الغاية التي من أجلها نــص علــى هذه القاعدة أو تلك، علماً، وأن النص الذي يتضمن القاعدة القانونية قد يكون كبــيراً أو قــد يكون صغيراً، فهو يتألف من مواد متعددة لترمي جميعها إلى تحديد دقائق القاعدة القانونية، أي فرضياتها، ومن ثم تعيين الحكم المقرر لها، وذلك على الشكل التالي:

	قاعدة قانونية		مادة قانونية
نص قانوني يحتوي)	أو عدة قواعد يحتوي)		أو عدة مواد

كمــا أنه لابد من الإشارة إلى أن تحديد تاريخ صدور النص له أهمية كبرى، لجهة معــرفة المناسبة التي رافقت صدوره، فيما إذا كان قد صدر ضمن نطاق حملة تقنينية قام

بها المشترع بنفسه، أم أنه صدر ضمن جملة متتالية من المراسيم الإشتراعية . كما يجب التعرف أيضاً، على مدى انعكاس هذه النصوص على الوضع الاجتماعي الاقتصادي، والسياسي للبلاد، ونوع ردات الفعل تجاهها من قبل الناس عامة . ومن البديهي أيضاً، تحديد انتماء هذا النص من حيث موضوعه، فيما إذا كان مدنياً، تجارياً، عقارياً، أو بشكل عام، فيما إذا كان ينتمي إلى فرع القانون الخاص أو فرع القانون العام ؟ وهذا ما يؤدي بالتالي إلى التعرف على الفئة من الناس التي وجّه النص إليها . فقد يكون النص عاماً وقد يكون نصاً استثنائيا، فالقواعد الإجرائية الجزائية المنصوص عنها في قانون أصول محاكمات جزائية هي بالإجمال قواعد تهدف إلى تأمين ضمان الحرية الفردية وتحقيق حسن العدالة، إلا أن المادة : 27 منه، والمتعلقة بحالة الجرم المشهود، تنص على إجراءات استثنائية تخرج عن القواعد العامة، فلقد جاء فيها : " إذا وقع جرم مشهود يستوجب عقوبة جنائية وجب على المدعي العام أن ينتقل في الحال إلى موقع الجريمة وأن ينظم محضراً بالحادثة وبكيفية ومحل وقوعها وأن يدون أقوال من شهد الواقعة أو كانت لديه معلومات عنها . ويحيط المدعي العام، قاضي التحقيق، علماً بانتقاله ولا يكون ملزماً بانتظار حضوره لمباشرة عمله طبقاً لما هو مبين في هذا الفصل " . والجرم المشهود هو ما نصت عليه المادة 36 أ.م.ج. بقولها : " الجرم المشهود هو الجرم الذي يشاهد حال فعله أو عند نهاية الفعل ويلحق به أيضاً الجرائم التي يقبض على مرتكبيها بناء على صراخ الناس أو يضبط معهم أشياء أو أسلحة أو أوراق يستدل منها على أنهم فاعلوا الجرم، وذلك في الأربع والعشرين ساعة من وقوع الجرم " .

يتبين لنا، بأن الصلاحيات العائدة لقاضي التحقيق تنتقل إلى المدعي العام، وهذا خروج صارخ عن القواعد العامة التي تحدد اختصاصات كل منهما على وجه الدقة، لما في ذلك من تعلق بضمانة الحريات الفردية المصونة بالدستور .

فحوى النص : وفقاً للمعيار أعلاه المتعلقة بتحليل محتوى أو مضمون النص، فالمقصود من ذلك هو التوصل إلى معرفة روح النص نفسه أي ما يرمي النص إلى تحقيقه، فيكون ذلك بإبراز القاعدة القانونية من ثنايا النص نفسه، والتي يمكن استنباطها من المواد المختلفة التي تتألف منها النص موضوع الدراسة . فعند قراءة النص، يضع المعلّق خطوطاً تحت الكلمات أو العبارات التي تشكل " مفاتيح الكلمات " المعبرة عن القاعدة

القانونية التي يوجب النص الالتزام بها، أو قد يعبر هذا الأخير عن عدة قواعد قانونية في آن واحـد . فـتدرس وتحلـل فرضـيات كـل قاعدة قانونية على حدة، من أجل معرفة واسـتيعاب الوقـائع الماديـة المشمولة بهذه الفرضيات، وبعدها يتم تعيين الحكم أو الأثر المقرر لها، الذي يمثل الحل القانوني المترتب لهذه القاعدة .

بعد أن يتم تحليل النص على هذا الشكل وفقاً للمعايير التحليلية المعينة في النواحي المدروسـة أعـلاه، ينتقل المعلّق إلى تقويم النتيجة التي توصل في تحليله إليها، من خلال هذا التحليل المتقدم .

المبحـث الثاني : تقويم النتائج العملية للنص : يمكننا التأكيد على أن التعليق على نص قانونـي، أي أن الدراسة الإنتقادية أو التقويمية للنتائج العملية التي استنبطت من تحليله، لا يمكـن أن يحقـق هدفـه إلا عن طريق التحليل المتقن والدقيق لهذا النص، فتحليل النص والتعليق عليه، هما وجهان لعملة واحدة، وهي دراسة النص القانوني .

فعند صدور أي نص قانوني يتضمن قواعد قانونية معينة، لابد للمعلق من القيام بإجراء مقارنة أولية بين هذا النص وبين النصوص القانونية السابقة، وخصوصاً من حيث المبادئ، أو القواعـد العامـة التي تتضمنها (مقارنة النص القانوني بالنصوص السائدة) وبما أن أغلبية القواعـد القانونية المعمول بها، تهدف بشكل أو آخر إلى تحقيق غايات معينة لمصلحة المجتمع بشـكل هام في الحالات العادية، فلا بد أيضاً من مقارنة انعكاس هذا النص على النواحي التي تعتـبر من مقومات المجتمع (انعكاس النص على مقومات المجتمع) وأخيراً إن المعلّق لابد لـه مـن أن يتسـاءل عن الفائدة العملية من صدور هذا النص (أي مدى الحاجة لتطبيق هذا الـنص) علمـاً بأن كل هذه المقارنات تتم من وجهة نظر المعلّق التقويمية والشخصية، وذلك بالاستناد إلى المناقشة التي يثيرها حول النتائج العملية للنص المذكور .

1- مقارنـة النص بالنصوص السائدة : إن النصوص السائـدة تجسد المبادئ والقـواعد العامة التي يقوم عليها المجتمع، تبعاً للنظام القانوني أو النظام السياسي (أي قانون النظام السياسـي الحـاكم) فـيقوم المعلّـق بعد تحليله للنص موضوع الدراسة، بمقارنته بهذه النصوص، من أجل معرفة ما إذا كان هذا النص منسجماً مع المبادئ العامة أم أنه مخالفاً لهـا ؟ ففـي الحالة الأخيرة، أي عندما يشكل النص استثناء على القواعد والمبادئ العامة الثابتة في الدولة، فإنه من المتوجب على المعلّق أن يبين هذا التناقض، فلو استعدنا المثال

المــتعلق بالجــرم المشــهود . لوجدنا أن القواعد المنصوص عليها في هذه الحالة، يشكل مخالفــة صــارخة للمــبادئ العامة التي تحكم أصول المحاكمات الجزائية، فعلى المعلّق عندها، إظهار ما إذا كانت الجهة واضعة النص قد قصدت ارتكاب هذه المخالفة، وبالتالي تقويــم الأســباب التي دفعتها على ذلك . أما إذا كان النص منسجماً مع المبادئ والقواعد العامــة الثابتة، فما على المعلّق عندها إلا أن يبين ذلك مؤيداً رأيه بالنصوص السائدة، ثم يقوم بعدها بتقويم النص فيما إذا كان هنالك من أسباب كان من الواجب الأخذ بها، ليصدر النص مخالفاً للمبادئ العامة السائدة .

2- انعكاس النص على مقومات المجتمع : يجب أن تصبغ القاعدة القانونية بصفة العدل والإنصــاف، وهي من أهم الصفات التي تتصف بها هذه القاعدة إذ أن القانون نفسه يحيل علــيها فالمشرع يضع نصب عينيه دائماً، عندما يضع قاعدة قانونية بشكل عام، مبررات معيــنة يسهر على تحقيقها، وأهم هذه المبررات هي مبررات العدل والإنصاف من جهة، ومبررات استقرار المعاملات الاجتماعية من جهة ثانية .

فــالقواعد القانونــية المكرســة في نصوص قانون موجبات وعقود، تفرض على المتعاقدين في العقود المتبادلة التساوي في تحمل الموجبات، حيث نصت الفقرة الثانية من المادة : 168م.ع على مايلي : " ... والعقد المتبادل أو الملزم للفريقين هو الذي يكون فيه كل فريق ملتزماً تجاه الآخر على وجه التبادل بمقتضى الاتفاق المعقود بينهما ..." . وهذا ما يجعل المبررات التي ترتكز على قواعد العدل والإنصاف في المقدمة على غيرها حيث مــراعاتها والأخــذ بها، إلا أننا نجد أحياناً، أن هذه المبررات التي اعتمدها المشترع، قد تــتراجع أحــياناً أمام مبررات أخرى يستوجب الأخذ بها، كتلك التي ترتكز على استقرار المعاملات الاجتماعية، فالفقرة الثالثة من المادة : 29م.ع نصت على :

" : تسقط الموجبات :

1- ....

2- ....

3- بأســباب تســقط الموجب أو يمكن أن تسقطه مع قطع النظر عن حصول الدائن على منفعة ما (كاستحالة التنفيذ، والإبراء من الدين، ومرور الزمن) " .

فمــن أجــل مبررات استقرار المعاملات الاجتماعية، فإن الموجبات تسقط بمرور الزمــن، على أن يؤخذ دائماً بعين الاعتبار صياغة النص نفسه فيما إذا كانت واضحة أم

غامضـــة ؟ فـــي هـــذه الحالة، فإن المعلّق، يقوّم النص من ناحية المبررات التي أدت إلى إرساء مثل هذه القواعد التي تبدو إلى حد معين بأنها متناقضة، إذ كيف يمكن تحقيق العدل والإنصـــاف في ظل سقوط الموجبات بمرور الزمن ؟ . فإذا كان تحليل النص يؤدي إلى نتـــيجة واحـــدة أو عدة نتائج عملية له، فإن المعلّق يقوم بتقويم النص في ضوء المبررات المـــتقدمة ومـــدى انعكاســـه علـــى الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي تسود البلد، دون التطرق إلى أي مبررات تمس بالناحية المتعلقة بالمبادئ والقواعد العامة .

3- **الفـــائدة العلمية من صدور النص** : من المفيد أن نذكر، بأن الفائدة المقصودة في هذا المجـــال، لـــيس فائدة النص من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وإنما يقصد بفائدته على صـــعيد الحاجة إلى صدوره أم لا ؟ . فالنص الذي يصدر عادة، إما يكون معدلاً لنصوص أخـــرى موضـــوعة موضع التنفيذ وإما أن يكون نصاً جديداً، من حيث القاعدة أو القواعد القانونـــية التـــي يتضمنها، فدراسة الفائدة العملية من النص، تتركز في معرفة ما إذا كان بالإمكـــان التوصـــل إلـــى نفس النتيجة المرجوة من هذا النص في ضوء القواعد القانونية الســـابقة ؟ . أم أنـــه لـــم يكن بالإمكان التوصل إلى هذه النتيجة إلا بإصدار نص جديد ؟ عـــندها لابد للمعلق من أن يظهر الجانب الجديد للنتيجة التي أتى بها النص، وبالتالي إبداء رأيه حول هذا التجديد في المرحلة التي صدر فيها .

الفرع الثاني : كيفية التعليق على قرارات المحاكم :

لمحـــة عامـــة : تجـــدر الإشارة باديء ذي بدء، إلى أن القرارات التي تصدر عن محاكم **الدرجة الأولى تسمى : " الأحكام "** أما تلك التي تصدر عن محاكم الاستئناف (أي محاكم الدرجـــة الثانـــية) وكذلـــك الصادرة عن محكمة التمييز تسمى : " **القرارات** " علماً بأن القرارات الصادرة عن محكمة التمييز هي على نوعين :

النوع الأول : القرارات التي تنقض (أي تكسر) القرارات الصادرة عن محاكـــم الاستئناف (أي التصديق عليها) .

الـــنوع الثانـــي : القرارات التي تصدر في الأساس (أي أساس الدعوى) بعد أن تـــتحول محكمـــة التميـــيز مـــن محكمـــة قانون إلى محكمة وقع، وذلك بعد نقض القرار الاستئنافي ووضع يدها على الدعوى .

التميـــيز بين التعليق على قرار قضائي والمسألة العملية : من المعلوم أن الغاية الأساسية

مــن استــتيعاب القــاعدة القانونية وفهمها، هي التوصل إلى إمكانية استعمالها في حل أي مســألة قانونــية من قبل أي رجل قانون، وكذلك إمكانية تطبيقها على أكمل وجه من قبل القضـــاء بهدف تحقيق العدل في المجتمع . فقد يواجه رجل القانون أثناء ممارسته لمهنته ســواء أكان باحثاً أم محامياً أم قاضياً أم أستاذاً أم حتى ولو كان طالباً في الحقوق، مسألة قانونــية قــد تعــرض علــيه وقائعها من أجل إعطاؤها التكييف القانوني (أو التصنيف القانونــي) الصحيح، حيث يقتضي إيجاد الحل المناسب والسليم لها وتحديد وضع أطراف النزاع فيها في ضوء المعلومات المتوفرة لديه حولها .

كمــا يمكــن أن يواجــه رجل القانون وضعاً من نوع آخر إذ قد يطلب منه دراسة مدى صــحة قــرار قضــائي قــد صدر في دعوى معينة، حيث يكون في هذه الحالة الحكم أو الحل موجــوداً فيعين بعد ذلك مكانه هذا الحل بين تلك المبادئ والقواعد بالاستناد إلى القانون الوضعي والاجــتهاد والفقه . ففي المسألة القانونية، فإن الحل غير موجود ويجب بالتالي الوصول إليه في ضــوء القواعــد المعمول بها، وكذلك الفقه والاجتهاد إنما في كلا الحالين فإنه يجب العبور دوماً مــن المــيدان الــنظري المجــرد إلــى الميدان العملي التطبيقي، أي من القاعدة القانونية العامة المجردة، إلى ميدان تطبيقها في الحياة العملية بصورة صحيحة وسليمة وعادلة .

والجديــر بالذكر أن الفائدة العملية المرجوة من التعليق على القرار القضائي، هي نفس الفــائدة المرجوة من حل المسائل العملية، حيث تتمثل هذه الفائدة في بلورة وتنقية، و أيضاً في ســهولة اســتعمال المعلومــات القانونية المكتسبة لدى رجل القانون، والانتقال بها من مجالها الــنظري المجــرد إلــى مجالها العملي والتطبيقي . فبقدر ما يملك رجل القانون من معلومات قانونــية ومقدرة على العبور من الميدان النظري إلى الميدان العملي بنجاح، بقدر ما يتمكن من تملك القاعدة القانونية، ومن سهولة قصوى في تطبيقها وإعمالها حيث تدعو الحاجة .

مــن أجل توضيح ما تقدم، في مجال التعليق على القرارات الصادرة عن المحاكم، لابد لنا من استيعاب عناصر القرار القضائي .

المبحث الأول : استيعاب عناصر القرار القضائي وشكله :

إن الحكم القضائي يتألف من جزئيين رئيسيين :

الجزء الأول : التعليل أو مبررات الحكم .

الجزء الثاني : منطوق الحكم أو الفقرة الحكمية .

فمبررات الحكم " يتضمن الأسباب والحجج والبراهين الواقعية والقانونية التي استندت إليها المحكمة للوصول بقناعتها إلى اعتماد الحل الذي طبقته على النزاع المعروض أمامها . أما الفقرة الحكمية، " فهي تتضمن الحل، أي الحكم أو الأثر المقرر في القاعدة القانونية، التي اعتمدتها المحكمة في تطبيقها على هذا النزاع " .

غير أنه من الجدير بالذكر أن الجزء الأول من الحكم، أي التعليل، يقسم بدوره إلى فرعين مختلفين من حيث الهدف في كل منهما ففي حين أن الفرع الأول " يتضمن سرداً موضوعياً للوقائع المقدمة إلى المحكمة " دون إبداء أي رأي لها فيه، يأتي الفرع الثاني من هذا التعليل، والذي يبدأ عادة بعبارة : " بناء عليه "، " ليعبر عن رأيها الصرف والبحث في هذا النزاع عن طريق تحديد المسائل القانونية المثارة، وتعيين القواعد الواجبة التطبيق عليها من وجهة نظر المحكمة " .

كما تجدر الإشارة، إلى أن المادة : 537أ.م.م [1]، قد حددت بيانات معينة في صياغة القرار القضائي، وهي تعتبر جزء لا يتجزأ منه، بحيث أن إهمالها يؤدي مباشرة إلى البطلان، فلقد جاء فيها :

" **يجب أن يضمن الحكم البيانات التالية :**

1. صدوره باسم الشعب اللبناني على أن يذكر ذلك صراحة فيه .
2. اسم المحكمة التي أصدرته .
3. أسماء القضاة الذين اشتركوا في إصداره .
4. اسم ممثل النيابة العامة الذي يكون قد أبدى رأيه في القضية .
5. مكان وتاريخ إصداره .
6. أسماء الخصوم وألقابهم وصفاتهم .
7. أسماء وكلاء الخصوم .
8. حضور الخصوم وغيابهم .

---

[1] ـ المصطلحات القانونية التي وردت في النص للدكتور : طه زاكي صافي، منهجية العلوم القانونية وتعني :
أ.م. = أصول محاكمات مدنية .
ق.م = قانون مدني .
ق.م.ع = قانون موجبات وعقود .
أز.م.ج = أصول محاكمات جزائية .
ق.ق = قانون القضاء العسكري .
ق.ع = مرسوم اشتراكي .
ق.د = قانون دستوري .
ق.ت = قانون تجاري .

9. خلاصة ما قدموه من طلبات وأسباب لها ومن أسباب دفاع أو دفوع .

10. خلاصة ما استند إليه الخصوم من الأدلة والحجج القانونية .

11. رأي النيابة العامة في حال وجوده .

12. أسباب الحكم وفقرته الحكمية .

إلا أن المرسـوم الإشـتراعي رقم 1983/20، قد عدا نص الفقرتين 2 و 3 على الوجه التالي : " تعد البيانات الواردة في الأرقام 2و6و9و12 المدرجة سابقاً إلزامية تحت طائلـة بطـلان الحكـم . ويجب أن يتضمن الحكم أيضاً تحت طائلة البطلان، حلاً لجميع المسائل المطروحة من الخصوم وأن يبين الأسباب الملائمة لذلك .

لا يترتـب على إغفال أو عدم صحة أحد البيانات الإلزامية بطلان الحكم فيما إذا ثبت بأوراق أو بمحضر المحاكمة أو بأية طريقة أخرى أن أحكام القانون قد روعيت في الواقع " .

اسـتناداً إلى ما تقدم، يمكن وضع رسم يظهر الحكم القضائي، علّ ذلك يساعد في استيعاب عناصره شكلا ومضموناً :

عرض النزاع	باسم الشعب اسـم المحكمـة – صـنفها – تاريخ صدور القرار موضوع النزاع : عناصر النزاع المادية : إدلاءات ومطالب الخصوم . : مراحل النزاع القضائية . كما توفرت للمحكمة من خلال ملف الدعوى	جزء أول التعليل = عرض النزاع + أسباب الحكم
أسباب الحكم	——— بناء عليه أسباب الحكم المسائل والنقاط القانونية في ضوء القاعدة أو القواعد الواجبة التطبيق	
منطوق الحكم	لهذه الأسباب الحكـم أو الأثـر للقاعدة أو القواعد القانونية المقررة لحل النزاع	جـزء ثانـي الفقـرة الحكمية

إلا أن إســتيعاب أي قرار قضائي، لابد وأن يستند إلى فهم عميق لجميع محتوياته ومكوّناتــه (فقرة أولى)، وذلك من أجل التعرّف بوضوح تام إلى طريقة صياغة عرض القرار لهذه المكوّنات (فقرة ثانية) .

الفقرة الأولى : كيفية فهم عناصر القرار القضائي :

1- العقبات الرئيسية في فهم هذه العناصر : إن هذه العقبات التي تعترض رجل القانون، لا شــك بأنهــا شديدة الوطأة إلى درجة دفعت بالمدعي العام الفرنسي (DUPIN) إلى إنكــار حــق الأســاتذة الحقوقيين في الجامعات من أن يدرسوا طلابهم في الجامعة كيفية التعلــيق على قرارات المحاكم، بحجة أن من لم يمارس الاحتكاك بشكل دائم بهذه الأخيرة فإنه عاجز عن الوصول لمعرفة المفتاح الرئيسي للقرارات عن طريق تحليل الوقائع التي تشــكل المرتكــز الأساسي لحل النزاع، مطالباً إياهم بالاكتفاء بإلقاء المحاضرات النظرية والابــتعاد عــن الميدان العملي والتطبيقي، ونحن إذ أردنا أن نورد هذا القول، فإنما لكي نحث رجال قانون بشكل عام وطلاب الحقوق بشكل خاص علــى العمل الدؤوب والمثمر من أجل النجاح في الميدانين النظري والعملي معاً .

فــأهم العقــبات التــي يواجهها رجل القانون عند بدء ممارسته بحياته العملية هي استيعاب الكلمات والعبارات العامة والمجردة التي يتميز بها علم القانون بشكل عام إلا أن الأمــر يشــق أكثر عند مواجهة قرار قضائي ومحاولة فهم كلماته وعباراته المكونة له، وبالتالــي الإلمام بمحتواه الذي يكتنفه في بعض الأحيان غموض، يرجع بسبب أن القرار نفســه يخضــع لقواعــد أصــولية في بنائه وصياغته، كما رأينا أعلاه . فبالإضافة، إلى استعمال المحاكم للكلمات والمصطلحات القانونية العادية، فإنها تخضعها بالتالي إلى أحكام القانون القضائي الخاص، بلغة إنشائية معينة، يصعب فهمها بشكل عام على من لم يطبقها أو يعتاد عليها . فما العمل لتذليل هذه العقبات ؟

2- تذلــيل العقــبات الناشئة عن فهم القرار القضائي : تجدر الإشارة إلى أن تذليل هذه العقبات يجب أن يتم وفق منهجية معينة، وفق مراحل متتالية، وهي على التوالي :

أولاً : لا شك بأن القرار أو الحكم هي الوسيلة الأجدى والأنفع في تذليل الصعوبات الناشــئة عــن صــياغة هــذا القرار أو الحكم، إلا أن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا المضــمار، يــدور حــول معرفة الكيفية التي تتم بها هذه القراءة ؟ وما الهدف المتوخى

مـــنها ؟ . فإذا كان الهدف من قراءة القرار هو التفتيش فقط عن حل نقطة قانونية معينة، شـــأن فقهـــاء ورجال القانون، فإن القراءة تتركز فقط حول هذه النقطة القانونية، ليس في قرار واحد، بل في عدة قرارات مبدئية إجمالاً، لا يمكن اللجوء إليها عن طريق المحلات القضائية، والدوريات وإجتهادات المحاكم، من أجل معرفة الأسباب التي استند إليها القرار فـــي التوصـــل لاعتماد هذا الحل أو ذاك لهذه النقطة القانونية، وبالتالي فإنه يهمل الحلول المعتمدة للنقاط القانونية الأخرى دون التطرق إليها .

أمـــا إذا كـــان الهـــدف هو التعليق على قرار محكمة، فإن الأمر يختلف إذ على المكلـــف بهـــذا التعلـــيق، شأن الطالب مثلاً، فإنه عليه قراءة جميع العناصر المؤلفة لهذا القرار بدقة وتمعن، إنما على مراحل . ففي هذه المرحلة، يقرأ القرار قراءة أولية سريعة، كمـــا في قراءة حل المسألة القانونية، بكل هدوء من أجل التأقلم مع هذا القرار في محاولة مـــنه لتكوين نظرة عامة للمؤشرات المجدية والضرورية التي يمكن الاستفادة منها : كاسم المحكمـــة مصدرة القرار، فيما إذا كانت درجة أولى، أو ثانية، أو محكم التمييز . فمعرفة أن الحكـــم صادر عن محكمة الدرجة الأولى مثلاً، فإن المعلّق، يضع نفسه بأنه أمام حكم وليس قرار، وبذلك يجنب نفسه الوقوع في أي التباس لغوي .

أمـــا إذا واجه المعلّق، مقطعاً من قرار قضائي، فقد يتعرف على اسم المحكمة من العبارات الواردة في هذا المقطع : فإذا كان القرار صادراً عن محكمة التمييز، فالعبارات المستعملة تتركز على الشكل التالي : " **عن السبب الوحيد** " " **عن السبب الأول** " " **عن السببين مجتمعين** " .

أمـــا العـــبارات الواردة في القرارات الإستئنافية، فيمكن التعرف من ورودها بهذا الشكل: " **عن السبب الإستئنافي** " أو ورود عبارة : " **المستأنف** " أو " **المستأنف عليه** ".

كمـــا أنـــه من السهولة بمكان أن يتعرف المعلّق بسرعة على تاريخ صدور القرار القضـــائي، في هذه القراءة الأولية، والتي تفيد في تحديد المرحلة التي صدر فيها، فيما إذا كانت قريبة أم بعيدة تاريخياً من يوم تناول هذا القرار بالتعليق .

ثانياً : في هذه المرحلة، يقرأ القرار أو الحكم عدة مرات متتالية، بكل دقة وإمعان، بحســـب وضوح صياغة القرار وسهولة استيعابه، سواء من الناحية القواعدية أو الإنشائية من جهة، أم من ناحية سرد وقائعه المادية واستنباط المسائل القانونية التي تثيرها من جهة

ثانــية، وكذلــك من أجل التركيز على فهم الأسباب التي اعتمدتها المحكمة في تقرير هذا الحل القانوني أو ذاك للنزاع المخصوص المعروض أمامها .

فـــي هذه القراءة يتوصل المعلّق إلى استيعاب شامل لمحتوى القرار إذ أنه، من أهم فوائــد هــذه القــراءة، هي في إعطاء المعلّق فكرة عامة للإطار القانوني الذي يحيط بهذا القــرار، حيــث يستطيع المعلّق من خلالها، إظهار البنيان القواعدي اللغوي الذي يوضح طريقة معالجة هذا القرار، لذلك يتوجب على المعلّق في هذه القراءة :

1- أن يــبرز العــبارة الرئيسة التي تدور حولها النقطة القانونية وبذلك بوضع إطار حولها وكذلك بالنسبة للفعل، الأفعال، والمفعول به المتعلق بها .

2- أن يفصـــل بين العبارات المكملة الظرفية للعبارة الرئيسة، بوضع خطوط بينها، والتــي تــبدأ عــادة بعبارة : " **وحيث أن** ... " ويقوم المعلّق بعدها بتنظيم قواعدي لغوي داخلــي بيــن هــذه العبارات المتتالية . وذلك بوضع خط تحت كل " صلة وصل " بينها، والتــي تتمــثل بـــــ : " الذي أو التي "، وهذه الأخيرة هي التي تعلن عن العبارات التالية المكملــة للعــبارة الرئيسية . وهكذا، يتبين لنا، بكل وضوح أن صلات الوصل الأخرى . لا تعبر إلا عن العبارات الاستطرادية الباقية والمتعلقة بالعبارة الرئيسة .

3- فـــي المرحلة الثالثة والأخيرة، يقوم المعلّق بفرز الوقائع المادية التي يترتب عليها الــنزاع المعــروض، مــن أجل التوصل إلى معرفة الوصف القانوني التي أعطتها إياها المحكمــة، أي بمعــنى آخر، يتم في هذه المرحلة فرز الأساس الواقعي المجدي أو المفيد الذي بنت عليه المحكمة الأساس القانوني للنزاع، وفقاً للشكل التالي :

يؤدي

الأساس الواقعي + وصف قانوني للحكم أو القرار ---> أساس قانوني للحكم أو القرار

وذلــك مــن أجل أن يقف المعلّق على موضوع القضية المعروضة للبحث، إذ أن العناصــر الواقعية تشكل دائماً المرتكز الأساسي للنقاط القانونية المثارة، وكذلك ما أعطي لهذه النقاط من حلول ونتائج . بناء على هذه القرارات المتتالية، على الشكل المتقدم أعلاه، يتوصــل المعلّــق إلــى استخراج جميع عناصر القرار أو الحكم، من الوقائع المادية، إلى الوقائع القانونية، فالمراحل القضائية لهذا النزاع قبل عرضه أمام المحكمة مصدرة القرار (كأن يكون قد عرض على محكمة الدرجة الأولى والاستئناف قبل أن يصل أمام محكمة التميــيز) . وكذلــك استخراج الحلول القانونية المقررة في ضوء الحجج والأسباب التي

تبنتها المحكمة من أجل التوصل إلى النتيجة المطلوبة لكل نقطة من النقاط القانونية . فيبقى التساؤل مطروحاً حول كيفية عرض القرار لمراحل محتوى ومكونات النزاع المعروض عليها ؟ .

الفقرة الثانية : عرض القرار لمراحل المحتوى ومكونات القرار :

الأسلوب العملي في صياغة المحتوى من قبل المحكمة : بالاستناد إلى ما تقدم، عند دراستنا لشكل القرار القضائي، وبعد ذكر البيانات المفروضة تحت طائلة البطلان، تقوم المحكمة، وتحديداً في الفرع الأول من الجزء الأول من الحكم، والمتعلق بعرض النزاع، بعرض العناصر المادية للنزاع، المنطبقة بين أطراف النزاع، وحتى الوصول إلى نقطة الافتراق بينها، عندها تبين إدلاءات كل فريق بشأنها . وإما أن تبدأ بعرض الوقائع المادية الكاملة للنزاع، والمقدمة من الفريق الدعي في وجه الفريق أو الفرقاء الخصوم . ثم تعود المحكمة وتعرض الوقائع المادية والإدلاءات الكاملة للنزاع، التي حضرها كل فريق من الفرقاء المتداعين، وكذلك جميع المطالب المدلي بها من قبلهم (كتقرير دين، إلغاء عقد، تسليم منقول، دفع تعويض ...) كما تبين المحكمة أيضاً، فيما إذا كان النزاع قد عرض عليها لأول مرة، أم أن هذا النزاع قد مرّ بمراحل قضائية سابقاً قبل وضع يدها عليه : عندها تشرح المحكمة مصدرة القرار، سير النزاع أمام كل محكمة من المحاكم السابقة، وصولاً إلى اللحظة التي وضعا يدها عليه كأن يكون هذا النزاع اعتراضا على معاملة تنفيذية أمام محكمة الدرجة الأولى، أو يكون طعناً لقرار صادر عن محكمة التمييز . وهكذا يكون العرض المتقدم في الفرع الأول من الحكم المتعلق، بعرض النزاع، يتضمن ما يلي :

1. وقائع أو عناصر النزاع المادية .
2. إدلاءات ومطالب الخصوم .
3. مراحل النزاع القضائية .

هذا بالإضافة إلى اسم المحكمة، صنفها، وتاريخ صدور الحكم وأسماء القضاة، وأسماء الخصوم ووكلائهم . عند الانتهاء من هذه المرحلة تبدأ المحكمة، بوضع الفرع الثاني من الجزء الأول من الحكم أو القرار والمتعلق بما يسمى : " بأسباب الحكم " أو بمعنى آخر، المبررات والتعليلات التي بنت المحكمة عليها قناعتها من أجل التوصل إلى اختيار الحل أو الحلول المقررة للنزاع، فما هي هذه المبررات ؟ .

مـبررات الحكـم أو القـرار وتعلـيلاته : إن الفـرع الثاني من الحكم، المتعلق بالجزء المخصـص لمبررات أو أسباب الحكم، يبدأ بعبارة : " بناء عليه "، أي بالاستناد إلى ما تم عرضـه في الفرع الأول أعلاه، الذي انحصر فقط بسرد موضوع النزاع بجميع عناصره التي استنبطت من ملف الدعوى الموضوع أمام المحكمة المصدرة القرار، والذي لا يجسد أي تعبـير لوجهة نظر هذه المحكمة في القضية المعروضة إلا أن عبارة : " بناء عليه " التـي يـبدأ فـيها الفرع الثاني من الحكم أو القرار، تفيد بما لا يقبل الشك، بأن ما ستبين المحكمـة مـن أسـباب تسـتند عليها، بناء على ما تقدم، هو تعبير محض لوجهة نظر المحكمـة، بمـا يتضمنه من إبراز المسائل والنقاط القانونية في إبراز القاعدة أو القواعد القانونـية الواجـبة التطبـيق علـى النزاع، حيث تقوم المحكمة بإعطاء الحل أو الحلول القانونية في ضوئها، أي بتقرير النتيجة التي اقتنعت بها، والتي تتمثل بالفقرة الحكمية، أي الجـزء الثانـي مـن القرار أو الحكم، فيأتي الحكم أو الأثر، للقاعدة أو القواعد القانونية الواجبة التطبيق منسجم مبدئياً معها، بحسب ما يقضي به منطوق الحكم وفقاً لإنطباق الحل المنشود مع مطالب الخصوم، إما بتقرير جزء منها أو كلها، وإما أن تقضي بردّها .

ويخـتلف إعطـاء الحـل، باخـتلاف السند القانوني الذي تعتمده المحكمة بحسب درجـتها، فمحكمة الدرجة الأولى وهي محكمة أساس، تستنبط النقاط القانونية من الوقائع التـي تجدها مجدية ومفيدة في حل النزاع وفق طلبات الفرقاء، فتعطيها الوصف القانوني الذي يشكل المحور الأساسي لمفهوم النص القانوني الذي استندت إليه المحكمة في حكمها، والتفسـير الـذي أعطته له، وما إذا كان هذا التفسير يتوافق مع مضمون النص كما يقره الفقه والاجتهاد أم أنه يبتعد عن المضمون .

إلا أن محكمـة الإسـتئناف وهي محكمة أساس أيضاً فإنها تستنبط المسائل والنقاط القانونـية من الأسباب الإستئنافية المدلى بها أمامها فقط . لذلك فإنها تلخص الحكم البدائي موضـوع المـراجعة الإسـتئنافية (مراحل النزاع القضائية)، ثم تعرض الأسباب التي يعـتمدها المسـتأنف لطلـب فسخ الحكم البدائي وإعادة النظر في الدعوى، ولأن محكمة الاسـتئناف محكمة أساس (أي واقع)، فإنها تبحث في كل سبباً من الأسباب المعتمدة في طلـب الاستئناف، من الناحيتين القانونية والواقعية أيضاً فإذا وجدت أنها غير منطبقة على القانون، وأن هناك خطأ قد ارتكب من قبل محكمة الدرجة الأولى في تقدير الوقائع أو في

تطبيق القانون أو في تفسيره، فسخت الحكم البدائي ونظرت في الدعوى من جديد، وكأنها محكمـة درجـة أولـى، لذلـك فإن كون، محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الدرجة الثانية (الاسـتئناف)، همـا من محاكم الأساس، فإنهما لا يعلنان عن القاعدة القانونية أو المبدأ المقـرر، إلا بعـد إشـباع، مـا إرتآه من حل، تفسيراً وتبريراً، على الأخص عند وجود اختلاف في الفقه والاجتهاد حول هذه النقطة القانونية أو تلك .

أمـا محكمة التمييز وهي محكمة قانون فقط، أي المخولة بالسهر على حسن تطبيق القانون، فالطعن أمامها، ينصب على الأسباب القانونية فقط، أي على نقطة قانونية أو عدة نقـاط قانونـية، فإذا وجدت محكمة التمييز، أن محكمة الاستئناف خالفت مضمون النص القانونـي أو أسـاءت تفسـير، أو لم تتقيد بأصول مفروضة تحت طائلة البطلان، قضت بـنقض القرار الاستئنافي ووضعت يدها على أساس القضية ونظرت فيها وكأنها محكمة اسـتئناف . فقـرار النقض يتضمن عرضاً للحل القانوني الذي اعتمدته محكمة الاستئناف (مـراحل الـنزاع القضـائية) ولأسباب الطعن الموجهة لهذا الحل، وبالتالي فإنها، غير ملزمة بتعليل رأيها، في الحل المعطي من قبلها، شرحاً وتبريراً، بل تكتفي بإعلان القاعدة القانونية أو المبدأ الذي ترتأيه، لأنها كما قلنا أعلاه، أنها محكمة قانون ؛ لذلك، وبناء على مـا تقـدم، فـإن النقطة القانونية الواحدة قد تتردد في عدة حيثيات في القرارات والأحكام الصـادرة عـن محاكم الأساس، بينما أنها ترد بشكل حاسم ضمن حيثية واحدة فقط، في أغلـب الأحـيان، فـي القرارات الصادرة عن محكمة التمييز . وهكذا، بعد أن تم دراسة اسـتيعاب عناصـر القـرار القضائي، لابد لنا من عرض الأسلوب المنهجي لمناقشة هذا القرار .

المبحث الثاني : الأسلوب المنهجي في مناقشة القرار القضائي :

تقيد المحكمة بالنزاع المدلى به أمامها، رأينا أن المحكمة تتقيد بما يثيره الفرقاء في الدعوى بإدلاءاتهم ومطاليبهم من نزاع، أي في نطاق الحدود المقدمة الصغرى . فلو نازع المدعـي فقـط بإلزام المدعى عليه بدفع تعويض له بسبب عدم التزام المدعى عليه بتنفيذ العقـد، أي أن النقطة المثارة تدور حول مسألة وجوب دفع التعويض أم لا ؟ . فالمحكمة في هذه الحالة، لا يتوجب عليها إلا أن تبين الوقائع المتعلقة بالتعويض فقط، دون التطرق علـى أي نقـاط أخـرى لم تثر من قبل الفرقاء، والتي تتعلق مثلاً : بمرور الزمن، أهلية

المتعاقدين، المصلحة، شروط صحة العقد ... الخ، إذ لا يجوز للقاضي إسناد حكمه إلى وقائع خارجة عن نطاق المحاكمة (م : 368 أ.م.م)أما إذا كان الأمر يتعلق بالنظام العام أو بالآداب العامة أو بمخالفة قواعد آمرة، وإن كان من صلاحية المحكمة إثارتها عفواً، فإنها لا تقدم على ذلك، إلا إذا إستثبتت بصورة لا تقبل الشك، من ملف الدعوى بوجود الوقائع المادية المشيرة إلى هذا الأمر .

ونحن إذا أشرنا إلى هذا الأمر، فذلك من أجل ترك الحرية الكاملة لكل رجل قانون من إتباع منهجه الخاص في المناقشة والمعالجة للقرارات التي يتصدى للتعليق عليها، بحيث يتصف الأداء بالطابع الشخصي والأسلوب الخاص، إذ أن بعض رجال القانون قد يرغبون بإثارة النقاط التي لم يتطرق لها القرار، بغية إلقاء الضوء على جميع المسائل التي يمكن إثارتها من قبل المحكمة، والتي لم تتطرق إليها متناسين بذلك نص المادة (368 أ.م.م) أعلاه، إذ أن المحكمة لا تبت إلا في الأمور المثارة أمامها فقط من قبل الفرقاء . أما البعض الآخر، وهم الغالبية، فلا يتطرقون إلا للنقاط المثارة أمام المحكمة، والتي قامت بحلها في ضوء وجهة نظرها الشخصية لهذا النزاع . في ضوء هذه المعطيات، ندرس بالتالي كيفية إبراز وتحليل عناصر القرار القضائي الواجب مناقشته (فقرة أولى)، لكي يتم بعدها تحديد المنهجية المتبعة في معالجة وتقويم هذا القرار القضائي (فقرة ثانية) .

الفقرة الأولى : إبراز وتحليل عناصر القرار القضائي :

الأسلوب الواجب التطبيق : إن إبراز وتحليل عناصر القرار القضائي، يجب أن يخضع لأسلوب منهجي معين، من أجل تسهيل عملية معالجته وتقويمه، وهذا الأسلوب يتميز بالتالي :

أ- عرض موجز للإدلاءات الواقعية والقانونية التي قدمها فرقاء الدعوى (مطلب أول) .

ب- عرض واضح للمسائل أو النقاط القانونية المثارة بالاستناد إلى هذه الإدلاءات (مطلب ثاني) .

ج- عرض ملخص لمراحل النزاع القضائية (مطلب ثالث) .

حيث يتوجب على المعلّق في هذه المرحلة، أن يلعب دوراً صادقاً وأميناً، في وصف جميع العناصر التي يتألف منها القرار القضائي، كما وردت تماماً في هذا القرار،

دون إضافة أي وقائع غير مذكورة، أو افتراض وقائع غير واردة، كما أن عليه الامتناع عن تحميل وقائع أكثر مما تحمل أو تحتمل، أو لاستنتاج وقائع من وقائع أخرى، إذ ما عليه فقط، إلا القيام بوصف دقيق وأمين لهذه العناصر بأسلوب الشخصي والخاص، من دون زيادة أو نقصان .

المطلب الأول : عرض موجز للإدلاءات الواقعية والقانونية التي قدمها فرقاء الدعوى :

الأحداث المادية وطلبات الخصوم : وهي تدور حول الوقائع المادية وكذلك المطالب التي أدلى بها من قبل فرقاء النزاع، والتي تقوم المحكمة بالاستثبات من صحتها، إنما يجب أن يخضع هذا العرض الواقعي للأحداث، للشروط التالية، وفقاً لما تقدم أعلاه :

أ- مراعاة تسلسل وقوع هذه الأحداث بأسلوب المعلّق الشخصي البحت .

ب- أن ينحصر العرض، في إيجاز الوقائع المادية المجدية والمفيدة التي ينبني عليها حل النزاع .

ج- الالتزام بالواقعية والأمانة في عرض هذه الوقائع التي عرضتها المحكمة مصدّرة القرار. مبيناً بذلك نقاط الاختلاف والاتفاق بين الفرقاء، حول صحة هذه الوقائع .

هذا بالنسبة للشروط المتعلقة بالوقائع المادية المدلى بها من قبل الفرقاء، وكذلك بالنسبة لمطاليبهم . فماذا عن الإدلاءات القانونية ؟ .

الوقائع القانونية : إذا كان الفرقاء ملزمون بالإدلاء بالوقائع المادية (م : 367 أ.م.م) فإنهم في غالبية الأحيان، يعطون هذه الوقائع المادية الوصف القانوني الذي يرونه مناسباً لحل النزاع وبالتالي، يدلون بالقاعدة أو القواعد المناسبة من وجهة نظرهم . إنما هذا الأمر، لا يقيد المحكمة نهائياً، فهي في النهاية صاحبة الصلاحية بتطبيق القانون، وحل جميع النزاعات المعروضة عليها وفقاً للمبادئ والأصول القانونية التي تسير عليها، فهي ملزمة بالتفتيش عن القاعدة أو القواعد القانونية التي تراها مناسبة لحل النزاع، حتى وإن لم يقم أي من الفرقاء بتقديم أي حل، مكتفين بعرض عناصر النزاع الواقعية والمطالب التي يريدون الحصول عليها فقط . إن هذا العرض للوقائع القانونية يجب أن يتم على الشكل التالي :

أ- أن يلحظ فقط القاعدة أو القواعد القانونية بها أمام المحكمة مصدرة القرار، سواء اتفق المختصمون عليها أو اختلفوا في تفسيرها أو مدى تطبيقها، أو سواء أدلى كل منهم بقاعدة أو قواعد متناقضة .

ب- أن تعرض هذه الأخيرة أي القواعد المتناقضة، بطريقة تساهم في توضيح المسألة أو المسائل القانونية التي طرحت على هذه المحكمة مصدّرة القرار موضوع التعليق .

فكيف تعرض هذه المسائل أو النقاط القانونية المثارة في القرار القضائي ؟

المطلب الثاني : عرض واضح للمسائل القانونية المثارة :

استخلاص النقاط المطروحة على المحكمة مصدّرة القرار: لا شك بأن هذه المهمة الملقاة على عاتق المعلّق في هذه المرحلة بالذات، هي من أهم المهمات، فيما يتعلق بعملية دراسة القـــرار القضـــائي . فمـــن المعروف، أن النقطة أو النقاط القانونية، لا تظهر بشكل جلي ومفصل في القرار، كبقية العناصر الأخرى المعروضة أعلاه، فالمسائل القانونية، التي قد يثـــيرها فرقاء الدعوى، كما رأينا، لا تلزم المحكمة مطلقاً، إلا اللهم إذا كانت بالقدر الذي يســـندونها إلـــى وقائع ثابتة مدعومة بحجج وبراهين قوية ومنطقية ومنسجمة مع الوضع القانونـــي الســـائد، أمـــا غير ذلك، فإن المحكمة، تقوم بإعطاء الوصف القانوني المناسب لوقـــائع النزاع من أجل التوصل إلى تحديد القاعدة أو القواعد القانونية التي تراها ملاءمة لحـــل الـــنزاع، محاولـــة في ذلك الفصل بين مسائل القانون ومسائل الواقع والتي هي من الصـــعوبة بمكـــان فـــي التفريق بينها، والجدير بالذكر، أن طرح المسائل القانونية يختلف باختلاف ما إذا طرحت على محكمة أساس أم على محكمة قانون . فبالنسبة للأولى : فإن المســـألة تطـــرح من الزاوية الواقعية، حول معرفة تحديد العلاقة بين الفرقاء، والظروف التي رافقت هذه العلاقة، وكذلك عن الكيفية التي تمت وفقاً لها هذه العلاقة، كما أن المسألة تطـــرح أيضاً من الزاوية القانونية، أي فيما إذا كانت هذه القاعدة أو تلك قد تنطبق أصلاً علـــى هذه المسألة، أما بالنسبة لمحكمة القانون، أي المحكمة العليا، فلا تطرح المسألة إلا من زاويتها القانونية، أي حول صحة وحسن تطبيق القاعدة أو القواعد القانونية على وقائع النزاع فقط .

إنمـــا يتوجب على المعلّق، في جميع الأحوال، الالتزام بالأمور التالية، في عرض المسألة أو المسائل القانونية المثارة في القرار :

أ- عـــرض المسألة أو المسائل القانونية بجلاء واضح، حيث من المتوجب عرضها بشكل سؤال على الشكل التالي :

ب- " ويدور السؤال حول معرفة ما إذا .... ؟ "

ج- عـرض المسائل القانونية بالتدريج حسب ورودها في القرار وبالشكل الذي يمكن أن يتعلق فيه، حل مسألة لاحقة على مسألة سابقة لها من حيث التسلسل .

غـير أن إبـراز وتحلـيل عناصر القرار القضائي، يتطلب أيضاً عرض ملخص لمراحل النزاع القضائية، فما هي هذه المراحل ؟ .

المطلب الثالث : عرض ملخص لمراحل النزاع القضائية :

1- عرض الحلول السابقة للحل المعطى من المحكمة مصدرة القرار : تتعرض المحكمة مصدرة القرار، وفقاً لما تقدم، إلى عرض مراحل النزاع القضائية، بما يتضمنه من وسائل إثـبات للعناصر المعروضة أمامها وتلك المتوفرة لديها، وكذلك استنباط القاعدة أو القواعد القانونـية المطـبقة على هذا النزاع من قبل المحكمة أو المحاكم الأخرى التي نظرت فيه ووضـعت الحلـول القانونـية لـه، وذلك من أجل التوصل إلى النتائج القانونية الواجب تطبـيقها، طـبعاً ودائمـاً ضمن حدود ما تقدم به الفرقاء من طلبات فعلى المعلّق في هذه المرحلة أن يلتزم بما يلي :

أ- عرض المراحل السابقة بـالتسلسل، أي منذ وضع النزاع بيـن يدي المحكمـة المختصـة الأول الـذي نظرت فيه، وحتى لحظة وضع يدها عليه (أي المحكمة مصدرة القـرار موضـوع التعلـيق) فلو كان النزاع مثلاً، يدور موضوعه حول اعتراض على معاملـة تنفيذية معينة، حيث يتم الاعتراض عليه أمام محكمة الدرجة الأولى، التي تصدر حكمهـا بشـأنه، فيطعن بهذا الحكم أمام محكمة الدرجة الثانية (أي الإستئناف)، عندها يكون هذا النزاع أصبح أمام هذه الأخيرة التي تصدر قرارها بشأنه، فتكون بالتالي مراحل النزاع القضائية متسلسلة على الشكل التالي :

ب- عـرض النزاع أمام دائرة التنفيذ، أمام محكمة الدرجة الأولى الصالحة بالبت في الاعتراضات على المعاملات التنفيذية، ومن ثم طرح النزاع أمام محكمة الاستئناف، وذلك مـع عـرض الأسباب التي يعتمدها المستأنف لطلب فسخ الحكم البدائي وإعادة النظر في الدعوى .

ج- إن عـرض مـراحل الـنزاع القضائية، يجب أن يتعلق بالمحاكم غير المحكمة مصـدرة القـرار موضـوع التعلـيق، والذي يجب أن يأتي بشكل ملخص تماماً، إذ أن المناقشة والتقويم ستنصب على الأسباب المدلى بها فقط أمام المحكمة مصدرة القرار .

لذلــك فعندما يتناول المعلّق الحل بالمعالجة والتقويم، فإن ذلك ينصب فقط على ذلك الحــل المعطـــى مــن قبل المحكمة مصدرة القرار موضوع التعليق فقط، وليس للحلول المعطاة من قبل المحاكم السابقة . إلا أنه من الجدير بالذكر، بأن المعلّق، يلتزم في كل ما مر معنا أعلاه، بجميع مقومات الموضوعية والتجرد وخصوصاً الصدق والأمانة في بيان الحــل أو الحلــول التي أعطتها المحكمة مصدرة القرار موضوع التعليق، ودون أي رأي شخصـــي حول صحة أو عدم صحة هذا الحل، لا في ضوء النصوص والقواعد المرعية الإجراء في ضوء الفقه والإجتهاد المستقر، إنما يكون إبداء الرأي الشخصي محصوراً في المرحلة اللاحقة المتعلقة بمناقشة القرار القضائي .

الفقرة الثانية : منهجية مناقشة ومعالجة القرار القضائي :

1- الشــروط الواجب تطبيقها في معالجة وتقويم الحل : لابد لنا، قبل الدخول في تحديد المنهجية في مناقشة ومعالجة، وبالتالي تقويم القرار القضائي، من مراعاة الأمور التالية:

أ- أن يعتمد المعلّق إلى إبداء رأيه الشخصي البحت، في كل مسألة من المسائل القانونية التي أثيرت أمام المحكمة مصدرة القرار، كل ذلك في ضوء المبادئ والمعلومات القانونـــية المـــتوافرة لديـــه، إمـــا تلك التي يحتفظ بها في ذهنه وفي فكره، وإما تلك التي يســتطيع الحصول عليها من المراجع المختلفة الموجودة في المكتبات الخاصة أو العامة، ووفقاً لذلك، نحدد بعدها موقع الحل المقترح من قبل المحكمة، على ضوء المبادئ القانونية المقررة أو المعتمدة فقهاً واجتهاداً وتشريعاً .

ب- عــند الانــتهاء من معالجة وتقويم مسألة من المسائل المثارة، والحل المقرر لها، ينــتقل تــباعاً، وعلى نفس النسق، إلى معالجة وتقويم كل من المسائل المتبقية تباعاً، وفقاً لــتدرجها فـــي القـــرار موضـــوع التعلـــيق . فتتم المناقشة بالتالي وفقاً للقواعد القانونية والنصـــوص المرعـــية الإجراء، وكذلك وفقاً للمقومات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع وأخيراً بالنسبة لمدى إلزامية الحل المقرر لسائر المحاكم الأخرى .

2- معالجـــة وتقويـــم الحل وفقاً للنصوص المرعية الإجراء : يكون الحل القانوني دائماً نتـيجة لــترابط مـــبادئ وأفكار قانونية يربط في ما بينها تدرج وتسلسل منطقي، يبدأ من القواعـــد القانونية التي ترعى الأفراد والمجتمعات، إلى فروعه ومتفرعاته، فلا يأتي الفرع قبل الأصل، كما لا يتخذ حل معين ومن ثم يبدأ منه إلى التفتيش عن القاعدة القانونية التي

تــرعاه . إنمــا العكــس هــو الصحيح . فيكون البدء من المبدأ القانوني إلى الواقعة التي سـيطبق علـيها . فيحدد في ضوء ذلك، البعد القانوني والعملي لهذه الحلول، حول ما إذا كانــت متوافقة مع اجتهاد مستقر، أو ما إذا كانت مخالفة له، أم تكريساً لرأي فقهي حديث أو لنظرية قانونية معينة أو تفسيراً موسعاً أو ضيقاً لنص قانوني ؟ . من هنا، كان لابد من إعطــاء أهمــية كبرى، للمبررات، أي للحجج والأسباب التي استند إليها الحكم أو القرار، حيــث تــتلخص كــل المعالجات والمناقشات المتقدمة، حول الإجابة من قبل المعلّق على معرفة ما إذا كانت المحكمة مصدرة القرار قد طبقت على النزاع المعروض عليها القاعدة المناســبة والملاءمــة له، في ضوء القانون المرعى الإجراء أم لا ؟، وكذلك في الإجابة حــول معرفة في ما إذا كانت هذه المحكمة قد أصابت في تفسير القاعدة القانونية الواجبة التطبيق، في ضوء الفقه والاجتهاد .

3- معالجــة وتقويم الحل لجهة المقومات الأساسية التي تقوم عليها المجتمع : في هذه المناقشــة، تعطــى الأهمية للحل القانوني المقرر الذي أعطته المحكمة، فقد تحتمل القاعدة القانونــية المطــبقة تــأويلاً أو عــدة تأويلات أخرى تؤدي إلى حل مخالف لما اعتمدته المحكمــة، عــندها يبيــن المعلّق الحل الأنسب الذي كان من الواجب تطبيقه مراعاة لهذه المقومــات الاجتماعية، الأخلاقية، الاقتصادية، أو السياسية، منتقداً بذلك الحل المعتمد من المحكمــة مصــدرة القرار . وقد لا يكون للقاعدة القانونية المطبقة إلا تأولاً واحداً، وهو التأويل الذي اعتمده القرار نفسه، عندها، يلجأ المعلّق إلى تبيان إما المحاسن وإما المساوئ التــي تعــتري هذا الحل من وجهة نظره الشخصية الخاصة البحتة . إنما لابد من مراعاة الشروط التالية :

أ- أن يعمــد المعلّــق إلــى استخدام تعابير قانونية واضحة، إذ أن للتعبير القانوني المســتعمل في عرض الحل أهمية قصوى، فهو يجسد الحل القانوني المطروح على بساط البحــث، والــذي سينطلق منه المعلّق لمعالجة وتقويم هذا الحل لجهة المقومات الأساسية للمجــتمع، فالتعبير غير الملائم، قد يبعد التعليق عن الإطار الذي يجب أن يوضع ضمنه، ممــا يؤدي إلى فقدان القيمة القانونية لما يدلي به المعلّق في التعبير عن الفكرة التي يكون بصدد معالجتها .

ب- أن تكــون صــياغة الرد والتحليل واضحة ومركزة، حيث لا تستعمل إلا الكلمة

اللازمة الضرورية، دون اللجوء إلى كلمات فارغة المعنى ومنمقة لا تفيد بشيء .

ج- أن تكون الصياغة المتقدمة ملخصة، فتقتصر على الجمل المتراصة الكلمات، والمعبرة بكل وضوح عن الفكرة المنوي إظهارها، مما يحتم على المعلّق اختيار الكلمات القانونية الصحيحة المباشرة، دون الكلمات المرادفة الغير مباشرة الخالية من المعنى وكذلك من المبنى .

4- مدى الالتزام بالحل القانوني المعطى : أي بمعنى آخر على المعلّق أن يبين النتائج العملية لهذا الحل الذي اعتمدته المحكمة مصدرة القرار، من حيث انعكاسه وفائدته في تطوير وتحديث القواعد القانونية والنصوص المرعية الإجراء . فكما هو معلوم، بأن قرار النقض يكرّس مبدأً قانونياً يقيد مبدئياً المحكمة التي أصدرته، وذلك بعكس القرارات أو الأحكام الصادرة عن محاكم الأساس (أي محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف) التي تقتصر على حل النزاع المخصوص المعروض عليها، من هنا تكمن أهمية القرارات الصادرة عن محكمة التمييز، التي تسهر على حسن تطبيق القانون، وعلى توحيد إجتهادات المحاكم الأدنى، إذ أنها تحدد مفهوم النصوص القانونية والمبادئ القانونية التي يجب أن تعتمد في الدعوى .

هذه المفاهيم التي تعتمدها محكمة التمييز، تلزم أدبياً ومعنوياً فقط، المحاكم الأدنى منها درجة، حيث يبقى التزامها بهذه المفاهيم اختيارياً . إلا أنه تجدر الإشارة، إلى أن هذه المحاكم الدنيا تعيد النظر مرات ومرات قبل إعلان مواقفها القانونية من أي نزاع مخصوص، وذلك تخوفاً من أن تتعرض قراراتها بهذا الشأن للنقض من قبل محكمة التمييز . كما تجدر الملاحظة، إلى أن القرارات الصادرة عن محكمة التمييز بعد النقض، وبنتيجة المحاكمة التي تجري أمامها من جديد، فإنها تعتمد نفس الصيغة التي تتبعها محكمة الاستئناف، ذلك أن محكمة التمييز تنقلب حينها إلى محكمة تنظر في الأساس .

هذه هي المراحل التي يمر بها التعليق على القرار القضائي، بدءاً من تعيين المحكمة مصدرة القرار صنفها ودرجتها، تاريخ صدور القرار وموضوعه، مروراً بعرض إدلاءات الخصوم للعناصر المادية والقانونية مع تبيان مطاليبهم في الدعوى، وكذلك تحديد المسألة أو المسائل القانونية المطروحة على المحكمة مصدرة القرار، إضافة إلى إظهار المراحل القضائية للنزاع، وصولاً إلى عرض الحل المعتمد من المحكمة

مصـــدّرة القـــرار لكـــل مسألة من المسائل القانونية والتي أثارتها، بالإضافة إلى مناقشتها ومعالجتها، أن لجهة القواعد والنصوص القانونية المرعية الإجراء في ظل الفقه والاجتهاد المســـتقر، أم لجهـــة المقومات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، وإما أخيراً لجهة درجة إلزامية الحل المعتمد لباقي المحاكم الأخرى؛ لذلك كان لابد للمعلّق من ترك أثـــر إيجابي فـــي ذهـــن وتفكيـــر القارئ، فيجب أن لا يجد هذا الأخير أي صعوبة في قراءة التعليق، ســـواء لجهـــة الصياغة، أم لجهة الخط والترتيب، من أجل ذلك، لابد من مناقشة كل فكرة علـــى حدة، بحيث تتضمن كل فكرة من الأفكار جمل قصيرة وموجزة إنما شرط أن تكون معبرة وخالية تماماً من المرادفات والكتابات الإنشائية التي لا تسمن ولا تغني من جوع .

الفصل الحادي عشر

كتابة البحث القانوني

لاشـــك بأن كلمة " بحث " تعبّر عن مفهومين وفقاً للمعنى الذي يمكن أن تتدرج تحته . ففـــي المعـــنى الواسع، فإن كلمة " بحث " المتنوعة، من طريق تحليلها وإعادة بنائها من جديـــد بشـــكل يتناســـب مفهومهـــا الحديـــث مـــع متطلبات الحياة الاجتماعية من جميع جوانـــبها الاقتصـــادية، الاجتماعـــية، الأخلاقـــية، ... والسياســـية " أمـــا فـــي المعـــنى الضيق فإن كلمة " بحث تفيد عن : " الإجابة على سؤال معين " .

فالبحـــث يبدأ بشكل عام باختيار موضع معين يتعلق بمختلف العلوم بشكل عام، من اجتماعـــية أو اقتصادية، أو عقائدية، أو سياسية .... الخ، كما يمكن تحديد وتخصيص هذه المواضيع عن طريق تعيين الاتجاه الذي يمكن دراستها في ضوءه، كعلم الاجتماع الديني، أو علـــم تحديـــد الموضوع المنوي دراسته بشكل دقيق . من أجل ذلك، لابد من أن يكون لكـــل اختيار، ولأي موضوع، حافز معين يستند إليه الباحث ويبرره . فيكتسب، موضوع البحـــث أهميـــته أكثر فأكثر من غيره من المواضيع، كلما كان يشكل رداً واضحاً، على اســـتفهامات مطـــروحة، أو علـــى احتياجات معينة، أو كلما كان حديثاً في معالجة مشكلة معينة من المشاكل المطروحة .

نســـتطيع ممـــا تقـــدم، أن نعرّف " البحث القانوني " على أنه : " دراسة موضوع قانونـــي، أو نقطـــة قانونـــية معينة، من جميع الجوانب العلمية المختلفة التي تتصل بهذا الموضوع أو هذه النقطة، عن طريق التحليل العلمي الدقيق لأحدث المعلومات المستجمعة حولهما، وعرضهما بصورة رد واضح على جميع الاستفهامات والحاجات لحل مشكلة من المشاكل المطروحة .

المبحـــث الأول : مساهمة البحث القانوني في التطور الاجتماعي : إن هـــذه المساهمـــة تـــتجلى بصـــورة واضـــحة في الغاية التي يهدف إلى تحقيقها البحث القانوني، فكما رأينا ســـابقاً، بأن القانون هو علم له اتصال بجميع العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبالتالي، فإن

تطــور القانون يعكس بالتالي التطور الموازي له في العلوم الأخرى، فالبحث القانوني إذاً وإنســجاماً مع الهدف الذي يرمي إليه، هو مساهمة جديدة في تطوير مفهوم معين لمشكلة مــن المشاكل المطروحة، في ضوء الاجتهاد والفقه الحديثين، كما يساهم بالتالي في وضع الخطــوط العريضة لتطورها وأبعادها، وكذلك للحلول المقرّرة لها، أو لتلك التي يمكن أن تقــرّر لها. هذا فيما يتعلق بالغاية والهدف اللذان يجب أن يحكما عمل كل باحث قانوني، سواء أكان فقيهاً، محامياً، أستاذاً في الحقوق، أم قاضياً .

أما فيما يتعلق بالطالب في الحقوق، فإن البحث القانوني، هو عمل متمم للمحاضرات للمحاضــرات التي تلقى أثناء الدروس، والندوات، والمناظرات القانونية، بحيث يأتي هذا العمــل على وسيلة لإشباع تلك المحاضرات، من خلال التركيز على نقطة معينة لا يسع المحاضــر أن يــتطرق إليها بنفس الدقة التي يعالجها به البحث القانوني، والذي يشكل في الــنهاية دراسة معمّقة ومركزة لهذا الموضوع أو ذاك، أم لهذه النقطة المعينة أم تلك . أما إذا كــان البحث بصورة عرض لسرد المعلومات المكوّنة له، دون أي تجديد فيها، أو دون أي مناقشــة عملية لها، فلا يكون عندها لهذا البحث أي قيمة، لا على الصعيد العلمي، ولا على الصعيد القانوني .

المبحــث الثانــي : المواصــفات الواجــب توافرها لدى الباحث القانوني : إذا كان علم القــانون كغيره من العلوم الأخرى يعتريه بعض الأحيان عدم الدقة في النتائج التي يمكن أن تترتــب علــى دراستها، إلا أنه من المؤكد، بأن هذا العلم يقوم على قواعد ثابتة، كما يرتكــز علــى مفاهــيم، معطــيات، وافتراضـــات مسلم بها، تطورت عبر التاريخ جميع المصــطلحات التي تعبّر عنها، على يد أشهر علماء الفقه القانوني القديم والحديث، لذلك، لابــد للباحث القانوني، الذي يرتكز على المعلومات المنوي دراستها في بحثه، من أن يلّم أيضــاً بالمعلومــات المــتعلقة بعلم القانون، إذ أنه بدونها لا يستطيع القيام بتقديم أي بحث قانونــي، وعليه فعلى هذا الباحث أن يتمتع بالدقة، بالتنظيم، بالمهارة، بالأمانة، بالمنطق، بالقدرة على التأمل، بالبراعــة في التأليف وتقديم الأبحاث، وأهم من ذلك، كله ، أن يتمتع بالصبر وطول الأناة والثبات، والقدرة على التحدي وتذليل الصعوبات مهما بلغ شأوها .

المبحث الثالث : شكل البحث القانوني : قد يظهر البحث القانوني بأشكال مختلفة، نقتصر على أهمها :

أ- المقالـــة : " Article "، وهو بحث قصير علمياً، بالنسبة لغيره من الأشكال الأخرى، هــذا إذا مــا قــيس مــن حيــث الحجم، حيث تعزز لدى الطالب أثناء دراسته الجامعية، المعلومــات التــي استفاد منها في المحاضرات المختلفة . وينزل منزلة المقالة، ما يسمى بالدراسة : العرض، البحث، الاختبار، الأعمال الموجهة، فعدد صفحاتها مبدئياً لا يتعدى العشرون صفحة .

ب- الرســالة : وتطلق على البحث القانوني الهادف إلى تحقيق مرتبة علمية معينة، إما فــي الدراســات العليا، أو للحصول على الدكتوراه . والرسالة من الناحية القياسية، أطول وأوسع مدى من المقالة . وهي تنصب على معالجة موضوعاً مهماً وحيوياً بإسلوب متقن على درجة من حسن الصياغة والإخراج والكتابة . فإذا كانت غاية الرسالة الحصول على شهادة الدراسات العليا، فعدد صفحاتها يكون بحدود مئة صفة تقريباً .

ج- الأطــروحة : تندمج الأطروحة مع الرسالة من حيث الهدف المنوي الوصول إليه من تقديمهــا وعرضها، وهي بشكل عام تكون منحصرة في الحصول على شهادة الدكتوراة . وعــدد صفحاتها مبدئياً يكون بحدود الثلاثمائة إلى أربعمائة صفحة تقريباً، إنما تكون من حيث الناحية القياسية محكومة بالموضوع الذي تعالجه .

وهكذا، بعد أن تعرّفنا بشكل موجز، إلى مفهوم البحث القانوني، لابد لنا بالتالي، من الــتعرف إلى الأسلوب المنهجي العلمي الذي يسمح للباحث القانوني بالتوصل إلى التنقيب عن العناصر الجوهرية التي يتألف منها بحثه القانوني (الفرع الأول) لكي نوضح بعدها الأســلوب المتــبع فــي تحديد هذه العناصر الجوهرية بصورة علمية واضحة، إلى حيّز الوجود لكي يتم بعد ذلك استيعاب، من قبل مَن وجّه إليهم هذا البحث (الفرع الثاني) .

المبحــث الــرابع : التنقيب عن عناصر البحث القانوني : إن التنقيب والتفتيش عن هذه العناصر الجوهرية، لا تكفي بحد ذاتها، للوصول إلى بحث قانوني جيد، إنما يتوجب على الباحــث القانوني أن يكون على درجة كبيرة من المقدرة في إمكانية صحة استعمالها، عن طــريق فــرزها، وبالتالي حسن إختيار ما هو ضروري منها لبحثه، من أجل التخلي عن بقــية العناصــر الأخرى (أي الغير ضرورية)، وإخراجها من موضوع بحثه . وهذا ما يسمح للباحث، بتجسيد هذه العناصر الجوهرية المفيدة، ضمن الأقسام التي يتألف منها هذا البحــث، بصــورة متسلســلة، متجانسة، ومتوازنة. والجدير بالذكر، بأن الباحث قد يمكنه

التوصل إلى هذه العناصر الجوهرية بطريقتين مختلفتين :

أ- إمـــا بالتفتـــيش مباشـــرة، عنها، وذلك بالاتصال بذوي الخبرة القانونية : أساتذة جامعـــة، قضاة، محامين، رجالٍ فقه ... الخ . وكذلك بالاتصال بالمؤسسات القانونية التي قد تشكل جزءاً من بحثه : كالمؤسسة التشريعية، أو التنفيذية، المؤسسات العامة ... الخ .

ب- وإما بالتنقيب عنها، في المكتبات العامة، والخاصة، في الكتب القانونية المختصرة والموسعة، المؤلفات الضخمة أو النشرات والمجلات القانونية، أو دائرة المعارف ... الخ. فالطـــريقة الأولـــى (أي الطريقة العلمية)، هي في الحقيقة مكلفة من الناحية المالية، وإن كانـــت بـــنظرنا هي أجدى وأدق من الطريقة الثانية (أي النظرية البحتة)، إلا أن أغلبية الباحثيـــن يلجـــأون إلى التفتيش عن العناصر الجوهرية لموضوع بحثهم، بإتباع الطريقة النظرية،والتي يمكن أن تتوفر لهم أكثر من الأولى.فالمكتبات الحديثة تضع تحت تصرفهم:

- صالات مخصصة للقراءة، حيث يكون معروض فيها المراجع المستعملة لديها .
- صـــالة تحـــتوي علـــى نمـــاذج لمخـــتلف البطاقات المتعلقة بالمراجع المطلوبة، والمتسلسلة، إما بحسب الأحرف الأبجدية للمؤلفين، أو عناوين المراجع، أو مواضيعها .
- بـــنك المعلومـــات القانونـــية (مـــن أجل استخراج العناصر الجوهرية بواسطة الحاسوب الآلي) .
- خدمة خاصة لإعارة المراجع .... الخ .

وهكـــذا، يتبيـــن لـــنا، أن الباحث القانوني، يمكنه أن يفتش عن العناصر الجوهرية لبحثه، إما وفقاً لاسم المؤلف، أو لعنوان المرجع، أو بالنسبة أيضاً لموضوع المرجع ذاته. غير أن الباحث القانوني، وفي إطار تفتيشيه عن العناصر الجوهرية، لابد له من استكمالها بشكل تام في كل ما يتعلق بموضوع بحثه، وذلك من خلال معرفة ماذا، كيف، ولماذا يقرأ بكـــل تمعن هذا المرجع أو ذاك . من أجل هذا، لابد للباحث القانوني من أن يسلط الضوء على الجمل والمفردات التي يتألف منها موضوع بحثه (مبحث أول)، لكي يستطيع بعدها تحليل المواد الأولية المؤلفة لهذا الموضوع (مبحث ثاني) .

المبحث الخامس : تسليط الضوء على الجمل والمفردات : أن تسليط الضوء على الجمل والمفـــردات، يعنـــي فـــي مجال البحث القانوني، دراسة مركزة تحديداً لموضوع البحث، المعبّر عنه في العنوان المكتوب في أول البحث . فنوع الموضوع المنوي بحثه، قد يكون،

إمـا واضـحاً يـتعلق بقسـم موحـد وقائم بذاته في القانون، كالمحرّض على الجريمة، وكالغـرامة الجزائـية، مجلـس النواب، مجلس الوزراء، مبدأ الشرعية . هذه المواضيع ترتكـز عـلى تعابير موحدة دقيقة ولها ذاتية مستقلة، تمكن الباحث من دراسته المركزة لموضـوع البحث، بشكل مباشر، دون الوقوع في المتاهات المتشبعة . إلا أن هناك الكثير مـن المواضـيع غير موحدة ولا قائمة بذاتها، بل تتعلق بعدة أقسام من القانون، قد تترك مجـالاً واسـعاً، للباحث القانوني، للوقوع في متاهات، يتوجب عليه أن ينتبه إليها حتى لا تـؤدي إلى الخروج عن موضوع البحث، وبالتالي عن هدف الموضوع الذي يرمي إليه، والمتجسـد فـي جمـل ومفردات عنوانه الرئيس . عندها يلجأ إلى إخراج العناصر الغير مجديـة ولا المفيدة من بقية العناصر الأخرى التي تصب في صلب الموضوع، وذلك عن طريق مقابلتها مع جمل وعبارات العنوان الرئيس، على الشكل التالي :

جمل ومفردات العنوان الرئيسي



العناصر المفيدة العناصر غير المفيدة

مقابلتها مع العنوان الرئيسي

وهكـذا يـتم حصر الموضوع في الحدود التي يجب أن يكون فيها، دون الانزلاق بالخـروج عن إطاره المحدد، بشرط أن تقرأ الجمل والمفردات التي يتكون منها موضوع البحث، بعناية وبدقة بالغة وتسلسل منظم، حتى تؤدي هذه القراءة الغاية المرجوة منها .فلو أخذنـا كمثال بسيط موضوع من المواضيع المختلفة، يتعلق : " طبيعة المؤسسة العامة ". إن مقابلـة " الطبـيعة " بـ " الدور " يفيد بأن طبيعتها لا ترتبط بالدور الذي تقوم به هذه المؤسسـة العامة، وبالتالي يكون بالإمكان تجنيب البحث كل ما له علاقة بدورها . كما أن الموضوع يتعلق أيضاً بـ " طبيعة المؤسسة العامة ". فيمكن بالتالي تجنيب البحث كل ما له علاقة بالمؤسسة الخاصة، سواء أكانت تجارية أو خيرية...الخ . كذلك الأمر، فلو كان الموضوع يتعلق مثلاً بـ " المحرّض في الجريمة "، فإنه يتعلق فقط في المجال الجزائي، دون المجال المدني أو الإداري، فينحصر الموضوع، بالتالي في هذا المجال فقط.

أما إذا كان الموضوع يتعلق بـ" الاشتراك الجرمي "، فإنه وإن انحصر في المجال الجزائـي مبدئـياً، إلا أنـه يـتعدى المحرّض ليشمل كل من الشريك، المتدخل، والفاعل المعنوي، أي ذلك الشخص الذي ينفذ جريمته بواسطة غيره العديم الأهلية أو الحسن النية.

أمـــا إذا كان الموضوع يتعلق بـــ " الإشتراك الجرمي في القانون " . هنا، فإن نطاق هذا الموضـــوع يشـــمل المواضيع السابقة، إضافة إلى التطرق للمجال المدني والإداري، وما يمكن أن ينشأ عنهما من جرائم يعاقب عليها القانون الجزائي ودور كل من المساهمين في هذا الجرم المشترك، على صعيد الاشتراك الجرمي في كل المجالات.

المبحـــث الســـادس : التفتيش عن جزئيات العناصر المفيدة : بعد تحديد عناصر الجمل والمفـــردات المفيدة للبحث، لابد بعدها، من التفتيش عن الجزئيات المكونة لهذه العناصر . فجزئـــيات العناصر الجوهرية المفيدة والضرورية لتحديد طبيعة المؤسسة العامة، تفيد بأن هذه الطبيعة هي طبيعة قانونية وليست تعاقدية، أي أنها تخضع لنظام قانوني معين يتجسد في : طريقة إنشاؤها، علاقة موظفيها ببعضهم، سير العمل فيها، انقضاؤها . كذلك بالنسبة للجزئـــيات المكونـــة لـــدور المحرض في الجريمة ترتكز على تبيان **موقع المحرّض في الجـــريمة** ، خلـــق التصـــوير الجرمـــي لدى الفاعل، عدم قبول الفاعل أو قبوله بارتكاب الجريمة، النتائج المترتبة على القبول أو عدمه بالنسبة للمحرّض.

إن عملـــية البحـــث عـــن هذه الجزيئات، تكون أسهل على الباحث فيما إذا كانت محصـــورة في مقطع واحد أو جزء واحد في أي من المراجع المنوي الاستشهاد بها، إنما يـــدّق الأمر إذا كانت هذه الجزئيات موزعة في عدة مقاطع أو عدة فقرات في كل مرجع مـــن المـــراجع الســـابقة . وهكذا بعد التوصل إلى إيجاد المعلومات المفيدة التي يمكن في ضـــوئها تحديـــد إطار البحث مع المعطيات التي يمكن أن يتناولها الباحث في موضوعه، ينتقل إلى تحليل هذه المواد أو العناصر المفيدة التي يتألف منها موضوع بحثه .

المبحث السابع : تحليل المواد الأولية المكوّنة لموضوع البحث :

تعريف المفاهيم الجوهرية التي يتضمنها الموضوع: إن ما للتعريف من أهمية في التحليل لابـــد لـــنا مـــن إعادة ما ذكرناه حول مفهوم التعريف بحد ذاته : " فهو في الحقيقة إبراز العناصـــر التـــي يتألف منها موضوع البحث، بكلمات شاملة، محددة، واضحة، وبسيطة، بحيث أن التعريف المعتمد يعبّر عن فحوى الموضوع برمّته قدر الإمكان، ويكون بإمكان كل قارئ له، الإحاطة بكل جوانب الغاية والهدف اللذين يرمي إليهما هذا التعريف " .

فـــي ضوء ذلك، فإنه لابد من تعريف المفاهيم المتعلقة بالجزئيات المكوّنة للعناصر المفيدة والضـــرورية لموضوع البحث، فالجزيئات المكونة لموضوع طبيعة المؤسسة العامة هي:

إنشاؤها : علاقة الموظفين ببعضهم البعض : سير العمل فيها : إنقضاؤها .
وبالتالـــي فـــإن تعـــريف جميع المفاهيم المتعلقة بهذه الجزئيات، يؤدي إلى بلورة الأفكار الرئيسية التي يدور حولها موضوع البحث، وذلك على الشكل التالي :

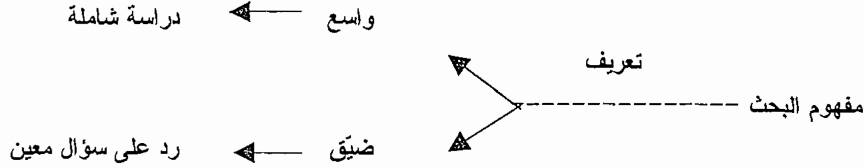
إنشاء + تعريف	يؤدي ←	الأفكـــار الرئيســـة للبحث في ضوء القانون الوطني، الفقه والاجتهاد
علاقة الموظفين + تعريف مفهوم	يؤدي ←	
سير العمل + تعريف	يؤدي ←	
القضاء + تعريف	يؤدي ←	

إن هذه العملية تبدو سهلة للوهلة الأولى، خصوصاً إذا كان للمفهوم الواحد تفسير واحد في جميع المجالات القانونية، فالمفهوم المتعلق بالقتل مثلاً، له معنى واحد سواء في القـــانون، أو في باقي المؤسسات القانونية القائمة بذاتها : كمؤسسة وقف التنفيذ، أو العذر المحل، أو الأسباب المخففة .... الخ فتعريف مفهوم القتل، يكون على الشكل التالي :

تعريف

مفهوم القتل ← **إزهاق روح إنسان حي**

وقـــد يصعب الأمر، إذا كان للمفهوم الواحد مثلاً معنيين، أحدهما يتعلق بالمفهوم الواســـع والآخر يتعلق بالمفهوم الضيق، فكلما مرّ معنا، في تعريف المبحث القانونـي، فإن مفهـــوم البحث في المعنى الواسع هي الدراسة الشاملة، أما في معناه الضيق هو الرد على سؤال معين، وفقاً للشكل التالي :



كمـــا يمكـــن أن يكون للمفهوم الواحد أكثر من معنى أو اثنين، عندها يقوم الباحث بعـــرض جميع المعاني للمفهوم الواجب تعريفه، ثم يرتكز بعدها على المعنى الذي يرتبط مباشـــرة بموضـــوع بحثه . فالسكوت مثلاً يختلف مفهومه وفقاً للمؤسسة القانونية المنوي الإستناد عليه فيها، ففي الشريعة الإسلامية، فإن سكوت البنت يعني موافقتها على الزواج، أمـــا فـــي القانون المدني فلا يمكن اعتباره موافقة إلا ضمن شروط معينة . غير أنه في

المـــيدان الجزائي فإن السكوت لا يمكن مطلقاً اعتباره موافقة على ارتكاب الجرم، ونبين ذلك على الشكل التالي :

في الشريعة الإسلامية : الموافقة على الزواج

تعريف

السكوت ------------- قانون مدني : الموافقة وفقاً لشروط معينة

قانون جزائي : عدم الموافقة مطلقاً

مناقشـــة هذه المفاهيم في ضوء التشريع والفقه والاجتهاد : من المعروف، أن المناقشة، هـــي طـــريقة عملية قانونية لإظهار فوائد أو سلبية المفاهيم السائدة التي يتضمنها البحث، وذلك من أجل وضع الحلول للمشكلة أو المشاكل المثارة من خلال تقديم موضوع البحث، ويـــتم ذلـــك، عن طريق تحليل المعلومات المتوافرة والتوصل إلى الحقائق التي تتضمنها، ومـــن ثـــم إبـــداء الرأي الشخصي والخاص حولها، والواجب تعزيزه استنادا إلى الحلول المقررة في القوانين السائدة، وكذلك آراء الفقه والاجتهاد بهذه الحلول .

وهـــذا مـــا يتطلـــب من الباحث المقدرة على طرحها بلباقة ودقة ووضوح، وذلك بالاعتماد على اللغة والأسلوب اللذان يعتمدهما الباحث لإثبات صحة ما ينادي به بالاستناد إلـــى الحجـــج والبراهين الدافعة والصلبة التي لا تثير أي تساؤل حولها . ويطرح السؤال التالـــي : مـــا هـــي المرتكزات التي تقوم عليها هذه الحجج والبراهين من أجل اعتمادها وأخذها في عين الاعتبار، حتى تكون مقنعة وهادفة .

المبحـــث الثامن : المرتكزات الرئيسة للحجج والبراهين في المناقشة : رأينا سابقاً، عند دراســـتنا لموضوع " حل المسألة القانونية " و " التعليق على قرارات المحاكم " بأن أفضل وســـيلة لمناقشـــة أي نقطة من النقاط، أو أي حل لها، هي في طرح المشكلة المتعلقة بهذه الـــنقطة أو هـــذا الحـــل بشـــكل سؤال، حيث يتم الرد على هذا الأخير في ضوء القوانين السائدة، وكذلك في ضوء الفقه والاجتهاد وفقاً للاعتبارات التي يقوم عليها المجتمع .

فكما رأينا بأن القانون ينشأ بناء على اعتبارات معينة واحتياجات يتطلبها المجتمع، لذلـــك يتوجـــب علـــى الباحـــث التفتـــيش والتنقيب للوصول إلى معرفة هذه الاعتبارات والاحتياجات التي تم على ضوئها تبني هذا الحل أو ذاك للمشكلة المطروحة، فعندما نص قـــانون العقوبـــات علـــى انقضاء العقوبات بمرور الزمن مثلاً، فإنه قدم بذلك الاعتبارات المتعلقة بنسيان الجريمة وإسدال الستار عليها على تلك المتعلقة بالحفاظ على الأمن، إذ هو

أفضـل لمصـلحة المجـتمع مـن إثارة موضوع هذه الجريمة التي مسّت أمنه ووجدانه الاجتماعي، اللذان يقوم القانون نفسه بالسهر على حمايتهما .

كمـا يجـب علـى الباحث أيضاً، أن يطرح التساؤلات حول كل ما يتعلق بالحلول القانونـية، سـواء كانـت نتيجة لاجتهاد مستمر كرّس بنص، وما إذا كان النص قديم أم حديث، فالمعلوم أن التطور في الاجتهاد لا يمكن أن يحصل بين ليلة وضحاها، إذ يتطلب، أي تحول للاجتهاد عن تفسير معين إلى تفسير أحداث يواكب تطور المجتمعات وحاجاتها، وقـتاً مـن الزمـن وبصـورة تدريجية يتم خلالها هذا التحول شيئاً فشيئاً . فعلى الباحث توضيح ذلك وإعطاء الأمثلة الواقعية التي تدعم استيعابه لمحتوى التشريع والفقه والاجتهاد بعـد أن يقوم الباحث بالرد على هذه التساؤلات، يلجأ بعدها إلى عملية تقويم لهذه الحلول فـي ضـوء المقومـات التـي يقوم عليها المجتمع الراهن، وما إذا كانت تنسجم مع هذه المقومات بجميع جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، الأخلاقية ...الخ .

عـند الانـتهاء من هذه المناقشة، يعمد الباحث إلى إبداء رأيه الشخصي والخاص المـتعلق فـي كـل حل من الحلول، إما بالموافقة عليها، أو بطلب تعديلها، وإما بإلغائها وطرح حلّ جديد لها، وفقاً لما يراه مناسباً من وجهة نظره . وبعد أن يتوصل الباحث، إلى صـقل وتنقـية جميع المعلومات المستجمعة عن طريق تعريف مفهومها وإبراز الفكرة أو الأفكار رئيسة التي يدور الموضوع حولها، يتقدم بعدها إلى تجسيد هذه العناصر الجوهرية أو المفاهيم المبدئية في قالب يظهرها فيه إلى حيز الوجود العلمي .

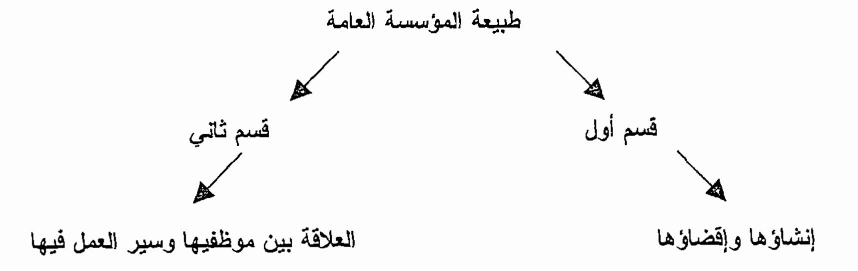
المبحث التاسع : الأسلوب المنهجي في تجسيد عناصر البحث القانوني :

الفقـرة الأولـى : مرحلة صهر المعلومات : بعد أن ينتهي الباحث القانوني بالتفتيش على العناصـر الجوهـرية الضرورية لبحثه، يقوم بعد ذلك في تجميعها وتوثيقها، ثم يعمد إلى قراءتـها بشـكل دقيق وناقد، حتى يستطيع بالتالي تقديمها للغير، أي إلى من وجّه إليه هذا البحث، سواء للأستاذ في الجامعة أثناء المراحل التعليمية الأولى والعالية، أو سواء لرجال القـانون والفقـه، أو لعامة الناس . من أجل ذلك، يلجأ الباحث في مرحلة أولى إلى تقسيم بحـثه إلى قسمين رئيسيين معنونين، متسلسلين من حيث الطرح الموضوعي، متجانسين، متوازنيـن مـن حيث الحجم، على أن تسبق هذه الأمور جميعاً مقدمة تلقي الضوء بإيجاز علـى محـتوى هذيـن القسمين المؤلفين لموضوع البحث، إضافة إلى طرح المشكلة أو

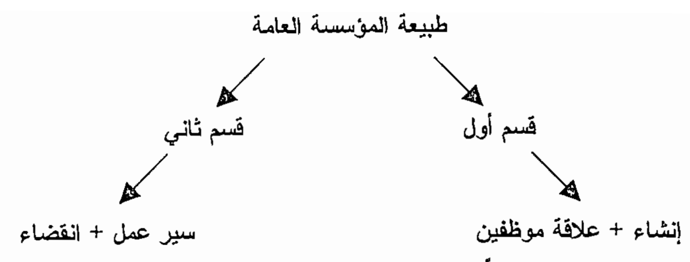
المشاكل المنوي حلّها من خلالهما .

هـنا لابـد مـن الملاحظـة، بأن تقسيم الموضوع إلى قسمين رئيسيين هو التقسيم الأفضل والمعتمد في غالبية الجامعات المعتمدة للنظام الرومانو – جرماني أو اللاتيني في تدريسـها للمـواد القانونـية، أما تلك التي تعتمد النظام الأنكلو – ساكسوني، فإنها تتبنى التقسيم الثلاثي، ولذلك فلا مانع من اعتماد هذا التقسيم الأخير في الأبحاث القانونية بشرط أن يكـون موضـوع البحـث لا يحـتمل إلا هذا التقسيم، أما إذا تعدّى التقسيم هذا الشكل الأخير، فإنه يدلّ مباشرة على عدم مقدرة الباحث القانوني على التحكم في موضوع البحث إن لجهة جدارته في التأليف وإن لجهة بعد نظره في المناقشة والتحليل .

الفقرة الثانية : خطة البحث : " إن وضع خطة للبحث، تقتضي بإيجاد التصميم الذي يجب أن تصـب فيها جميع العناصر الجوهرية التي تم اكتشافها لموضوع البحث " . فالتصميم هـو الوسيلة التي يعبر بها الباحث القانوني عن الوضوح التام الواجب توافره فيه. كما أنه يتـيح للباحث من تنقية العناصر الجوهرية المتنوعة التي بحوزته والمتناقضة أحياناً، لكي يـتم جمعها، عن طريق تقسيمها إلى قسمين أو ثلاثة أقسام رئيسية تخضع للمعايير التالية، كمـا مـرّ معـنا أعلاه : إعطاء عنونة للعناصر الجوهرية تعبّر عن جانب معين للعنوان الرئيسـي موضـوع البحث، بحيث تغطي هذه العناوين العنوان الرئيسي لموضوع البحث وتكـون جـزءاً لا يـتجزأ منه،فلو أخذنا المثال المتعلق بطبيعة المؤسسة العامة، فيمكن عرضه بالشكل التالي:



فـإذا انـتقل الباحـث إلـى المعيار الثاني، وهو موجود عرض الموضوع بشكل متسلسـل (والذي يجنب كثيراً من الوقوع في التكرار)، أي بمعنى أن القسم الأول يرمي إلـى إلقـاء الضـوء على القسم الثاني، وفقاً للتسلسل الزمني، فإن التقسيم أعلاه لا يمكن اعتماده، ذلك أنـه ليس من المعقول أن يتكلم الباحث عن الانقضاء زمنياً قبل التكلم عـن سير العمل فيها، عندها يمكن أن يأخذ التقسيم الشكل التالي :



فـــإذا كـــان التسلسل وفقاً لمعيار موضوعي، عندها يجب تقديم العام على الخاص والمـــبدأ على الاستثناء، وهكذا يبقى الباحث يفتش عن التقسيم المنظم والأفضل الذي يمكن أن يجسد فيه نتائج بحثه .

بعد ذلك، يلجأ الباحث إلى تحقيق التوازن في خطة بحثه، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الموضـــوع قـــد يكـــون مركـــباً، أي أنه يرمي إلى تحديد ارتباط معين بين مؤسستين مختلفتيـــن، فمـــا على الباحث إلا القيام بالربط بين المؤسستين في القسمين معاً، مبيناً نقاط الـــتوافق والاخـــتلاف بين كل قسم من الأقسام، متجنباً تماماً الخوض في شرح المؤسسة الأولـــى فـــي القسم الأول، والمؤسسة الثانية في القسم الثاني من الموضوع والحفاظ على معـــيار الـــتوازن بين الأقسام، يقضي أن يكون هناك نوع من التساوي بين أقسام البحث، وإن كـــان يصح أحياناً أن يكون القسم الثاني أصغر بقليل من القسم الأول، وذلك من أجل اعتـــبارات نفسية لدى من وجّه البحث إليه، إذ أنه كلما تقدم من النهاية، كلما وجد بأن ما تبقى من قراءة ليس بالحكم الذي تم قراءته، وهذا الأمر ينسجم مع المثل الشائع القائل من أجـــل تســـهيل أمـــر من الأمور على أحد الناس : " ما بقي أكثر مما مرّ " فإذا كان القسم الأول مـــن البحـــث يشكل 55 إلى 60 % من جسم البحث، فلا مانع من أن يكون القسم التالي يشكل 40 إلى 45 % منه . وذلك وفقاً للشكل التالي :

طبيعة المؤسسة العامة

إنشاء + علاقة .... سير عمل + إنقضاء

إلا أن تطبـــيق كـــل المعايير أعلاه، لا تفيد الباحث إن لم يتقيد بالتجانس بين أقسام البحـــث وفصـــوله وبقـــية تفـــريعاته . فالتجانس يعني الانسجام التام في عنونة العناصر الجوهرية للبحث إن لجهة القواعد التي تحكمها أم لجهة التعاريف والتفسيرات التي يعطيها لهـــا الباحـــث القانونـــي، بحيـــث تظهر هذه العناوين في الأقسام وفي الفصول وفي بقية تفريعات البحث، كفكرة واحدة معبرة عن العنوان الرئيسي لموضوع البحث .

غـــير أنـــه من الملاحظ، بأن أي بحث لا يمكن أن يؤدي الغاية منه إن لم يكن له مقدمـــة منفصـــلة عـــن الأقسام، تقع بين عنوان البحث الرئيس وبين جسمه (المؤلف من الأقســـام الرئيسة)، إذ يقوم دورها على تحديد موضوع البحث، عن طريق تعريف الهدف المـــرجو مـــنه بطـــرح المشـــكلة أو المشـــاكل المثارة، وتعيين الأدوات والوسائل التي سيســـتخدمها الباحث من أجل التوصل إلى حلها، طبعاً دون التطرق إلى الحل نفسه، إذ أن هـــذا الأخـــير يكـــون موضوعاً لجسم البحث نفسه، إلى أن تنتهي المقدمة بإعلان خطة البحـــث. هـــذا ويشـــار في المقدمة إلى الفائدة العلمية المرجوة منه، وكذلك الأمر بالنسبة للفائدة النظرية .

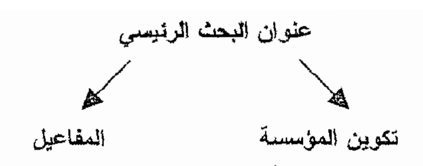
كمـــا يمكـــن للمقدمة أن تتضمن لمحة تاريخية عن تطور مفهوم موضوع البحث عـــبر الـــزمان، وتبـــيان ما إذا كان بالإمكان اعتماد الحلول الماضية في الوقت الحاضر، وذلـــك فـــي ضوء المبادئ التي تظلل موضوع البحث في القانون الوضعي أو في القانون المقارن .

الفقـــرة الثالثة : كيفية ضم الأقسام رئيسة : وفقاً للمعايير أعلاه، إذا اعترض الباحث أي مشكلة في وضع خطة البحث وإظهار الموضوع من خلال قسمين رئيسيين أو ثلاثة أقسام رئيسية على الأكثر، فإن بإمكانه دمج الأقسام الصغيرة مع بعضها البعض والحصول على تقســيم ثنائي أو ثلاثي بحسب موضوع البحث . فلو أخذنا المثال المتعلق بطبيعة المؤسسة العامة، فإن الأقسام الرئيسية تدور حول : الإنشاء، العلاقة بين موظفيها، سير العمل فيها، الإنقضـــاء . عندما يقوم الباحث بإختيار الأقسام الأصغر ويدمجها مع بعضها البعض، فلو كان القسمان المنوي دمجهما : علاقة الموظفين ببعضهم وسير العمل في المؤسسة، عندها يمكـــن إعطاء عنوان واحد لهذين القسمين، يدور حول الفكرة المحورية للعنوان الرئيسي، ويكون التصميم كالتالي :

إنشاء، مفاعيل، الإنقضاء .

علاقة الموظفين، سير العمل .

أما إذا أردنا الحصول على قسمين رئيسيين، وكان بالإمكان ذلك، وهو الأفضل كما رأينا، فإذا كان الإنشاء والانقضاء يشكلان الحجم الأصغر، فإنه بالإمكان إعطائهما عنواناً يدور حول الفكرة المحورية للعنوان الرئيسي للبحث، وهو التكوين، فيكون التقسيم كالتالي:



والجدير بالذكر، بأن هناك أنواعاً كثيرة من التصاميم، كلها ترمي إلى تسهيل عمل لباحث القانوني وأهمها :

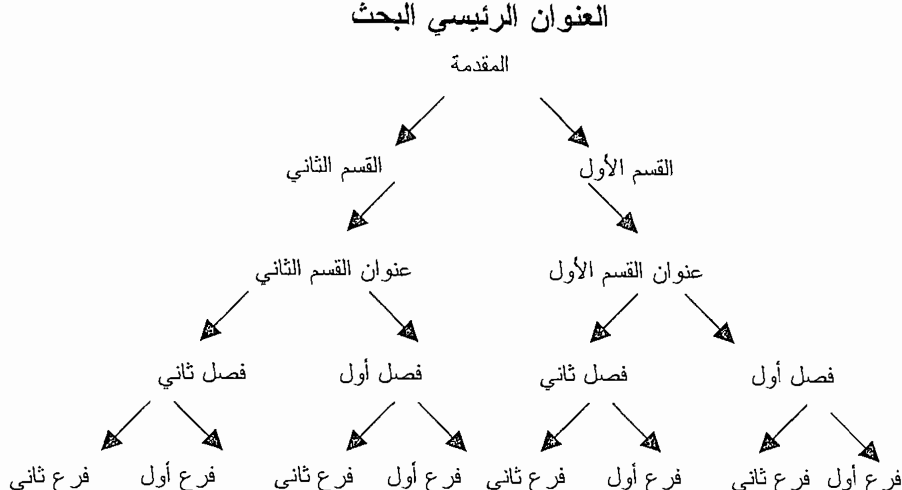
- فئة التصاميم التي تراعي التسلسل الزمني .
- فئة التصاميم التقنية .
- فئة التصاميم التقنية المستخرجة من دور الأشخاص .
- فئة التصاميم التقنية المتزامنة .
- فئة التصاميم الغائية .
- فئة التصاميم في المواضيع المركبة : المقارنة، العلاقة بين موضوعين[1] .

ثم يلي ذلك مرحلة تركيز التصميم النهائي للبحث بعد إدخال التعديلات عليه في ضوء المرحلة أعلاه وبنفس الطريقة، فيقسم إلى فصول وفروع ونبذات . كما يقتضي قدر المستطاع تفادي الإكثار من التقسيمات الفرعية، إلا أنه لا مانع من إعطاء عناوين تعبر عن فحوى المقاطع التي تشرح الفكرة التي يدور حولها الفرع أو النبذة، أو الفقرة وإعطائها رقماً تسلسلياً منذ البدء في كتابة البحث أي من المقدمة، مروراً بجسم الموضوع، وصولاً إلى نهاية البحث، فإن ذلك يساعد القارئ على التوجه مباشرة إلى الفكرة التي يريد الاستشهاد بها والتي يمكن أن يجدها في الفهرس آخر الكتاب، الذي يشار فيه إلى رقم البند الذي يحمل الفكرة المقصودة .

الفقرة الرابعة : الانتقال من الجزء إلى الكل : لابد من الإشارة بادئ ذي بدء بأن التناسب بين المعايير المنوه عنها أعلاه والموضوع قيد البحث المؤلف من المقدمة ومن القسمين الرئيسيين، يمكن تحديد حجمهم وفقاً للقياسات التالية مع الأخذ بعين الاعتبار مضمون الموضوع والفكرة الرئيسية التي تدور حوله : فالمقدمة تكون تقريباً بحدود 20 % م البحث بأكمله، والقسم الأول بحدود 45 %، أما القسم الثالث فيكون بحدود 35 %، و الأرقام، نكرر بأنها تقريبية بحتة، ننقل إلى تبيان الشكل على هذا النحو :

---

[1] - د.حلمي النجار : م.س، ص: 210 وما يليها .



الفقــرة الخامســة : الفكــرة المحوريــة التي يدور حولها البحث : وهكذا، يتبين لنا من الشــكل، أنه بالإمكان للباحث القانوني أن ينطلق من جزئيات البحث وصولاً إلى العنوان المناســب والمنســجم مــع موضوع بحثه، فإذا كان الباحث قد أنهى جمع المعلومات، أي العناصــر الجوهرية الجزئية لبحثه، فيبدأ بفرزها ووضعها ضمن مجموعات صغيرة، يبدأ بــالدمج بيــنها وإعطاء كل مجموعة جديدة عنوان ينسجم مع ما يضم من عناوين جزئية، وهكــذا حــتى يصل إلى القسمين الرئيسيين أو الثلاثة أقسام الرئيسية، لكي يوحدها تحت عنوان رئيسي واحد وهو عنوان البحث الرئيسي .

إنمــا يشــترط في ذلك، أن يلتزم الباحث بإيجاد نوعاً من الترابط والملاءمة بين جزئيات الموضوع المختلفة، فتبدو وكأنها مكملة لبعضها البعض، كما يتوجب عليه أيضاً، أن يجعــل مــن هذه الجزئيات متماسكة مع بعضها البعض حتى يتمكن من عرض الفكرة المحوريــة التي يدور موضوع البحث حولها . وهكذا يمكن للباحث أن يتوصل إلى إيجاد عنوانه الرئيسي، وكذلك خطة بحثه، عن طريق اللجوء إلى المعلومات الجزئية المستجمعة لديــه، دون التقيد بأي خطة معينة أو مفروضة عليه، وهكذا بعد أن يتمم الباحث جميع ما تقــدم، ضــمن الشروط والمعايير أعلاه، يعمد بعد ذلك إلى إبراز الشكل الخارجي النهائي لبحثه .

المبحث العاشر : الشكل النهائي الخارجي للبحث :

الفقــرة الأولى : ماهية البحث : إن عملية إظهار الشكل النهائي للبحث، تختلف باختلاف الغايــة التــي من أجلها تم اختيار موضوع البحث، الذي يمكن أن يكون من أجل عرض

مقالـــة معيـــنة فـــي إحدى الجرائد أو المجلات الحقوقية، أم من عرضه على أستاذ المادة القانونـــية من قبل الطالب، لاختبار معلوماته بناء على طلب أستاذه، أم من أجل الحصول علـــى شهادة الدراسات العليا أو الدبلوم، أو الدكتوراه، وأما من أجل معالجة مشكلة قانونية أو اجتماعـــية أو اقتصادية ...الخ، إنما يبقى على الباحث دائماً تقديم المعلومات التالية في متن بحثه والتي تحدد ماهية هذا البحث، حيث يجب أن ترد على الغلاف الخارجي للبحث على الشكل التالي (انظر الفصل الثامن من الكتاب) .

الفقـــرة الثانـــية : مـــا يلي الغلاف : بعد تخصيص صفحة بحفظ حقوق المؤلف وتحديد الطـــبعة والسنة، يلي ذلك، طبعاً إذا شاء الباحث هذا الأمر، الإهداء فتخصص صفحة إلى هذا الغرض على الشكل التالي :

إهداء
....

الفقـــرة الثالـــثة : ملخص خطة البحث : إن وضع ملخص لخطة البحث هي من الأهمية بمكـــان إذ أن القـــارئ يستطيع من خلالها، وقبل التعرض لمضمون البحث، من التعرف علـــى المعطيات الشاملة التي تم حصر موضوع البحث ضمن إطارها، حيث يستطيع هذا القـــارئ تكوين فكرة سريعة عن مقدرة مؤلفة البحث في السيطرة على جوانب الموضوع، فيأتي الملخص على هذا الشكل .

ملخص خطة البحث

المقدمة : (بند ...	ص	
الفصل الأول : (بند)	ص	
الفصل الثاني : (بند) ...	ص	
القسم الأول : (بند)	ص	ص= صفحة رقم .
الفصل الأول : (بند)	ص	
الفصل الثاني : (بند) ...	ص	
القسم الثاني : (بند)	ص	ص= صفحة رقم .
الفصل الأول : (بند)	ص	
الفصل الثاني : (بند) ...	ص	

الفقـــرة الرابعة : المراجع : يختلف المؤلفون فيما بينهم حول تحديد مكان عرض المراجع التـــي اســـتند إلـــيها الباحث أثناء عمله الطويل في تأليف بحثه، فمنهم من يرتأي أن تأتي

الصفحة المتعلقة بالمراجع في نهاية البحث وقبل الفهرس النهائي، ومنهم من يرتأي أن تأتي في بداية البحث، من أجل تكوين فكرة عن متانة وصلابة المراجع التي استند إليها الباحث في عرض موضوعه، وتأتي لائحة أو صفحة المراجع في فصل المصادر والمراجع (الفصل الرابع) .

إن هذا النموذج يمكن أن يمتد على عدة صفحات، إنما يجب أن يلتزم الباحث القانوني الدقة في إيراد هذه المراجع، والتي يمكن أن ترد في الهوامش عند معالجة البحث بأكمله، عندها يعمد الباحث إلى إيرادها، وطبعاً في الهامش، بصورة مختزلة، كما رأينا سابقاً عند دراستنا للمنهجية المتبعة في دراسة القاعدة القانونية، وهذا ما يفرض على الباحث بعرض صفحة خاصة تلي صفحة المراجع، تتعلق بالاختزال العملي للمراجع الآنفة الذكر.

الفقرة الخامسة : الصفحة المتعلقة بشرح الاختزال المتبع : إن هذه الصفحة توضح للقارئ كيفية العودة إلى المرجع الخاص المعتمد لدى الباحث، من أجل بلورة فكرة من الأفكار أو مبدأ من المبادئ، فإن عدم تنوير القارئ إلى الطريقة المستعملة في إختزال مؤشرات المراجع المندرجة في صفحة المراجع، قد يؤدي بالقارئ إلى الخلط بين مرجع وآخر، فتأتي الصفحة المخصصة للإختزال على الشكل التالي تحت عنوان المصطلحات وعلى سبيل المثال :

المصطلحات

ن.ق: نشرة قضائية

العدل: مجلة العدل

عالية : مجموعة إجتهادات التمييز الجزائية لسمير عالية

....

....

....

....

بعد ذلك، يبدأ الباحث بترقيم صفحاته إبتداء من المقدمة وحتى نهاية البحث، إذ أن الصفحات المذكورة أعلاه، لا يجري عادة ترقيمها من ضمن البحث، إذ أنها تشكل معلومات قائمة بذاتها .

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- إبراهيم أبو سليمان، د. عبد الوهاب : **كتابة البحث العلمي** . ط3 . (دار الشروق، جدة : 1987) .

2- إبراهيم، د. علي مصباح : **منهجية البحث القانوني** . ط1. (د.ن، د.م.ن: 1997) .

3- ابن خلدون : **المقدمة** . د.ط . (دار الكتاب اللبناني) .

4- أبو السعود، د. رمضان : **المدخل إلى القانون (وبخاصة المصري واللبناني)** .(الدار الجامعية ، بيروت: 1986).

5- أبو السعود، د. رمضان: **الموجز في شرح مقدمة القانون المدني (القاعدة القانونية)** .(الدار الجامعية ، بيروت: 1994).

6- إسماعيل، عزت سيد : **علم النفس التجريبي** . ط1 . (عالم المطبوعات، الكويت : د.ت).

7- ألتونجي، د. محمد : **في المنهاج** . د.ط (بيروت . عالم الكتب) .

8- بامات، حيدر : **إسهام المسلمين في الحضارة الإنسانية** . تر : د. ماهر عبد القادر محمد . د.ط . (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية : 1983) .

9- بدوي، د. عبد الرحمن : **مناهج البحث العلمي** . د.ط (النهضة العربية، القاهرة: 1963).

10- جار الله، د. زهدي : **الكتابة الصحيحة** . ط3 . (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت : 1981).

11- الحجار، د.حلمي : **المنهجية في القانون من النظرية إلى التطبيق** . ط1. (بيروت: 1997) .

12- حسن فرج ، د. توفيق : **المدخل للعلوم القانونية**. (منشورات الدار الجامعية، بيروت : 1993) .

13- حسن، د. أحمد عبد المنعم : **أصول كتابة البحث العلمي** . ط1 (القاهرة المكتبة الأكاديمية: 1996) ج1 .

14- حمادة، د. محمد ماهر : **المصادر العربية والمعربة** . ط3 . (مؤسسة الرسالة، بيروت : 1982) .

15- خان، د. ظفر الإسلام : **دليل الباحث إلى إعداد الرسائل الجامعية والبحوث العلمية**. ط1 . (مؤسسة الرسالة، بيروت : 1996) .

16- خليل، د. عماد الدين : **كتابات إسلامية** . ط1 . (المكتب الإسلامي، بيروت : 1982) .

17- رستم، د. أسد : **مصطلح التاريخ** . د.ط . (المطبعة الأمريكية، بيروت : 1939).

18- زكي، أحمد : **الترقيم وعلاماته في اللغة العربية** .د.ط. (المطبعة الأميرية بمصر : 1912) .

19- شلبي، د. أحمد : **كيف تكتب بحثاً أو رسالة** . د.ط . (مكتبة النهضة المصرية: 1952) .

20- صافي، د. طه زاكي : **منهجة العلوم القانونية** . ط1 . (طرابلس . لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب : 1998).

21- صافي، د.طه : **المبادئ الأساسية لقانون العقوبات اللبناني، القسم العام** . ط1 (منشورات المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان : 1993) .

22- عبد القادر محمد، د. ماهر : **مقدمة في تاريخ الطب العربي** . ط1 . (دار العلوم العربية، بيروت : 1988).

23- عبد القادر، د.ماهر : **المنطق ومناهج البحث** . د.ط . (دار النهضة العربية، بيروت : 1985) .

24- عبيدات، ذوقان، ورفاقه : **البحث العلمي**. د.ط. (عَمان، دار مجدلاوي :د.ت).

25- عميرة، د. عبد الرحمن : **أضواء على البحث والمصادر** . ط4 . (دار الجيل، بيروت : 1986) .

26- العوجي، د. مصطفى : **القاعدة القانونية** . ط1 . (مؤسسة بحسون الثقافية : 1992) .

27- غرابيه، د.فوزي، ورفاقه : **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**. ط3 .(دار الثقة، عمان : 1990) .

28- فــرج، د. توفيق و د. محمد يحيى مطر : **المدخــل للعلوم القانونية (النظرة العامة للقانون والنظرية العامة للحق)** (الدار الجامعية ، بيروت : 1990) .

29- فرحات، الرئيس ألبير: **المدخل للعلوم القانونية (أصول القواعد القانونية ونظرية الحق)** (بيروت : 1993).

30- فروخ، د. عمر : **عبقرية العرب في العلم والفلسفة** . ط4 . (المكتبة العصرية، صيدا : 1985) .

31- قاسم، د. محمد محمد : **المدخل إلى مناهج البحث العلمي** . ط1 . (دار النهضة العربية، بيروت : 1999) .

32- المجــذوب، د. أنــور طــلال : **منهج البحث وإعداده** . د.ط . (مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت : 1993) .

33- محمد، د. محمد علي : **علم الاجتماع والمنهج العلمي** . د.ط . (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية :1984).

34- مكاوي، د. عبد الغفار : **لِمَ الفلسفة** . د.ط . (منشأة المصارف الإسكندرية : 1918).

35- ملحس، د. ثريا : **منهج البحوث العلمية** . ط3 . (دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت : 1983) .

36- المنصور، زهير : **مقدمة في منهج الإبداع** . ط1 . (ذات السلاسل، الكويت : 1985) .

37- موســى، جــلال : **مــنهج البحث العلمي عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية**. د.ط . (دار الكتاب اللبناني، بيروت : 1972) .

38- النشــار، د. علــي سامي : **مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي** . د.ط . (دار النهضة العربية، بيروت : 1984) .

39- اليازجــي، د. كمال : **إعداد الأطروحة الجامعية مع تمهيد في مقدمات الدراسة الجامعية** . ط1 . (دار الجيل، بيروت : 1986) .

40- يعقوب، د.إميل : **كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث** . د.ط .(جروس برس، طرابلس، لبنان : د.ت) .

فهرس المحتويات



المؤلف في سطور:

- ولد المؤلف في رسم الحرمل - حلب ١٩٦٠ .
- حصل على الإجازة في الفلسفة وعلم النفس (جامعة بيروت العربية: ١٩٨٨)
- وعلى دبلوم التأهيل التربوي (جامعة حلب ١٩٨٩).
- وعلى الماجستير في الفلسفة الإسلامية (الجامعة اللبنانية ١٩٩٤).
- وعلى دكتوراة الدولة في الفلسفة الإسلامية (الجامعة اللبنانية ٢٠٠٢).
- وعلى دبلوم البرمجة العصبية اللغوية (NLP) ٢٠٠٤ .
- وعلى (كورت) في تنمية مهارات التفكير ٢٠٠٤.

- له خبرة في التعليم وفي جميع مراحله، منذ بداية الثمانينات.
- يعمل حالياً مدرساً في جامعة حلب - كلية الآداب - قسم الدراسات الفلسفية والإجتماعية.
- مدرس مادة أصول كتابة البحث العلمي في قسم الدراسات الفلسفية والإجتماعية.
- شارك في أكثر من عشر مؤتمرات علمية داخل سورية وخارجها.

طُبع له:

- علاقة الفقهاء بالسلطان بين النظرية والتطبيق (أصول المعارضة السياسية في الإسلام) .ط٢
- كيف تقرأ ؟ ط٤
- منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.
- منهجية البحث العلمي في العلوم التطبيقية.
- منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية.
- التصوف بين النظرية والسلوك (عدة أجزاء قيد الطبع)
- الحوار أولاً الحوار دائماً : نحو الجدال الأحسن (قيد الطبع).

دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق - حلبوني - شارع مسلم البارودي
هاتف: ٢٢٢٦٢٠٧ ٠١١ فاكس: ٢٢٣٤١٦٠ ٠١١
E- mail: hdmb@scs-net.org